



بنك الشارقة
Bank of Sharjah

التقرير السنوي
٢٠٢٠



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي
عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة وتوابعها
الرئيس الفخري



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،
رئيس مجلس الوزراء، وحاكم إمارة دبي



٨	مجلس الإدارة
٩	خطاب الرئيس للجمعية العمومية
١١	تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية
٣٤	قرارات الجمعية العمومية
٤٧	البيانات المالية الموحدة
١٣٥	الرسوم البيانية

مجلس الإدارة



نائب الرئيس
الشيخ سيف بن محمد
بن بطي آل حامد



الرئيس
الشيخ محمد
بن سعود القاسمي



السيد سالم الغماي



السيد عبدالعزيز
حسن المدفع



معالي حميد ناصر
العويس



السيد عبدالعزيز
مبارك الحساوي



السيد عبدالله
محمد الفهيم



السيد سعود البشارة



السيد فرانسوا دوج



السيد عامر خانصاحب



السيد صلاح أحمد
عبدالله النومان



الرئيس التنفيذي للمجموعة وسكرتير مجلس الإدارة
السيد فاروج نركيزيان



خطاب الرئيس للجمعية العمومية

حضرات السادة المساهمين،

يُسّرني أن أرحب بكم بإسمي ونيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك الشارقة في الاجتماع رقم ٤٨ للجمعية العمومية، والذي انعقد هذا العام عن بُعد التزاماً بالإجراءات الوقائية المرتبطة بوباء Covid-١٩.

وعلى الرغم من الظروف الإستثنائية التي نمّر بها على المستويين الوطني والعالمي، اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن خالص شكرنا وتقديرنا العميق لدعمكم المستمر وثقتكم الكبيرة بمؤسستنا، الذّين هما الدافع الأساس وراء تمكننا من تخطي كل التحديات.

وأعتنم هذه الفرصة، لأتوجه باسمكم وباسم أعضاء المجلس، بأسمى آيات الشكر والاحترام والتقدير الى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلّحة، وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، وإخوانهم أصحاب السمو الحكام أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد وذلك لقيادتهم الرشيدة لوطننا الحبيب في ظل هذه الظروف الإستثنائية.

ففي العام ٢٠٢٠ قلبت جائحة Covid-١٩ العالم الذي نعرفه رأساً على عقب، حيث غيّرت الجائحة نمط حياتنا وأولوياتنا بالكامل، وأجبر الناس في جميع أنحاء العالم على التّأقلم مع متطلبات الوقاية من خلال الإغلاق الكامل، إلزامية ارتداء الأقنعة، وحظر السفر ومع الأزمات الإقتصادية الناشئة. ولكن، ومع استخدام اللقاحات، بدأ العالم يأمل بأن تعود الأمور الى طبيعتها، مترافقة ومؤشرات إيجابية على مستوى الإقتصاد العالمي.

وأبعد من الوباء، وعلى المستوى الإقليمي، شهدنا تصعيداً في التوترات الجيوسياسية، وتراجعت حاداً في النشاط الاقتصادي والمزيد من القيود التنظيمية والحوكمة.

محلياً، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المعجزات في مجال الصحة والحماية من الوباء. فجائحة Covid-١٩ لم تنجح في منع البلاد من الوصول إلى الفضاء الخارجي من خلال مهمة مسبار الأمل الذي أطلق إلى المريخ في رحلة تاريخية، ولا في مواصلة مسارها التقدمي وتطوير قوانين وأنظمة أكثر ديناميكية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

حضرات السادة المساهمين،

في خلال العام ٢٠٢٠، حقق البنك نتائج جيدة على الرغم من تداعيات جائحة Covid-١٩ وتطورات مهمة أخرى أثرت على الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. في الواقع، لقد أظهرت عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة أداءً مرناً مدعوماً بأصول متينة للبنك .

لقد بلغ صافي ربح عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ٣٠٩ مليون درهم ، كما بلغ صافي الربح الموحد ١٧٦ مليون درهم إماراتي بعد الأخذ في الاعتبار للاحتياطيات اللازمة للشركة التابعة "بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. في لبنان.

وحافظت الميزانية العامة للمجموعة على صلابتها، حيث بلغ إجمالي الأصول ٣٦,١٤ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣١,٦٩ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ١٤٪ وإجمالي حقوق المساهمين ٣,١٧ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣,٠٢ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ٥٪.

وكان صندوق النقد الدولي (IMF) قد نشر في ديسمبر ٢٠٢٠ توقعات التضخم كما في نهاية أكتوبر ٢٠٢٠ حيث إعتبر الإقتصاد اللبناني مفرط التضخم مما أدى إلى تغيير محاسبي كان له تأثيراً مباشراً على كيفية تقديم المجموعة لبياناتها المالية، مع التطبيق المطلوب لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١.

وبناءً على ذلك، وبعد نشر النتائج الاولية للبيانات المالية في منتصف شهر فبراير ٢٠٢١، تمت دعوة المجموعة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي ٢١ لإعداد التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المفرط على شركتها التابعة، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٠.

وعليه، تم إعادة احتساب البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام على التكلفة التاريخية، من أجل عكس التغيرات على القوة الشرائية لليرة اللبنانية في تاريخ إغلاق البيانات المالية. جاء تأثير اعتماد محاسبة التضخم المفرط على البيانات المدققة في حقوق المساهمين إيجابياً وبلغ ٢٣٦ مليون درهم إماراتي، وهو ما يمثل الفرق بين التغير السلبي البالغ ٦٤٢ مليون درهم إماراتي على أرقام الأرباح والخسائر والتغير الإيجابي البالغ ٨٧٩ مليون درهم إماراتي على إجمالي حقوق المساهمين. وقد أدى ذلك إلى زيادة في صافي حقوق المساهمين للمجموعة بمبلغ ٢٣٦ مليون درهم حيث بلغت ٣,٣٦٥ مليون درهم إماراتي كما في نهاية سنة ٢٠٢٠ مقابل ٣,٠١٨ مليون درهم في نهاية سنة ٢٠١٩.

الا أنه، وبالنظر إلى حالة "عدم اليقين" السائدة، فقد تم قيد مخصصات إضافية على مستوى المجموعة بقيمة ٢٠٠ مليون درهم إماراتي، ما خفض الفارق بعد إحتساب التضخم المفرط إلى ٣٦ مليون درهم إماراتي فقط وهو ما حوّل إعتداد معايير محاسبة التضخم المفرط والتأخيرات الاستكشافية مجرد مضيعة للوقت.

وعند قيد مبلغ ٦٤٢ مليون درهم إماراتي على الأرباح والخسائر نتيجة تطبيق التضخم المفرط والمخصصات الأخرى بقيمة ٢٠٠ مليون درهم المذكورة أعلاه، أقرّت المجموعة صافي خسارة قدره ٦٦٦ مليون درهم إماراتي وخسارة إجمالية شاملة قدرها ٧٢٤ مليون درهم إماراتي.

أدى تطبيق هذه التعديلات بعد إصدار البيانات المالية الأولية للمجموعة إلى إعلان المجموعة في نهاية المطاف عن حقوق المساهمين بقيمة ٣,٢ مليار درهم إماراتي، مما يعكس نموا بنسبة ٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

ومن المؤسف أن النتائج الإيجابية والجيدة للبنك قد حجبتها تقنية محاسبية نقلت نتائج الأرباح والخسائر الإيجابية إلى خسائر محاسبية، الا أنها ومع ذلك فهي حسنت حقوق المساهمين بشكل إيجابي.

أود أن أعيد التأكيد بأنه من وجهة نظر مجلس الإدارة ، فإن حماية حقوق المساهمين تبقى هي الأولية.

حضرات السادة المساهمين،

أود في هذه المناسبة ان أتقدم نيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك الشارقة وباسمكم جميعاً، الى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم امارة الشارقة، رئيسنا الفخري، بخالص امتناننا وشكرنا على رعايته ودعمه الدائم.

كما واود ان أشكر جميع عملاءنا ومراسلينا في كافة أنحاء العالم والسلطات المالية في الدولة، وعلى وجه الخصوص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسوق أبو ظبي للأوراق المالية (ADX).

كما وأودُ أن أوجّه كلمة تقدير وشكر كبيرين وأن أؤكد دعم مجلس الإدارة لإدارة البنك وموظفيه على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم في عملهم على الرغم من ظروف العمل الإستثنائية.

أخيراً، يشرفني أن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٠.

والله ولي التوفيق،

محمد بن سعود القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية رقم ٤٨ للعام ٢٠٢٠

انتهى العام ٢٠٢٠ ويا له من عام! ففيه انقلب العالم رأساً على عقب واجتاز اختباراً فاق كل التصورات. فمتى تُستأنف الحياة الطبيعية؟ إلى أين نحن متجهون؟ وكيف ستتنظر الأجيال القادمة إلى العام ٢٠٢٠ وما خلفه؟ الأمر الأكيد الوحيد هو أن فيروساً صغيراً أركع العالم بأكمله. ولكن، ومع وصول اللقاحات، بدأ العالم يأمل في عودة بعض الأمور إلى طبيعتها، متبوعة بأخبار إيجابية وجيدة على مستوى الإقتصاد العالمي. فالأكيد يبقى أن هذا العام هو من بين تلك التي سيذكرها التاريخ.

جائحة كورونا فيروس Covid-19

تعدّ جائحة فيروس كورونا ثالث أزمة كبرى يشهدها القرن الحادي والعشرين، بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية والأزمة المالية العالمية. ويمتدّ التخطّط المحيط بالمسائل الصحية تحدياً خاصاً بالنسبة إلى واضعي السياسات، كما هو حال القصور الالفت على مستوى التعاون الدولي وقيادة الدول الكبرى في مجال التصدي للأزمة. أنّ الجائحة سرّعت وتيرة الاتجاهات القائمة وتفاقمها، وهي المتمثلة بالتفكك الجيوسياسي على صعيدي التجارة والتكنولوجيا.

غيّرت جائحة فيروس كورونا نمط حياتنا وأولوياتنا بالكامل وقد يستمر ذلك في الفترة القادمة. ففي بداية العام ٢٠٢٠ أجبر العالم على التأقلم مع ما بات يُعرف بـ"النمط الطبيعي الجديد": الإغلاق الكامل، إلزامية إرتداء الأقنعة، حظر السفر والأزمات الإقتصادية. ففي ظل الجائحة، تفرّقت العائلات بحكم الإغلاقات المتتالية وقد مرض الكثيرون وخسر العالم أعباءهم خصوصاً ممن عانوا من حالات صحية مزمنة والمتقدمين في السن وهم تعرضوا لمخاطر هذا الوباء الذي لم يكن العالم قد وجد له علاجاً أو دواء. كما خسر الملايين حول العالم وظائفهم.

التفاوت في الثروات

بيّن الأثر الاقتصادي للجائحة حقائق صارخة ومرة بشأن التفاوت في الثروات، فقد عرّضت أوجه عدم المساواة القائمة للأشخاص العاديين إلى الضربة المزدوجة الناجمة عن الجائحة والمتمثلة في أثرها على الصحة العامة وفي الأزمة الاقتصادية. في ظلّ انعدام الأمن الوظيفي وفقدان الوظائف، تأثرت الفئات ذات الدخل الأدنى بشكل كبير.

السياق الجيوسياسي والأحداث الهامة

لم يوقف إنشطار الوباء الحياة اليومية. فعلى الرغم من المخاطر، أجريت الانتخابات في بعض الدول، وعمّت التظاهرات الشوارع في غيرها، كما واندلعت الحروب. فلقد غطت الأخبار المتعلقة بالجائحة وانهايار الاقتصادات وأحداث مفصلية كبيرة كالاتخابات الأميركية المثيرة للجدل التي طبعتها الإنقسامات وما تبعها على سواها من تطورات حول العالم.

الانتخابات الرئاسية الأميركية وانتقال السلطة من ترامب إلى بايدن

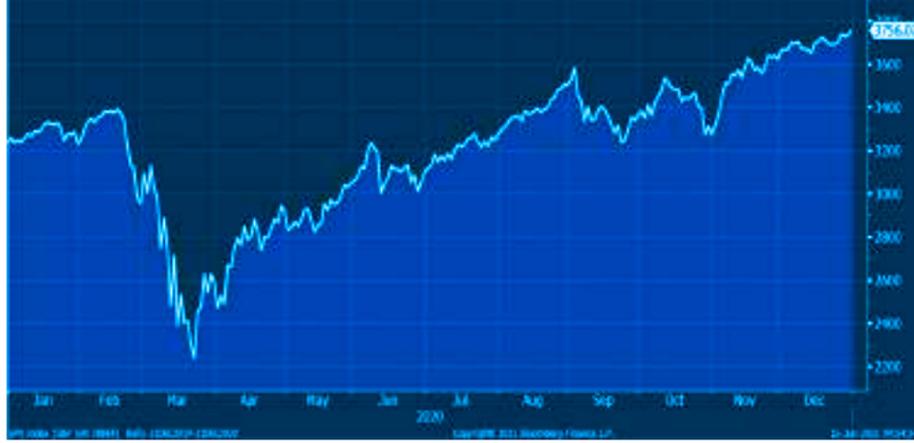
في الولايات الأميركية المتحدة، تسلّم الرئيس جو بايدن منصبه في ظلّ استمرار انتشار الوباء، واقتصاد واهن، وحالة من الانقسام الحاد في البلاد. أمّا أبرز الانعكاسات الجيوسياسية المترتبة على نتائج الانتخابات الأميركية فتمثّلت في نهج أكثر وضوحاً في مجال التجارة والشؤون الخارجية والتعاون مع الحلفاء. ومن المرجّح أن تتراجع حدّة التوتر في العلاقة مع أوروبا، لا سيّما في مجال التجارة.

واجه الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن مهمة شاقّة تمثّلت في تولّي الحكم في ظلّ مناخ من الاستقطاب الحاد داخلياً. شهد العالم تغييراً محورياً في قيادة حكومة الولايات المتحدة الأميركية التي هي الأقوى في العالم وأكثرها تأثيراً. كان للنهج المعتمد في ظلّ جائحة كوفيد-١٩ دور رئيسي في نتائج الانتخابات الخلفيّة التي رفضها الرئيس السابق دونالد ترامب وفريقه، ما طرح علامة استفهام كبرى للمرة الأولى في ١٠٠ عام حول كفاءة النظام الأمريكي.

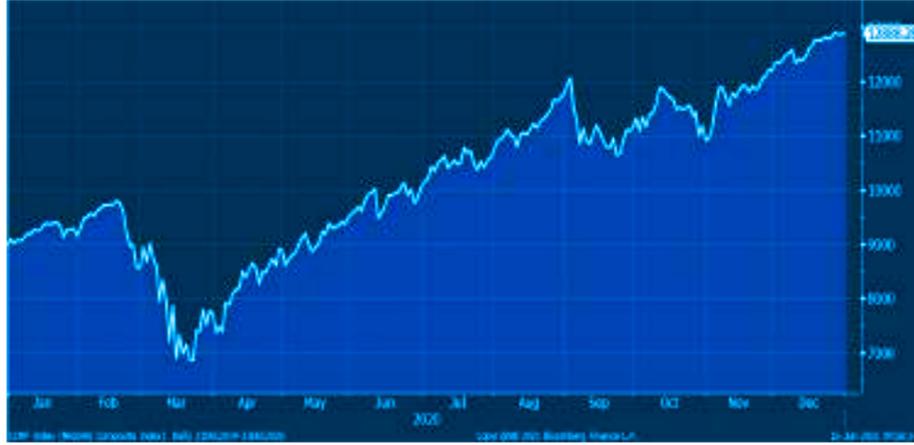
جدير بالذكر أنّ حالة الاستقطاب تزعزع مجتمعات في مختلف أنحاء العالم، من الديمقراطيات الجديدة إلى تلك الراسخة. الانقسامات السياسيّة تشتدّ عالمياً، وهي تمزّق أسس الديمقراطيات حول العالم، من البرازيل والهند إلى بولندا وتركيا. فالإستقطاب ليس داءً أمريكياً وحسب، بل داءً عالمياً.

تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية

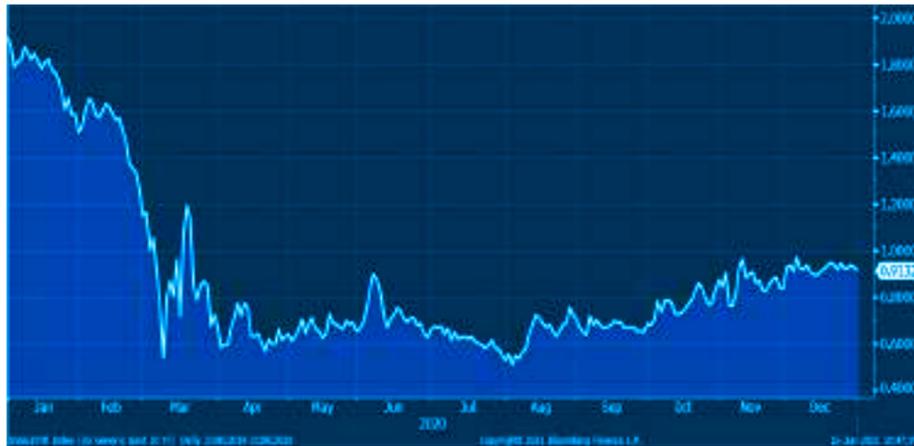
S&P 500



NASDAQ



Year Us Treasury Yield 10



العلاقات الأميركية الصينية

سيبقى التنافس الحاد عنواناً للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، لا سيما في قطاع التكنولوجيا، إذ يركّز البلدان على السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات التي ستكون ذات أهمية حيوية في المستقبل. لم تستطع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بناء الثقة مع روسيا ، مما دفع الأخيرة إلى الاقتراب من الصين والمخاطرة بتشكيل قوة عسكرية واقتصادية هائلة يمكن أن تعرض أسس الديمقراطيات الغربية للخطر على المدى الطويل. ستبقى إيران شريان الحياة بالنسبة للصين من حيث احتياجاتها من الطاقة وهذا بلا شك سيؤدي إلى مراجعة الشروط الأمريكية في الملف النووي الإيراني وكذلك مراقبة مضيق هرمز الحيوي.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

على الرغم من اتفاق اللحظة الأخيرة الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لتجنب خروجها بطريقة فوضوية، تستمر أوجه عدم اليقين بشأن العلاقة الاقتصادية المستقبلية بين المملكة المتحدة والكتلة التجارية للاتحاد الأوروبي، خصوصاً في قطاع الخدمات المالية، الذي لم يشملته اتفاق ديسمبر الفائت. وعلاوة على ذلك، لم يمنع الاتفاق الجديد حدوث اضطرابات كبيرة وتأخيراً في التجارة العابرة للحدود، حيث تُشاهد طوابير طويلة في نقاط الجمارك على جانبي القناة الإنجليزية، فضلاً عن اختلال جوهري في سلسلة الإمداد بين شمال إيرلندا وبقية المملكة المتحدة.

حركة أسواق المال

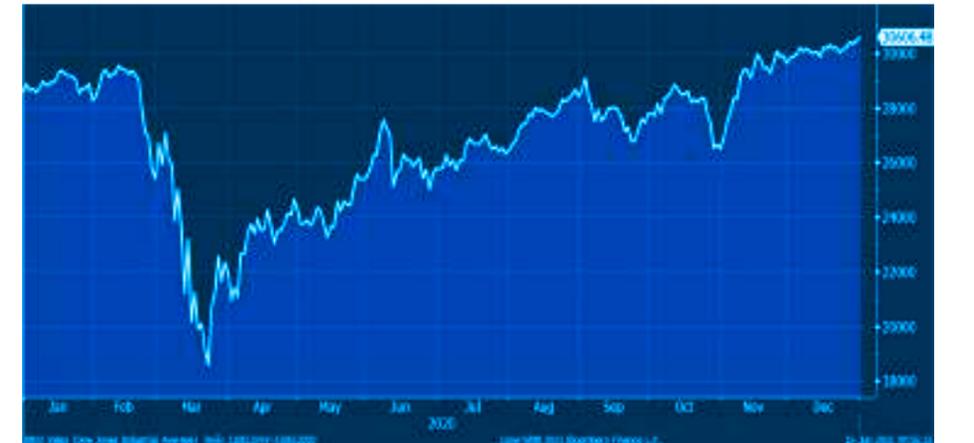
أسواق الأسهم

أغلقت أسواق الأسهم الأمريكية والتي تهيمن عليها اسهم شركات التكنولوجيا الكبيرة ، عند أعلى مستوياتها على الإطلاق في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. أدت العودة إلى التيسير الكمي المفرط استجابة لوباء Covid-19، على نطاق لم نشهده منذ أو حتى أثناء الانهيار المالي العالمي لعام ٢٠٠٨، إلى إغراق الأسواق بالسيولة، مما أدى إلى انخفاض العوائد المتاحة في استثمارات أخرى. قامت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم بخفض أسعار الفائدة، وإغراق أسواق المال بالسيولة، ودعم أسواق سندات الشركات والحكومية منها. كما أعلنت الحكومات عن برامج تحفيز مالي واسعة النطاق. أما الأخبار الأخيرة عن التطوير الناجح والتسليم الوشيك للقاحات متعددة ، في عملية تُعدّ من أكبر العمليات لوجيستياً في زمن السلم في تاريخنا الحديث ، فقد عززت التقييمات بشكل أكبر.

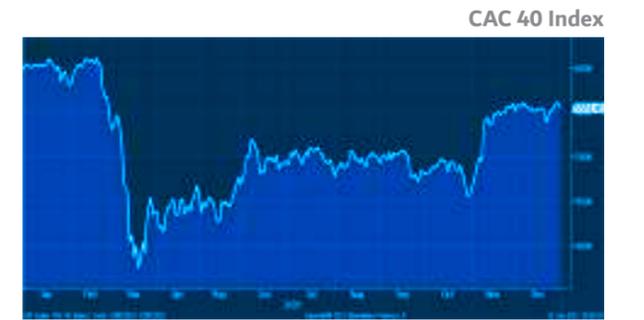
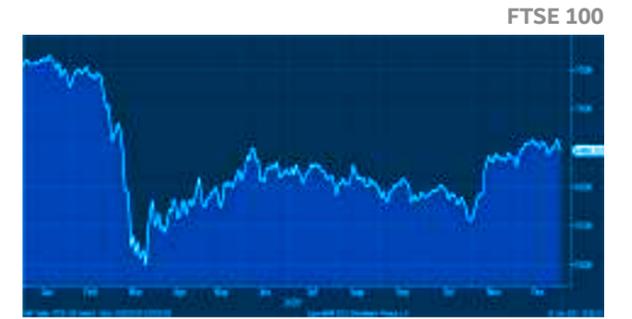
إجتاحت الموجتان الثانية والثالثة من إنتشار الوباء الولايات المتحدة وأوروبا ، مما أدى إلى فرض عمليات إغلاق جديدة. كما عانت الاقتصادات النامية من معدلات عدوى ووفيات مرتفعة.

ومع ذلك ، يبدو أن المستثمرين يراهنون على أن برامج التحفيز المالي المختلفة التي تم الإعلان عنها حتى الآن ، جنباً إلى جنب مع سيل السيولة التي يوفرها الاحتياطي الفيدرالي على وجه الخصوص ، بالإضافة إلى برامج التطعيم المنظمة ستغطي الضرر الاقتصادي الذي لحق بالشركات الفردية.

Dow Jones Industrial Average

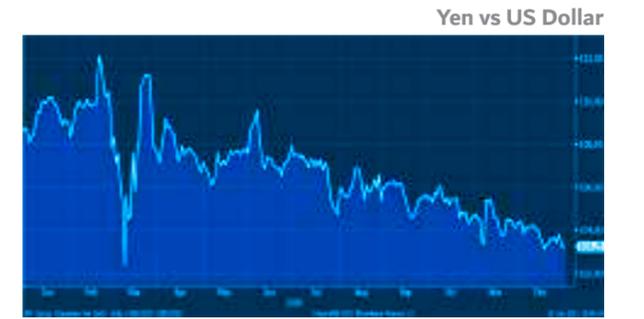
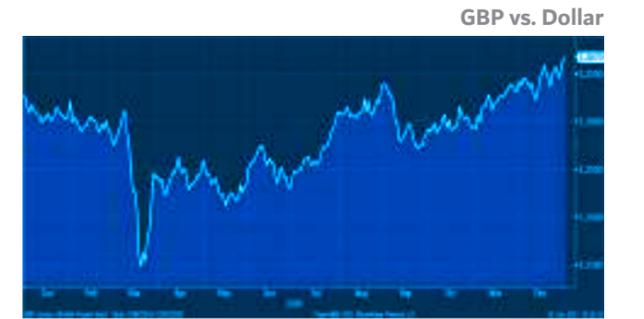
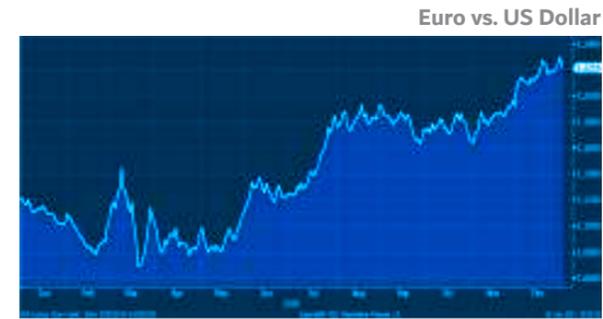


بينما تعافت أسواق الأسهم الأوروبية أيضاً من أدنى مستوياتها التي سُجلت في مارس ٢٠٢٠، لم يكن الأداء مشابهاً للمؤشرات الأمريكية، ربما بسبب الغياب النسبي لعمالقة قطاع التكنولوجيا في المؤشرات الأوروبية.



العملات

كان الدولار الأمريكي ضعيفاً نسبياً، وذلك نتيجة عوامل متعددة من توقعات أسعار الفائدة المنخفضة مقارنة بتلك التي تم الحصول عليها في أوائل عام ٢٠٢٠، أو الاضطرابات السياسية، أو منهجية الولايات المتحدة السيئة في التعاطي مع الوباء. تم تداول الدولار عند مستوى ١,٢٢١٦ لليورو و ١٠٣,٢٥ للين و ١,٣٦٧٠ للجنيه الإسترليني.



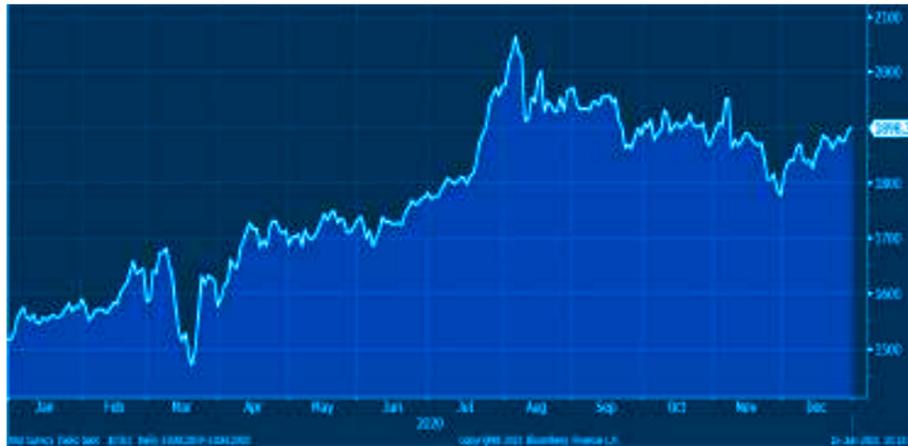
العملات المشفرة

تحتل العملات المشفرة حيزاً من نشرات الأخبار بصورة متواصلة منذ أكتوبر الماضي حين شهدت أسعار البيتكوين والإيثريوم وغيرها من العملات الرقمية ارتفاعاً كبيراً. ارتفع سعر عملة البيتكوين من ١٠ آلاف دولار أمريكي ليلامس لفترة وجيزة عتبة ٤٠ ألف دولار، قبل أن يتراجع إلى مستواه الحالي البالغ ٣٥,٢٠٠ دولار. أما سعر الإيثريوم فسجل ارتفاعاً حاداً من ٤٠٠ إلى ١٢٠٠ دولار أمريكي. مع الاهتمام المحتمل لشركات وول ستريت، ستستمر العملات المشفرة في تسجيل مستويات تصاعديّة في المستقبل القريب.

الذهب

تم تداول الذهب في نطاق يتراوح بين ١٨٠٠ و ١٩٠٠ دولار تقريباً خلال شهري نوفمبر وديسمبر، بعد أن تراجع عن أعلى مستوياته في أواخر الصيف. ومع ذلك، لا يزال مدعوماً من قبل المستثمرين المتخوفين من أن يؤدي التسهيل الكمي في النهاية إلى موجة من التضخم والضعف النسبي للدولار. تم إغلاق التداول عند ١,٨٩٨ دولاراً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بعد أن بلغ ذروته في أغسطس الماضي حيث سجل ٢,٠٧٥ دولاراً.

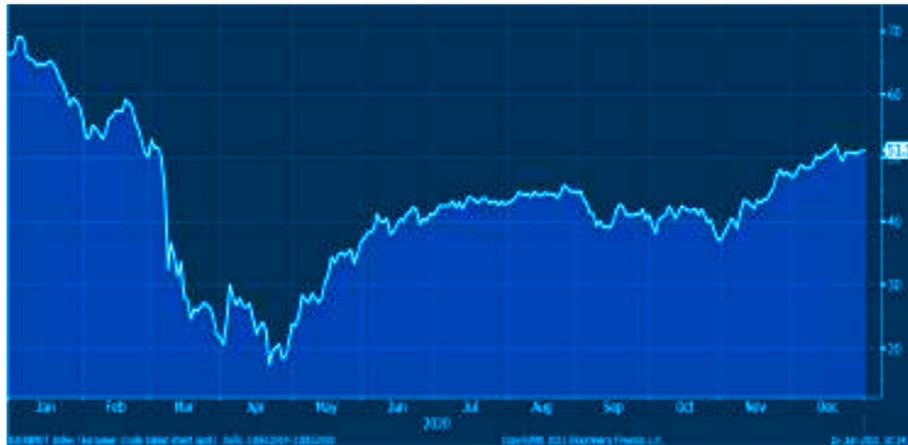
Gold



النفط

تعافت أسعار النفط، مع وصول اللقاحات، وخفض إنتاج أوبك+ الذي أدى إلى إعادة التناغم في السوق. أغلق خام برنت التداول عند ٥١,١٧ دولاراً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

Oil (Brent)

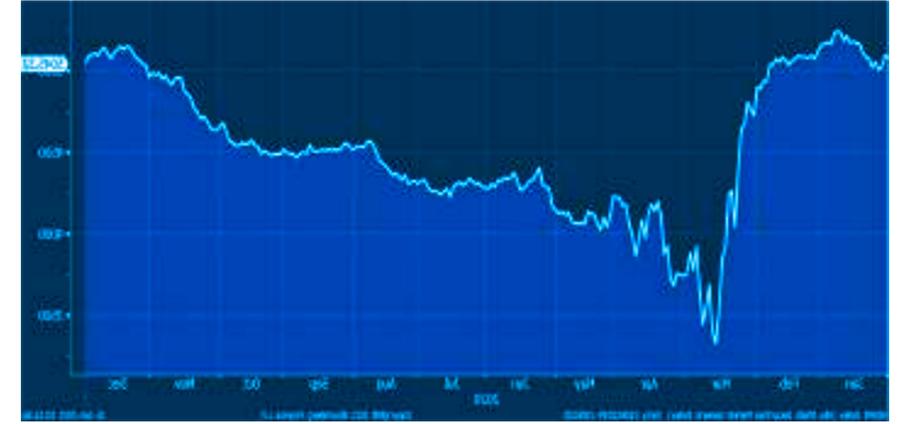


أسواق الأسهم الإقليمية

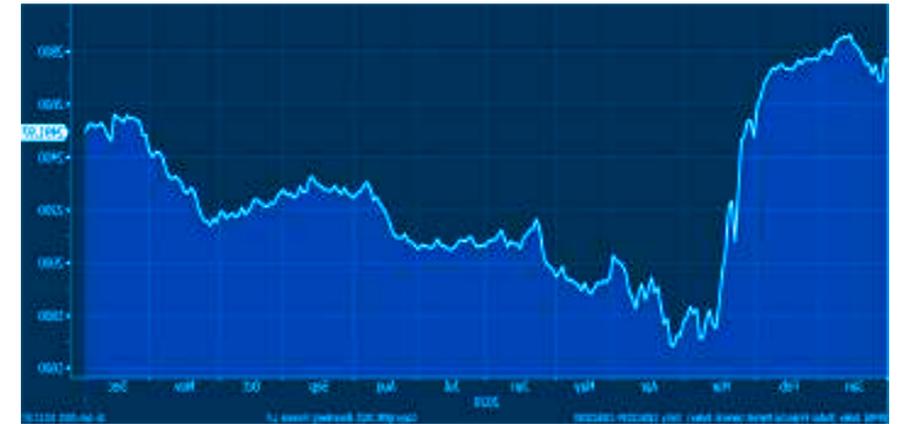
كان أداء سوق الأسهم في أبو ظبي قوياً في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٢٠، حيث ارتفع بشكل خاص خلال شهر نوفمبر. ارتفع المؤشر من أدنى مستوى له عند ٣,٣٠٤ في مارس إلى ٥,٠٤٥ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كان أداء سوق الأسهم في دبي جيداً أيضاً، حيث ارتفع من مستوى منخفض بلغ ١,٦٦٣ في أبريل إلى ٢,٤٩١ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

Abu Dhabi Securities Market General Index

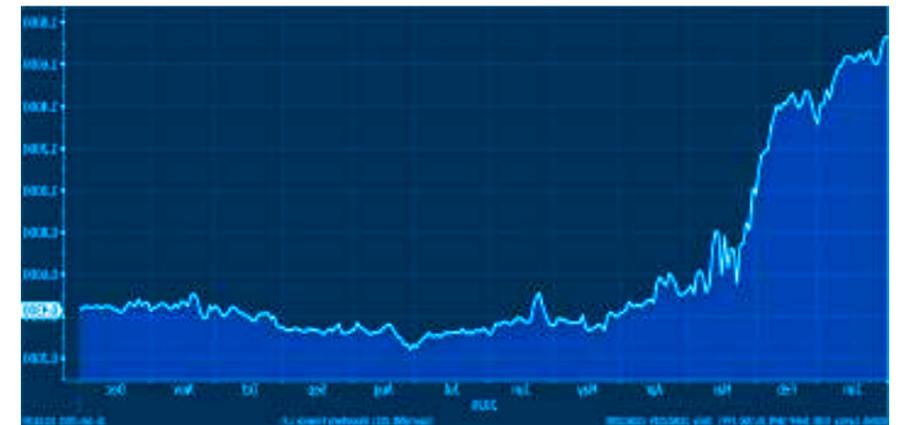


Dubai Financial Markets General Index



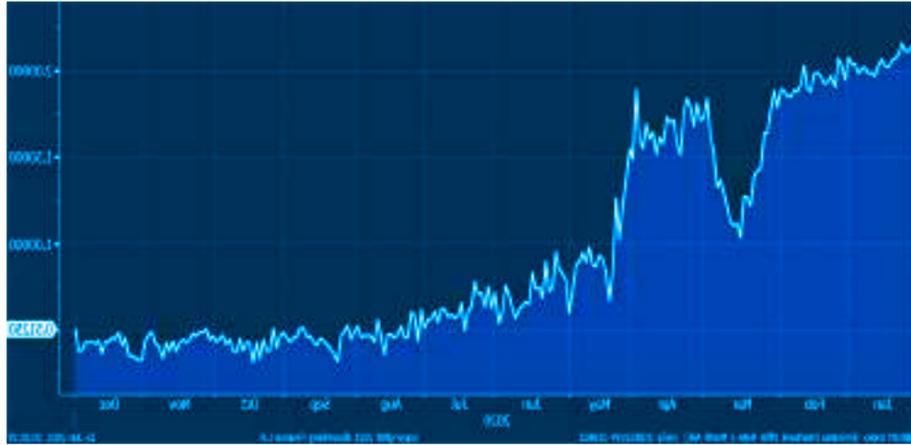
كانت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة مستقرة نسبياً، حيث يتم تداول مقايضة 5 سنوات عند مستوى 0.43%. فقد أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي عن سياسة جديدة لتحمل ارتفاع التضخم، فوق هدف ال 2%، للتعويض عن نسبة التضخم الأدنى في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان الاقتصاد الأمريكي لديه القوة لإنتاج تضخم أعلى في هذه المرحلة.

USD 5 Year Interest Rate Swap Rate



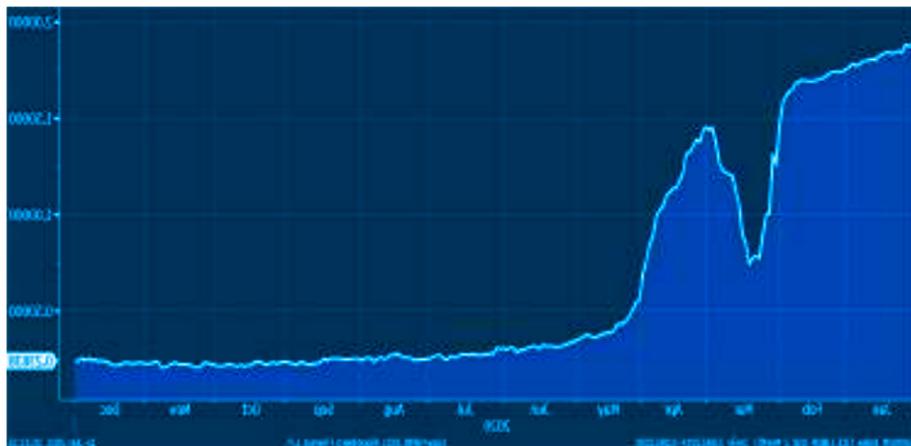
انخفض مستوى السيولة في سوق الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر ٢٠٢٠ مع ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع من ٩٤,٦% في أكتوبر إلى ٩٥,٧% (ارتفاعاً من ٩٤,٠% في ديسمبر ٢٠١٩). لا تزال المنافسة في سوق ودائع الدرهم قوية، على الرغم من أن السوق قد شهد انخفاضاً في أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع الثابتة. ظلت معدلات إيبور لمدة ٣ أشهر محدودة عند مستوى ٠,٥٠% لعدد من الأشهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

3 Month UAE EIBOR



كما ظلّ معدل ليبور ٣- أشهر الأميركي مستقرّاً عند ٠,٢٠% في الأشهر الأخيرة ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

3 Month US Libor



على الصعيد الإقليمي

في ٣ يناير ٢٠٢٠، شنت القوات الأمريكية غارة جوية على قافلة في بغداد، مما أسفر عن مقتل القائد الإيراني البارز قاسم سليماني. أدى الهجوم، الذي جاء وسط توترات متصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران، إلى تصعيد مفاجئ للهجة بين البلدين. في الوقت نفسه، تشهد المنطقة حالة من التوتر والصراع المتصاعد بين القوتين الصاعدتين المتمثلتين في إيران وتركيا، اللتين تحاولان مد نفوذهما من قلب الخليج العربي إلى غرب إفريقيا وعبر القوقاز. ويبقى الرهان على سياسة إدارة الرئيس الأمريكي بايدن التي سيتم تبنيها تجاه كل من إيران وتركيا، حيث يعيش عدد من الدول أبرزها لبنان وسوريا واليمن وليبيا والعراق في حالة من الفوضى والضياع تشهد تراجعاً عمودياً على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية وتتأثر بشدة بأي تغيير في السياسة.

وفي منحى إيجابي، يبقى الحدث الأبرز هو الاتفاق الإبراهيمي، وعملية التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين. توازياً، ظهرت مؤشرات إيجابية مدفوعة بالجهود الأمريكية الحثيثة لرأب الصدع بين دول مجلس التعاون الخليجي وقطر.

تفجير بيروت

في ٤ أغسطس ٢٠٢٠، هز انفجار هائل في مستودع في مرفأ بيروت العاصمة اللبنانية، حيث تم تخزين كمية هائلة من نترات الأمونيوم لسنوات في أحد عنابر المرفأ، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠٠ شخص وإصابة الآلاف آخرين وإلحاق أضرار مادية جسيمة في العاصمة قُدرت بنحو ١٥ مليار دولار. وقد دُمرت الأحياء القريبة من الميناء بشكل أساسي. تحولت المنازل والشركات إلى أكوام من الأنقاض. جاء تفجير بيروت في وقت كان لبنان يعاني بالفعل من أزمة اقتصادية مدمرة هي الأسوأ في تاريخه، تفاقمت بسبب الوباء والقيود التي أجبرت العديد من الشركات على الإغلاق أو تقييد ساعات العمل. ورأى لبنانيون كثيرون في الانفجار وتهاون الحكومات المتعاقبة القشة التي قصمت ظهر البعير بحيث شهدت الأشهر التي تلت الانفجار هجرة جماعية للشباب اللبنانيين الأكفاء بحثًا عن فرص أفضل وعن الأمان.

الإمارات العربية المتحدة

محلّيًا، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات كبيرة في مجال الصحة والحماية حيث تم بذل جهود جبارة لاحتواء انتشار كوفيد-١٩ وتقليل التأثير على جميع المستويات حيث أثبتت كفاءة النظام وحجم التعاون على المستوى الوطني بين مختلف القطاعات.

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة بنجاح مسبار الأمل المتجه إلى المريخ يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠، ما مثّل أول مهمة بين الكواكب في العالم العربي - والأولى من ثلاث بعثات دولية إلى الكوكب الأحمر هذا الصيف. أقلع مسبار الأمل من مركز تانيغاشيما للفضاء في اليابان على أن يصل إلى المريخ بحلول فبراير ٢٠٢١. وسيبقى المسبار في مداره لمدة عام مريخي - أي ما يعادل ٦٨٧ يوماً. على الأرض - لجمع بيانات حول الغلاف الجوي للمريخ.

في أكتوبر ٢٠٢٠، أدخل المشرعون الإماراتيون تعديلات غير مسبوقه على قانون الإفلاس والتصفيّة الحالي لمعالجة الفترات التي توجد خلالها "أزمة مالية طارئة". لقد حدّدت الأزمة المالية الطارئة بأنها "وضع عام يؤثر على التجارة أو الاستثمار في البلد، مثل الوباء، أو الكوارث الطبيعية أو البيئية، أو الحروب، إلخ" وقد شهد سوق الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٠ حالات احتيال كبرى أو حالات إفلاس وتصفيّة معلنة مثل NMC Health و Finablر و UAE Exchange و Arabtec Holding التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها و Drake & Scull، هذا من المهم التنويه بأن أيّ من الشركات المذكورة لم تتعامل مع بنك الشارقة.

في نوفمبر ٢٠٢٠، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تغييرات في قانون الشركات التجارية / قوانين الملكية. وقد انطوت التغييرات على إلغاء موجب أن يكون للشركات التجارية مساهم رئيسي أو وكيل من المواطنين الإماراتيين، ما يسمح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات المحليّة.

محلّيًا، بقيت ضريبة القيمة المضافة ثابتة عند نسبة ٥٪ ولم تجر أي مناقشات أو تصدر أي إعلانات رسميّة عن السلطات الإماراتية / الهيئة الاتحادية للضرائب بشأن أي زيادة في نسبة هذه الضريبة.

اقتصاد الشارقة

في عام ٢٠٢٠، وعلى الرّغم من الانتكاسات المترتبة على الجائحة، لم تفقد إمارة الشارقة عزميتها واستكملت عددًا من المشاريع الاجتماعية والثقافية والبيئية ومشاريع البنية التحتية. والجدير بالذكر أنّ ميزانية الشارقة لعام ٢٠٢٠ كانت الأعلى بتاريخ الإمارة، إذا قاربت ٣٠ مليار درهم إماراتي.

أطلقت دائرة المالية المركزية في الشارقة في مايو ٢٠٢٠ صكوكا بقيمة ٤ مليارات درهم لتعزيز السيولة لدى القطاع المصرفي في الإمارة وذلك لتمكينها من تقديم دعم مالي إضافي لقطاع الأعمال المتضرر من الظروف الاستثنائية الراهنة بسبب فيروس كورونا COVID-١٩.

بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠، خفضت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد أند بورز" تصنيفها الائتماني لحكومة الشارقة من BBB إلى BBB-، مع نظرة مستقبلية مستقرة. أمّا وكالة موديز فأبقت على تصنيفها Baa٣ (الذي يعادل تصنيف BBB على مقياس فيتش) منذ فبراير ٢٠٢٠. وليس هناك حاليًا أيّ مؤشر على أنّ أيًا من وكالتي التصنيف توشك على تغيير التصنيفات الحالية في المستقبل القريب.

شهد سوق العقارات في الشارقة تطورًا نتيجة للجائحة حيث ارتفع الطلب على الفلل الصغيرة، أمّا أهمّ مشاريع التطوير التي نقّذتها الحكومة فكانت طريق كلباء، مدرج خورفكان، مركز كلباء التجاري، نادي خورفكان لأصحاب الهمم، معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية الجديد في المدينة الجامعية بالشارقة، مسجد أبو بكر الصديق في خورفكان، ومبنى المقرّ الرئيسي لمجمّع الشارقة للأبحاث والتكنولوجيا والابتكار.

علاوة على ذلك، وفي استجابة مباشرة لتخفيف وطأة التأثير المباشر لجائحة كوفيد-١٩ على سگان الشارقة والشركات الموجودة فيها، أطلق حاكم الشارقة حملة خصومات كان لها تأثير إيجابي على معيشة سگان الإمارة. وقد شملت الحملة تخفيضات في رسوم الكهرباء والماء، وفي رسوم تسجيل التراخيص وتجديدها، وتخفيضات في الإيجارات لفئات معيّنة من المستأجرين.

نشاطات البنك والشركات التابعة وبنك الإمارات ولبنان

بلغ إجمالي الموجودات ٣٦,١٤٣ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٣١,٦٨٩ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ١٤٪.

وبلغ إجمالي القروض والسلفيات ١٩,٤٥٦ مليون درهم إماراتي كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ١٧,٧٣٦ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة بنسبة ١٠٪.

بلغ إجمالي المطلوبات ٣٢,٩٧٨ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٢٨,٦٧٠ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ١٥٪.

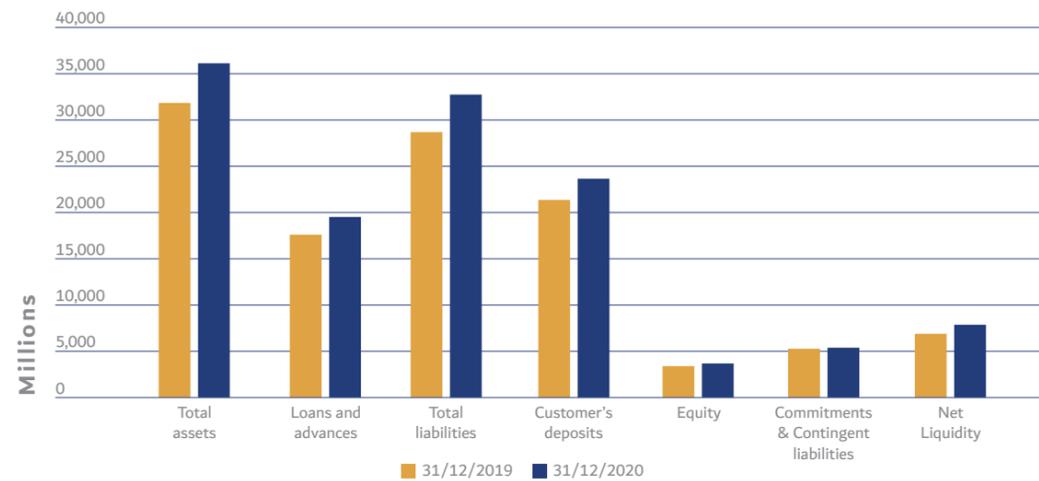
وبلغ إجمالي ودائع العملاء ٢٣,٦٧٣ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٢١,٣٢٦ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة بنسبة ١١٪.

بلغ صافي حقوق الملكية ٣,١٦٥ مليون درهم كما في ٢٠٢٠\١٢\٣١، مقابل ٣,٠١٨ مليون درهم كما في ٢٠١٩\١٢\٣١، بزيادة بنسبة ٥٪.

بلغ مجموع الحسابات النظامية ٥,٤٠٤ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٥,٣٢٠ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ٢٪.

وبلغ صافي السيولة ٧,٨٠٨ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ في مقابل ٦,٤٨٦ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ٢٠٪.

BOS Consolidated Balance Sheet



بيان الارباح والخسائر

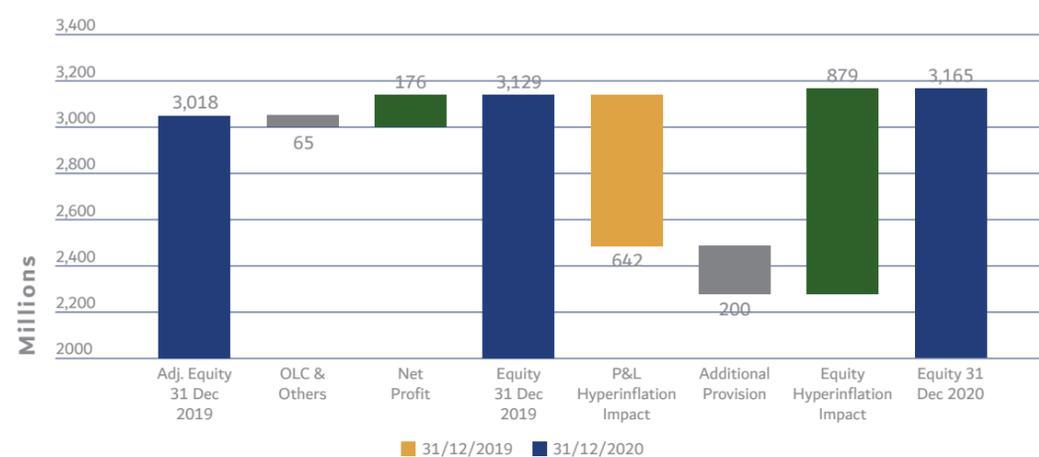
بلغ صافي مدخول الفوائد ٥٦٩ مليون درهم كما في ٢٠٢٠\١٢\٣١، مقابل ٤١٦ مليون درهم كما في ٢٠١٩\١٢\٣١، بزيادة بنسبة ٣٧٪.

بلغ صافي الأرباح للعمليات ٣٦٨ مليون درهم، كما في ٢٠٢٠\١٢\٣١، مقابل خسارة بقيمة ١٤٨ مليون درهم كما في ٢٠١٩\١٢\٣١، بزيادة بنسبة ٣٤٨٪.

بلغ صافي الخسائر ٦٦٦ مليون درهم، كما في ٢٠٢٠\١٢\٣١، مقابل خسائر بقيمة ٤٨٨ مليون درهم كما في ٢٠١٩\١٢\٣١، بزيادة بنسبة ٣٦٪.

بلغت الخسائر الشاملة ٧٢٤ مليون درهم، كما في ٢٠٢٠\١٢\٣١، مقابل خسائر بقيمة ٦٣٥ مليون درهم كما في ٢٠١٩\١٢\٣١، بزيادة بنسبة ١٤٪.

Consolidated Income Statement



نشاطات بنك الامارات ولبنان

على الرغم من جميع التأكيدات والضمانات، وخلافاً لما كنا قد تلقينا سابقاً، بشأن طلبنا بتحديد الدولار الأمريكي على أنه العملة المعتمدة ومبدأً محاسبة التضخم المفرط، فقد عاد مدققو البنك الخارجي في أوائل شهر مارس برؤية منقحة حيث قرروا وجوب إعتبار الليرة اللبنانية كعملة معتمدة والتزام معايير محاسبة التضخم المفرط.

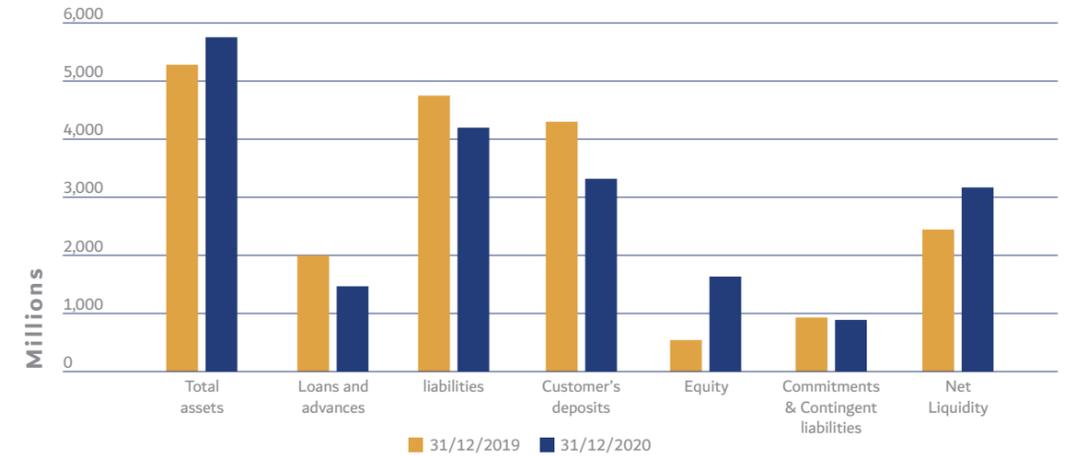
جاء تأثير اعتماد محاسبة التضخم المفرط على البيانات المدققة في حقوق المساهمين إيجابياً وبلغ ٢٣٦ مليون درهم إماراتي، وهو ما يمثل الفرق بين التغيير السلبي البالغ ٦٤٢ مليون درهم إماراتي على أرقام الأرباح والخسائر والتغيير الإيجابي البالغ ٨٧٩ مليون درهم إماراتي على إجمالي حقوق المساهمين. وقد أدى ذلك إلى زيادة في صافي حقوق المساهمين للمجموعة بمبلغ ٢٣٦ مليون درهم حيث بلغت ٣,٣٦٥ مليون درهم إماراتي كما في نهاية سنة ٢٠٢٠ مقابل ٣,٠١٨ مليون درهم في نهاية سنة ٢٠١٩.

الا أنه، وبالنظر إلى حالة "عدم اليقين" السائدة، فقد تم قيد مخصصات إضافية على مستوى المجموعة بقيمة ٢٠٠ مليون درهم إماراتي، ما خفض الفارق بعد احتساب التضخم المفرط إلى ٣٦ مليون درهم إماراتي وهو ما حوّل اعتماد معايير محاسبة التضخم المفرط والتأخيرات الاستكشافية مجرد مضيعة للوقت.

بلغ صافي ربح عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ٣٠٩ مليون درهم، كما بلغ صافي الربح الموحد ١٧٦ مليون درهم إماراتي بعد الأخذ في الاعتبار للاحتياطات اللازمة للشركة اللبنانية التابعة بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. قبل تطبيق معايير التضخم المفرط.

وعند قيد مبلغ ٨٤٢ مليون درهم إماراتي نتيجة تطبيق التضخم المفرط ومخصصات أخرى، سجّلت المجموعة خسارة دفترية قدرها ٦٦٦ مليون درهم إماراتي وخسارة شاملة بلغت ٧٢٤ مليون درهم إماراتي مقابل انعكاس ايجابي على حقوق المساهمين بقيمة ٨٧٩ مليون درهم إماراتي. بلغ مجموع الموجودات ٥,٧٣٣ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٥,٣١٣ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ٨٪. بلغ إجمالي القروض والسلفيات ١,٤٩٢ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٢,٠٤٨ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بانخفاض بنسبة ٢٧٪. وبلغ إجمالي المطلوبات ٤,١٢٥ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٤,٧٦٢ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بانخفاض بنسبة ١٣٪. بلغ إجمالي ودائع العملاء ٣,٣٦٤ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٤,٣٠٧ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بانخفاض بنسبة ٢٢٪. وبلغ صافي حقوق الملكية ١,٦٠٧ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٥٢٢ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة بنسبة ١٩١٪. وبلغ مجموع الحسابات النظامية ٨١٤ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٨٨٦ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بانخفاض بنسبة ٨٪. وبلغ صافي السيولة ٣,١٠٦ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٢,٤٩٦ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ٢٤٪.

Balance Sheet EL Bank



بيان الارباح والخسائر

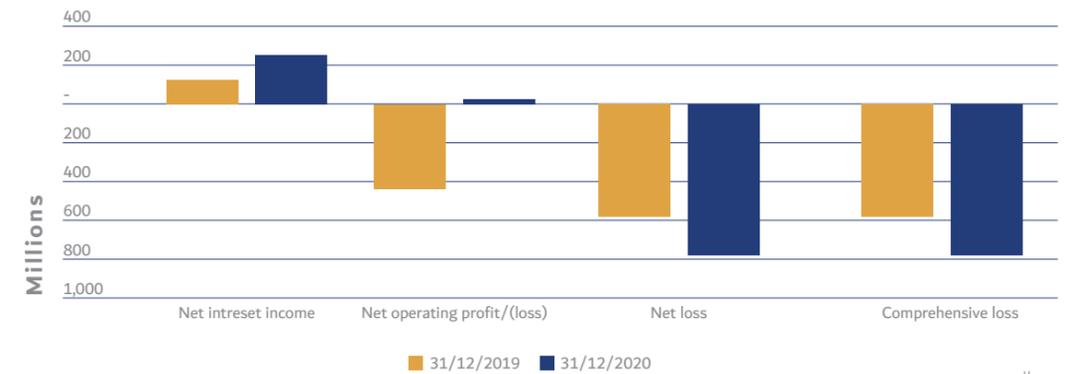
بلغ صافي مدخول الفوائد ٢٦٢ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ١٥٣ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ٧١٪.

بلغ صافي دخل العمليات ٧ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل خسائر بقيمة ٤٥٣ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ١٠٢٪.

بلغت الخسائر الصافية ٧٧٥ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل خسائر بقيمة ٥٦١ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١.

بلغت الخسائر الشاملة ٧٧٥ مليون درهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل خسائر بقيمة ٥٥٩ مليون درهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١.

Income Statement



إفصاحات الدعامه الثالثة بنك الشارقة- شركة مساهمة عامة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

نظرة عامة

تهدف المجموعة عند إدارة رأس المال، وهو مفهوم أشمل من "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي الموحد، إلى ما يلي:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال وفق التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المحافظة على مقدرة المجموعة على الإستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛ و
- الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمالها.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي له بشكل مستمر، مستعينة في ذلك بالتقنيات إستناداً إلى المبادئ التطويرية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة. وترفع المعلومات المطلوبة إلى السلطة كل ثلاثة أشهر.

موجودات المجموعة مرجحة بالمخاطر بناء على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تنطوي عليها. تتضمن مخاطر الائتمان المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية وغير المدرجة بها. يتم تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز المالية المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والناشئة عن الحركة في أسعار السوق وتتضمن مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض في حقوق الملكية ومخاطر السلع. ويتم تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن الأخطاء البشرية أو تعطل الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية.

فيما يلي تحليل رأس المال النظامي للمجموعة في شقين:

- الشق الأول رأس مال حقوق الملكية العادية ويشتمل على رأس المال العادي، والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والأرباح المحتجزة، احتياطات القيمة العادلة، بعد خصم الموجودات الغير ملموسة، و تعديلات تنظيمية اخرى تتعلق بالعناصر المدرجة في حقوق الملكية و لكن يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية راس المال بموجب ارشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- الشق الثاني لرأس المال يتكون من مخصص عام لا يتجاوز ١,٢٥٪ من إجمالي الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان.

تم تطبيق الحدود التالية للشق الثاني لرأس المال:

- الشق الثاني لرأس المال يجب ان لا يتخطى ٦٧٪ من الشق الثاني لرأس المال
 - المطلوبات الثانوية يجب ان لا تتخطى ٥٠٪ من الشق الاول لرأس المال
 - المخصصات العامة يجب ان لا تتخطى ١,٢٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
- فيما يلي الحد الأدنى لمتطلبات كفاية راس المال كما هو موضح من قبل البنك المركزي:**
- الحد الأدنى لنسبة الشق الاول لرأس المال هو ٧٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
 - الحد الأدنى لنسبة الشق الاول هو ٨,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
 - مجموع نسبة كفاية رأس المال الاول هو ١٠,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان

بالاضافة الى الشق الاول لرأس المال هو ٧٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان، يجب الحفاظ على مخزن مؤقت لحماية رأس المال قدره ٢,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان على شكل الشق الاول.

علاوة على ذلك، يجب الوفاء بمتطلبات العازلة الدورية المضادة باستخدام الشق الاول. مستوى العازل الدوري المضادة ليتم اخطاره من قبل البنك المركزي لو يوجد متطلبات للعازل الدوري المضاد خلال الفترة الحالية.

امتثلت المجموعة لجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج.

المقدمة

يشرف المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة على بنك الشارقة ("بنك الشارقة" أو "البنك") والشركات التابعة له (يشار إليها معاً باسم "المجموعة") على أساس موحد، وبالتالي يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويعين متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. يتم احتساب متطلبات رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار عمل بازل ٣ الخاص بلجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات التي نصح بها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وفقاً لتقديره الوطني. إطار بازل ٣، مثل بازل ٢، منظم حول ثلاث "دعائم": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (الدعامة الأولى)؛ عملية المراجعة الإشرافية (الدعامة الثانية)؛ وانضباط السوق (الدعامة الثالثة).

إفصاحات الدعامة الثالثة ٢٠٢٠

الدعامة الثالثة تكمل الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية. هدفها هو تشجيع الانضباط في السوق من خلال تطوير متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم بعض المعلومات المحددة حول نطاق تطبيق بازل ٣، رأس المال، التعرض للمخاطر وعملية تقييم المخاطر، وبالتالي كفاية رأس المال للمؤسسة. تتكون الإفصاحات من معلومات كمية ونوعية ويتم توفيرها على المستوى الموحد.

أصدر المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة تشريعات رأس المال بازل ٣، التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ فبراير ٢٠١٧ مع إدخال الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على ثلاثة مستويات، وهي كفاية رأس المال الإجمالي الموحد، الشق الأول الإضافي ومجموع رأس المال إضافية (المخزن المؤقت للحماية الراس مالية و المخزن المؤقت العازل الدوري المضاد - بحد أقصى ٢,٥٪ لكل مخزن مؤقت) فوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال الإجمالي الموحد وهو ٧٪.

هيكل المجموعة

تأسس بنك الشارقة ("البنك") كشركة مساهمة عامة بموجب مرسوم أميري صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ وتم تسجيله في فبراير ١٩٩٣ بموجب قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). وقد بدأ البنك أعماله بموجب رخصة بنكية صادرة عن المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٤. يقوم البنك بالأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية.

يقع المكتب المسجل للبنك في شارع الخان، ص.ب: ١٣٩٤ - الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. يمارس البنك أنشطته من خلال ثمانية فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة في كل من إمارات الشارقة، دبي، أبوظبي، ومدينة العين.

القائمة الكاملة لجميع الشركات التابعة المباشرة لبنك الشارقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هي كما يلي:

إسم الشركة التابعة	نسبة الإمتلاك		سنة التأسيس	سنة الإستحواذ	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	٢٠٢٠	٢٠١٩				
بنك الإمارات لبنان ش.م.ل.	٪١٠٠	٪١٠٠	١٩٦٥	٢٠٠٨	لبنان	مؤسسة مالية
إي ال كابيتال ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمار في مؤسسة مالية
بوس ريل استيت ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة تطوير العقارات
بوس كابيتال ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمار
بوليكو للتجارة العامة ذ.م.م.	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	الإمارات العربية المتحدة	تجارة عامة
بوربالس جلف ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة الاستثمار وتطوير العقارات
بوس للتمويل ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٥	٢٠١٥	جزر كايمان	أنشطة تمويلية
مويلح كابيتال ش.م.ح	٪٩٠	٪٩٠	٢٠١٠	٢٠١٧	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة تطوير العقارات
بوس لإتفاقيات إعادة الشراء ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٨	٢٠١٨	جزر كايمان	أنشطة تمويلية
بوس للمشتقات ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٨	٢٠١٨	جزر كايمان	أنشطة تمويلية

هيكل رأس المال الموحد كما في بازل ٣

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تشريعات رأس المال بازل ٣، التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ فبراير ٢٠١٧ مع إدخال الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على ثلاثة مستويات ، وهي رأس المال الإجمالي الموحد، الشق الأول الإضافي ومجموع رأس المال.

رأس المال التنظيمي

تنقسم قاعدة رأس مال البنك إلى ثلاث فئات رئيسية، وهي رأس المال الإجمالي الموحد و الشق الأول الإضافي والشق الثاني، حسب خصائصها.

- الشق الأول لرأس مال حقوق الملكية العادية هو أعلى شكل من أشكال رأس المال من حيث الجودة، ويتألف من رأس المال، علاوة إصدار الأسهم ، والاحتياطيات القانونية والتشريعية والأخرى ، واحتياطي التغيرات في القيمة العادلة، و الأرباح المحتجزة، والأطراف الغير مسيطرة بعد خصم الشهرة والموجودات الغير ملموسة و تعديلات تنظيمية اخرى تتعلق بالعناصر المدرجة في حقوق الملكية و لكن يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية راس المال بموجب ارشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يتكون الشق الثاني لرأس المال من الديون الثانوية المؤهلة، والاحتياطي الغير معلن.

فيما يلي نظرة عامة على رأس المال وفقا لإطار عمل بازل ٣ :

رأس المال المتاح

كفاية رأس المال الإجمالي الموحد

مستوى ١

مستوى ٢

إجمالي رأس المال المؤهل

الموجودات المرجحة حسب المخاطر

مخاطر الائتمان

مخاطر السوق

مخاطر تشغيلية

مجموع الموجودات المرجحة حسب المخاطر

نسب رأس المال

أ. نسبة حقوق الملكية العادية للمجموعة الموحدة

ب. نسبة الشق الأول للمجموعة الموحدة

ج. نسبة كفاية رأس المال الإجمالي الموحد للمجموعة الموحدة

فيما يلي هيكل رأس المال الموحد كما في بازل 3:

كفاية رأس المال الإجمالي الموحد

رأس المال

الاحتياطيات المؤهلة

الخسائر المتراكمة

المبلغ المؤهل لحقوق الأقلية

كفاية رأس المال الإجمالي الموحد قبل التعديلات التنظيمية وخصم الحد

مخصوصا منه: الخصومات التنظيمية

كفاية رأس المال الإجمالي الموحد بعد التعديلات التنظيمية وخصم الحد

كفاية رأس المال الإجمالي الموحد بعد الترتيب الانتقالي للخصومات

(كفاية رأس المال الإجمالي الموحد) (أ)

إجمالي رأس المال المستوى ٢ بعد الترتيبات الانتقالية (الشق الثاني الإضافي) (ب)

إجمالي رأس المال التنظيمي (أ + ب)

	٢٠٢٠	٢٠١٩		
إجمالي متطلبات رأس المال (نهج موحد)	الموجودات المرجحة حسب المخاطر	أعباء رأس المال	الموجودات المرجحة حسب المخاطر	أعباء رأس المال
مخاطر الائتمان	٢٧,١٨١,٨٥٥	٢,٥٨٢,٢٧٦	٢٦,٣٨٩,٦٨٠	٢,٥٠٧,٠٢٠
مخاطر السوق	٣٦٦,٥١٧	٣٧,٩٨٤	٣٦٠,٨٣٨	٣٧,٨٨٨
مخاطر تشغيلية	١,١٤٩,٣٦١	١٣٠,٦٨٣	١,٢٩٠,٩٨٢	١٣٥,٥٥٣
إجمالي متطلبات رأس المال	٢٨,٥٩٧,٧٣٣	٢,٧٣٠,٩٤٣	٢٨,٠٤١,٥٠٠	٢,٦٨٠,٤٦١

نسب رأس المال:

نسبة كفاية رأس المال	١٠٠,٧١٪	١١١,٥٩٪
كفاية رأس المال الإجمالي الموحد (CET 1)	٩٥,٥٢٪	١٠٠,٤٢٪
المستوى الأول	٩٥,٥٢٪	١٠٠,٤٢٪
المستوى الثاني	١١,١٩٪	١١,١٨٪

نهج موحد - مخاطر الائتمان وتخفيف مخاطر الائتمان

وفقاً للنهج الموحد ، يتم تقييم جميع مخاطر الائتمان وفقاً لتصنيفات الطرف المقابل وتصنيفات مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية على النحو الموصى به بموجب التقدير الوطني (نوفمبر ٢٠٠٩):

- تم ترجيح المخاطر على المطالبات على البنوك السيادية والمركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٠٪ (حيثما ينطبق ذلك).
- يتم التعامل مع مطالبات العملة المحلية على مؤسسات القطاع العام الخليجية الغير تجارية على أنها مطالبات على الحكومات السيادية إذا كان مصرفهم المركزي أو سلطتهم النقدية يعاملونها على هذا النحو. يتم ترجيح مطالبات العملات الأجنبية في مثل هذا مؤسسات القطاع العام الغير التجارية بالمخاطر بدرجة واحدة أقل تفضيلاً من سيادتها أي وزن مخاطر بنسبة ٢٠٪. المطالبات على المؤسسات العامة الخاصة الأجنبية الأخرى مرجحة بالمخاطر بدرجة واحدة أقل تفضيلاً من سيادتها.
- المطالبات على الشركات التجارية المملوكة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي السيادية أو الشركات الخاصة التي تعمل كمؤسسات تجارية يتم التعامل معها على أنها مطالبات على الشركات ويتم ترجيح المخاطر وفقاً لتصنيفات ECAI المقبولة.
- تستخدم تصنيفات ECAI أيضاً لتحديد متطلبات رأس المال مقابل التعرض للبنوك والمؤسسات المالية. تستخدم المجموعة الخيار ٢ (أحد مصفوفات وزن المخاطر البديلة وتصنيفات ECAI كما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل ٢) لتحديد متطلبات رأس المال بما يتماشى مع التقدير الإشرافي المعتمد من قبل المصرف المركزي.
- يتم ترجيح المطالبات على كيانات الشركات بالمخاطر وفقاً لأوزان المخاطر المحددة المطبقة وفقاً لأحدث تصنيف ECAI للطرف المقابل. يتم ترجيح المطالبات على كيانات الشركات غير المصنفة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪.
- يتم تصنيف التعرض للخدمات المصرفية الاستهلاكية إلى "الرهن العقاري السكني المؤهل" و "محفظة التجزئة التنظيمية المؤهلة" و "أخرى" ؛ وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي الدعامة الثانية وتم ترجيح المخاطر عند ٣٥٪ و ٧٥٪ و ١٠٠٪ على التوالي.
- يتم تصنيف جميع الأصول الأخرى بين "الأصول تحت فئات المخاطر العالية" و "الأصول الأخرى" ؛ والمخاطر المرجحة بأوزان المخاطر المقررة.

بالنسبة للحسابات الموحدة لكفاية رأس المال ، يتم تطبيق القواعد التالية باستمرار لتحديد تصنيفات ECAI المناسبة:

- في حالة توفر أكثر من تصنيف ECAI من وكالتين تصنيف مقبولتين ، يتم أخذ التصنيف الأدنى (الأسوأ) في الاعتبار.
- عندما يتم تقسيم تصنيفات ECAI بالتساوي بين جميع وكالات التصنيف الأربع ، يتم النظر في التصنيفات الأكثر تحفظاً.
- وكالات ECAI المقبولة هي Moody's و S&P و Fitch و Capital Intelligence

مخاطر الائتمان

فيما يلي تفاصيل إجمالي مخاطر الائتمان وفقاً للنهج الموحد مع تأثير التخفيف من مخاطر الائتمان:
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الموجودات المرجحة حسب المخاطر ألف درهم	بعد التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	التعرض قبل التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	التعرض الإجمالي ألف درهم	صافي التعرض خارج الميزانية العمومية بعد عوامل تحويل الائتمان (عامل تحويل الائتمان) ألف درهم	في إجمالي الميزانية العمومية المعلقة ألف درهم	إجمالي في الميزانية العمومية المعلقة ألف درهم
٣,٣١٧,٧٠٥	٩,٧٨٩,٧٨٦	-	٩,٧٨٩,٧٨٦	١٠,٦١٢,٧٢٠	-	١٠,٦١٢,٧٢٠	المطالبات السيادية
-	٩٨,٨٦٣	-	٤٤٥,٥٩٤	٤٤٥,٥٩٤	٤٣٤,٨٣٧	١٠,٧٥٧	المطالبات على منشآت القطاع العام الغير تجارية
٣٨,٨٣٥	٢٤٢,٦٠٧	-	٢٧٣,٦٥٨	٢٧٦,٤٢٨	٤٠,٦٨٢	٢٣٥,٧٤٦	المطالبات على البنوك
١٠,٠٨٠	١٠,٣٠٣	-	١٠,٣٠٣	١٠,٣٠٣	-	١٠,٣٠٣	المطالبات على شركات الوساطة المالية
١٢,١٥٧,١٩٥	١٥,٦٦٢,٢٢٦	٣,٣٩٦,٣٣٦	١٨,٨٢٧,٤٥٢	١٩,٧٥٩,٦٠٥	٤,٦٣٢,٤٩٨	١٥,١٢٧,١٠٧	المطالبات على الشركات و الكيانات المرتبطة بالحكومة
٢٦٣,٣٠٢	٤٠٤,٥٣٧	٨٨,٢٣٧	٤٦٤,٦٩٣	٤٦٤,٦٩٣	١٢٣,٤٠٤	٣٤١,٢٨٩	مطالبات مدرجة في محفظة قروض التجزئة النظامية
٦٤٦,٣٤٠	١,٢٥٨,٠٦٢	٣٠٩	١,٢٥٨,٠٦٢	١,٢٥٨,٠٦٢	-	١,٢٥٨,٠٦٢	مطالبات مضمونة مقابل عقارات سكنية
٢,٢٣٢,٤٢٢	٢,٢٣٢,٤٢٢	-	٢,٢٣٢,٤٢٢	٢,٢٣٢,٤٢٢	-	٢,٢٣٢,٤٢٢	مطالبات مضمونة مقابل عقارات تجارية
٢,٩٨٩,٥٠٣	٢,٥٤٧,٧٢٥	١٦٤	٢,٥٤٧,٨٠٠	٣,٥٥٩,٦٠٠	٨٤٦,٣٥١	٢,٧١٣,٢٤٩	قروض متأخرة
٥,٥٢٦,٤٧٢	٥,٦١٧,٢٩٩	-	٥,٦١٧,٢٩٩	٥,٦٨٨,١٤٨	-	٥,٦٨٨,١٤٨	موجودات أخرى
٢٧,١٨١,٨٥٤	٣٧,٨٦٣,٨٢٠	٣,٤٨٥,٠٤٦	٤١,٤٦٧,٠٦٩	٤٤,٣٠٧,٥٧٥	٦,٠٧٧,٧٧٢	٣٨,٢٢٩,٨٠٣	المجموع

مخاطر الائتمان

فيما يلي تفاصيل إجمالي مخاطر الائتمان وفقاً للنهج الموحد مع تأثير التخفيف من مخاطر الائتمان:
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الموجودات المرجحة حسب المخاطر ألف درهم	بعد التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	التعرض قبل التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	التعرض الإجمالي ألف درهم	صافي التعرض خارج الميزانية العمومية بعد عوامل تحويل الائتمان (عامل تحويل الائتمان) ألف درهم	في إجمالي الميزانية العمومية المعلقة ألف درهم	إجمالي في الميزانية العمومية المعلقة ألف درهم
٢,٥٢٩,٨٨٩	٦,٢٨٩,٦٢٠	-	٦,٢٩١,٢٤٥	٦,٥٨٠,٩٢٥	٣,٢٤٩	٦,٥٧٧,٦٧٦	المطالبات السيادية
-	٤٧٩,٦٦٠	-	٨٢٩,٧٦٠	٨٢٩,٧٦٠	٤٣٧,٦٢٥	٣٩٢,١٣٥	المطالبات على منشآت القطاع العام الغير تجارية
١٠١,٩٣٢	٨٢٠,٣٦٥	-	٨٢٣,١٥٩	٨٢٣,١٥٩	٥,٦٣٨	٨١٧,٥٢١	المطالبات على البنوك
٧٣٢	١,١٤٩	-	١,١٤٩	١,١٤٩	-	١,١٤٩	المطالبات على شركات الوساطة المالية
١١,٤١٠,٠٤٥	١٤,٣٦٧,٨٤٤	٢,٩٥٧,٧٩٩	١٧,٣٨٣,٨٤٠	١٧,٣٨٣,٨٤٠	٤,٧٥٢,٣٥١	١٢,٦٣١,٤٨٩	المطالبات على الشركات و الكيانات المرتبطة بالحكومة
٨٢٧,٥٨٧	٩٧٦,٩٩١	١٤٤,٨٢٨	١,٠٦٢,٤٤٥	١,٠٦٢,٤٤٥	١٨٤,٥٤٨	٨٧٧,٨٩٧	مطالبات مدرجة في محفظة قروض التجزئة النظامية
٢,٣٦٠,٢٢٦	٣,٢٤٨,٣٩٦	١٠٩,٤٨٩	٣,٢٤٨,٣٩٦	٣,٢٤٨,٣٩٦	-	٣,٢٤٨,٣٩٦	مطالبات مضمونة مقابل عقارات سكنية
٣٧,٥٤١	٣٧,٥٤١	-	٣٧,٥٤١	٣٧,٥٤١	-	٣٧,٥٤١	مطالبات مضمونة مقابل عقارات تجارية
٣,٢٠١,٢٨٩	٢,٤٤٥,٦٠٧	١٤٦	٢,٤٤٥,٦٨٢	٣,٣٦٩,٤٠٧	٧٠٢,٠٧٧	٢,٦٦٧,٣٣٠	قروض متأخرة
٥,٩٢٠,٤٤٠	٥,٩٨٠,٢٩١	-	٥,٩٨٠,٢٩١	٥,٩٨٠,٢٩١	-	٥,٩٨٠,٢٩١	موجودات أخرى
٢٦,٣٨٩,٦٨١	٣٤,٦٤٧,٤٦٤	٣,٢١٢,٢٦٢	٣٨,١٠٣,٥٠٨	٣٩,٣١٦,٩١٣	٦,٠٨٥,٤٨٨	٣٣,٢٣١,٤٢٥	المجموع

مخاطر الائتمان

فيما يلي تفاصيل إجمالي مخاطر الائتمان وفقاً للنهج الموحد مع تأثير التخفيف من مخاطر الائتمان المصنفة والغير مصنفة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مصنفة ألف درهم	غير مصنفة ألف درهم	الإجمالي في بيان المركز المالي ألف درهم	الإجمالي خارج بيان المركز المالي ألف درهم	التعرض قبل التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	بعد التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	الموجودات المرجحة حسب المخاطر ألف درهم
٦,٤٧٥,٦٣٩	٤,١٣٧,٠٨١	١٠,٦١٢,٧٢٠	-	٩,٧٨٩,٧٨٦	-	٩,٧٨٩,٧٨٦	٣,٣١٧,٧٠٥
-	١٠,٧٥٧	١٠,٧٥٧	٤٣٤,٨٣٧	٤٤٥,٥٩٤	-	٩٨,٨٦٣	-
٢٣٥,٧٤٦	-	٢٣٥,٧٤٦	٤٠,٦٨٢	٢٧٣,٦٥٨	-	٢٤٢,٦٠٧	٣٨,٨٣٥
٢٧٩	١٠,٠٢٤	١٠,٣٠٣	-	١٠,٣٠٣	-	١٠,٣٠٣	١٠,٠٨٠
-	١٥,١٢٧,١٠٧	١٥,١٢٧,١٠٧	٤,٦٣٢,٤٩٨	١٨,٨٢٧,٤٥٢	٣,٣٩٦,٣٣٦	١٥,٦٦٢,٢٢٦	١٢,١٥٧,١٩٥
-	٣٤١,٢٨٩	٣٤١,٢٨٩	١٢٣,٤٠٤	٤٦٤,٦٩٣	٨٨,٢٣٧	٤٠٤,٥٢٧	٢٦٣,٣٠٢
-	١,٢٥٨,٠٦٢	١,٢٥٨,٠٦٢	-	١,٢٥٨,٠٦٢	٣٠٩	١,٢٥٨,٠٦٢	٦٤٦,٣٤٠
-	٢,٢٣٢,٤٢٢	٢,٢٣٢,٤٢٢	-	٢,٢٣٢,٤٢٢	-	٢,٢٣٢,٤٢٢	٢,٢٣٢,٤٢٢
-	٢,٧١٣,٢٤٩	٢,٧١٣,٢٤٩	٨٤٦,٣٥١	٣,٥٤٧,٨٠٠	١٦٤	٣,٥٤٧,٧٣٥	٢,٩٨٩,٥٠٣
-	٥,٦٨٨,١٤٨	٥,٦٨٨,١٤٨	-	٥,٦١٧,٢٩٩	-	٥,٦١٧,٢٩٩	٥,٥٢٦,٤٧٢
٦,٧١١,٦٦٤	٣١,٥١٨,١٣٩	٣٨,٢٢٩,٨٠٣	٦,٠٧٧,٧٧٢	٤١,٤٦٧,٠٦٩	٣,٤٨٥,٠٤٦	٣٧,٨٦٣,٨٢٠	٣٧,١٨١,٨٥٤

مخاطر الائتمان

فيما يلي تفاصيل إجمالي مخاطر الائتمان وفقاً للنهج الموحد مع تأثير التخفيف من مخاطر الائتمان المصنفة والغير مصنفة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مصنفة ألف درهم	غير مصنفة ألف درهم	الإجمالي في بيان المركز المالي ألف درهم	الإجمالي خارج بيان المركز المالي ألف درهم	التعرض قبل التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	بعد التخفيف من مخاطر الائتمان ألف درهم	الموجودات المرجحة حسب المخاطر ألف درهم
٣,٧٥٨,١٠٧	٢,٨١٩,٥٦٩	٦,٥٧٧,٦٧٦	٣,٢٤٩	٦,٢٩١,٢٤٥	-	٦,٢٨٩,٦٢٠	٢,٥٢٩,٨٨٩
-	٣٩٢,١٣٥	٣٩٢,١٣٥	٤٣٧,٦٢٥	٨٢٩,٧٦٠	-	٤٧٩,٦٦٠	-
٨١٧,٥٢١	-	٨١٧,٥٢١	٥,٦٣٨	٨٢٣,١٥٩	-	٨٢٠,٣٦٥	١٠١,٩٣٢
٥٢١	٦٢٨	١,١٤٩	-	١,١٤٩	-	١,١٤٩	٧٣٢
-	١٢,٦٣١,٤٨٩	١٢,٦٣١,٤٨٩	٤,٧٥٢,٣٥١	١٧,٣٨٣,٨٤٠	٢,٩٥٧,٧٩٩	١٤,٣٦٧,٨٤٤	١١,٤١٠,٠٤٥
-	٨٧٧,٨٩٧	٨٧٧,٨٩٧	١٨٤,٥٤٨	١,٠٦٢,٤٤٥	١٤٤,٨٢٨	٩١٧,٦١٧	٨٢٧,٥٨٧
-	٣,٢٤٨,٣٩٦	٣,٢٤٨,٣٩٦	-	٣,٢٤٨,٣٩٦	١٠٩,٤٨٩	٣,١٣٨,٩٠٧	٢,٣٦٠,٢٢٦
-	٣٧,٥٤١	٣٧,٥٤١	-	٣٧,٥٤١	-	٣٧,٥٤١	٣٧,٥٤١
-	٢,٦٦٧,٣٣٠	٢,٦٦٧,٣٣٠	٧٠٢,٠٧٧	٣,٤٤٥,٦٨٢	١٤٦	٣,٤٤٥,٦٠٧	٣,٢٠١,٢٨٩
-	٥,٩٨٠,٢٩١	٥,٩٨٠,٢٩١	-	٥,٩٨٠,٢٩١	-	٥,٩٨٠,٢٩١	٥,٩٢٠,٤٤٠
٤,٥٧٦,١٤٩	٢٨,٦٥٥,٢٧٦	٣٣,٢٣١,٤٢٥	٦,٠٨٥,٤٨٨	٣٨,١٠٣,٥٠٨	٣,٦١٢,٢٦٢	٣٤,٤٩١,٢٤٦	٣٦,٣٨٩,٦٨١

أهداف وسياسات إدارة المخاطر

يرجى الرجوع إلى الملاحظة ٤٠ في البيانات المالية السنوية لأهداف وسياسات إدارة المخاطر التفصيلية حول مخاطر الائتمان.

إجمالي التعرض للائتمان - تصنيف العملة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

صافي قروض وسلفيات ألف درهم	سندات استثمارات ألف درهم	موجودات أخرى ألف درهم	إجمالي الممول ألف درهم
١٦,٩٤٨	٢,٠٤٨	٧,٥٥٣	٢٦,٥٤٩
٢,٥٠٨	٢,٦١٤	٤,٤٧٢	٩,٥٩٤
١٩,٤٥٦	٤,٦٦٢	١٢,٠٢٥	٣٦,١٤٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

صافي قروض وسلفيات ألف درهم	سندات استثمارات ألف درهم	موجودات أخرى ألف درهم	إجمالي الممول ألف درهم
١٤,٩٦٠	٨٣٥	٧,٢٨٦	٢٣,٠٧١
٢,٧٧٦	٢٤٧	٥,٥٩٥	٨,٦١٨
١٧,٧٣٦	١,٠٧٢	١٢,٨٨١	٣١,٦٨٩

تشمل الأصول الأخرى النقد والودائع لدى البنك المركزي ، والمستحق من البنوك و إتفاقيات إعادة الشراء ، والعقارات الاستثمارية ، والممتلكات والمعدات والأصول الأخرى.

إجمالي التعرض الائتماني حسب الجغرافيا

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض والسلفيات للمجموعة:

٢٠٢٠ إجمالي القروض والسلفيات ألف درهم	٢٠١٩ إجمالي القروض والسلفيات ألف درهم
١٨,٥٠٢,٦٢٥	١٦,٣٠٧,٦٢٤
٢,٨٩٦,٩٣٥	٣,٢٧٢,٧٥٤
٢١,٣٩٩,٥٦٠	١٩,٥٨٠,٣٧٨

مقيمين

غير مقيمين

إجمالي

فيما يلي التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة من البنوك وإتفاقيات إعادة الشراء:

٢٠٢٠ الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك ألف درهم	٢٠١٩ الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك ألف درهم
١٦,١٠٠	١١,١٠٠
١١٤,٥٦٣	٣٢١,٧١١
١٣٠,٦٦٣	٤٥٧,٧١٣

إجمالي

فيما يلي تفاصيل القروض المتعثرة حسب النشاط الاقتصادي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	القروض المتعثرة (صافي الفوائد المعلقة) ألف درهم	خسائر ائتمانية متوقعة ألف درهم	صافي القروض المتعثرة ألف درهم
تصنيع	٩٨٣,٠٧١	(١٣٦,٨٥٠)	٨٤٦,٢٢١
الانشاءات	٤٨,٢٢٩	(٢٢,١٥٤)	٢٦,٠٧٥
التجارة	١,٤٨٥,٣٥٠	(٦٥٥,١٠٧)	٨٣٠,١٤٣
النقل والاتصالات	١,٣١٨	(١,٣١٨)	-
مؤسسات مالية	٩١	(٩١)	-
خدمات	١٦٤,٤١٣	(٧٢,٨٧٦)	٩١,٥٣٦
قروض شخصية	٣٠,٧٧٥	(٩,١١٤)	٢١,٦٦١
أخرى	١٠٢	(٤٥)	٥٧
مجموع	٢,٧١٣,٢٤٨	(٨٩٧,٥٥٥)	١,٨١٥,٦٩٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	القروض المتعثرة (صافي الفوائد المعلقة) ألف درهم	خسائر ائتمانية متوقعة ألف درهم	صافي القروض المتعثرة ألف درهم
تصنيع	٩١٧,٩٧٠	(١٤١,٨٨٨)	٧٧٦,٠٨٢
الانشاءات	٥٥,٤١٩	(٢٤,٩٧٤)	٣٠,٤٤٥
التجارة	١,٤٥٤,٣٢٧	(٥٥٥,٤٩٢)	٨٩٨,٨٣٥
النقل والاتصالات	٧,٢٤٨	(٤,٣٦٦)	٢,٨٨٢
مؤسسات مالية	١٨,٨٨٦	(١,٦٦٠)	١٧,٢٢٦
خدمات	١٦٣,٢٥٧	(٧١,٢٢٨)	٩٢,٠٢٩
قروض شخصية	٥٠,٢٢٤	(٢٨,٥٢٧)	٢١,٦٩٧
مجموع	٢,٦٦٧,٣٣١	(٨٢٨,١٣٥)	١,٨٣٩,١٩٦

القروض المتعثرة حسب الجغرافيا

فيما يلي تفاصيل القروض المتعثرة حسب النشاط الاقتصادي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	القروض المتعثرة (صافي الفوائد المعلقة) ألف درهم	خسائر ائتمانية متوقعة ألف درهم	صافي القروض المتعثرة ألف درهم
مقيمين	٢,٥٧٩,٠٥٨	(٨٠٢,٨٤١)	١,٧٧٦,٢١٧
غير مقيمين	١٣٤,١٩٠	(٩٤,٧١٤)	٣٩,٤٧٦
مجموع	٢,٧١٣,٢٤٨	(٨٩٧,٥٥٥)	١,٨١٥,٦٩٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	القروض المتعثرة (صافي الفوائد المعلقة) ألف درهم	خسائر ائتمانية متوقعة ألف درهم	صافي القروض المتعثرة ألف درهم
مقيمين	٢,٥١٣,٧٤٠	(٧٤٥,٥٩١)	١,٧٦٨,١٤٩
غير مقيمين	١٥٣,٥٩١	(٨٢,٥٤٤)	٧١,٠٤٧
مجموع	٢,٦٦٧,٣٣١	(٨٢٨,١٣٥)	١,٨٣٩,١٩٦

صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية

يسرد الجدول التالي تعرضات المجموعة حسب الاستحقاق المتبقي كما في ٣١/١٢/٢٠٢٠:

صافي خسارة انخفاض القيمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف درهم	الرصيد الختامي ألف درهم	المبالغ المستردة صافية من الشطب خلال الفترة ألف درهم	خسارة انخفاض القيمة/ (المسترجعات) خلال الفترة ألف درهم	الرصيد الافتتاحي ألف درهم	الأرصدة لدى المصارف المركزية
٢٨٩,٣٤٩	٧١٠,١٠٨	-	٤١٢,٣٧٧	٢٩٧,٧٣١	مبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية
٩,٧٨٨	١,٦١٧	-	(٩,٠٥٣)	١٠,٦٧٠	إتفاقيات إعادة الشراء
٧٦	١,١٥٢	-	٧٣٠	٤٢٢	القروض والسلفيات
٧٥,٨٦٢	١,٩٤٣,٩٥٣	(٣٢,٠٦٥)	١٣١,٣٩٦	١,٨٤٤,٦٢٢	موجودات مالية أخرى مقاسة بالتكلفة المطفأة
٣٠,٢٣٦	١٨٣,٦٧٦	-	١٤٩,٤١١	٣٤,٢٦٥	التعرضات الغير مموله
٥,٠٩١	١٣١,٥٢٩	-	٩,٧٠٩	١٢١,٨٢٠	موجودات أخرى
٥,٢٨٠	-	-	(٥,٢٨٠)	٥,٢٨٠	أخرى
٢٢,٩٧٢	(٥,١٧٤)	-	(٥,١٧٤)	-	الإجمالي
٤٣٨,٦٥٤	٢,٩٦٦,٨٦١	(٣٢,٠٦٥)	٦٨٤,١١٦	٢,٣١٤,٨١٠	تأثير التضخم
			٦٠,٣٤٣		المجموع بعد تأثير التضخم
			٧٤٤,٤٥٩		

مخاطر السوق

مخاطر السوق الخاضعة لتكلفة رأس المال هي كما يلي:

- مخاطر معدل الفائدة
- خطورة التبادل الاجنبي
- مخاطر التعرض لحقوق الملكية
- مخاطر السلع
- مخاطر الخيارات

تقتصر رسوم رأس المال على مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التعرض لحقوق الملكية على "دفتر تداول" البنك، بينما رأس المال يتم تطبيق رسوم على مخاطر الصرف الأجنبي على كامل مراكز لبنك

إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هو ٢٨ مليون درهم إماراتي (٣٨:٢٠١٩ مليون درهم إماراتي)

متطلبات رأس المال لمخاطر السوق حسب النهج الموحد

٢٠١٩	٢٠٢٠	مخاطر معدل الفائدة
ألف درهم	ألف درهم	مخاطر مركز حقوق الملكية
٣٣,٤٥٠	٢٥,٥٧٠	خطورة التبادل الاجنبي
٤,٤٣٨	٢,٤١٤	إجمالي متطلبات رأس المال
٣٧,٨٨٨	٢٧,٩٨٤	

مركز حقوق الملكية في دفتر البنوك

٢٠١٩	٢٠٢٠	المتداولة علنا/ ملكية خاصة/ غير مدرجة	المتداولة علنا/ ملكية خاصة/ غير مدرجة
٢٠٩,٢٥٢	٢٨٦,٤٦٧	١٧٥,٠٤٢	٢١٦,٥٧٨
٢٠٩,٢٥٢	٢٨٦,٤٦٧	١٧٥,٠٤٢	٢١٦,٥٧٨

حقوق الملكية

إجمالي مركز حقوق الملكية

قرارات الجمعية العمومية السنوية



أرباح/ (خسائر) إعادة التقييم المحققة وغير المحققة خلال السنة

٢٠٢٠	٢٠١٩	
١٥	٦,٩١٩	المكاسب المحققة من البيع والتصفية
(٣٧,٩٥٢)	٣٩٨	(خسارة) / مكاسب محققة وغير محققة من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٥٧,٨٤٦)	(١٤٦,٨٧٤)	(خسارة) / مكاسب محققة وغير محققة من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٩٤,٤٧١)	(١٤٥,١٨٠)	المجموع

العناصر الواردة في الجدول أعلاه مدرجة في المستوى ١ / المستوى ٢ من رأس المال

٢٠٢٠	٢٠١٩	
(٥٧,٨٤٦)	(١٤٦,٨٧٤)	المبلغ مشمول في المستوى الأول من رأس المال
-	-	المبلغ مشمول في المستوى الثاني من رأس المال
(٥٧,٨٤٦)	(١٤٦,٨٧٤)	المجموع

المخاطر التشغيلية

يحدد إطار عمل بازل ٢ ثلاث طرق لحساب تكلفة المخاطر للمخاطر التشغيلية - المؤشر الأساسي، نهج موحد ونهج قياس متقدم. تتبع المجموعة حالياً المعيار الموحد.

يبلغ إجمالي متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ١٢١ مليون درهم إماراتي (٢٠١٩: ١٣٦ مليون درهم إماراتي). يتم احتساب هذه الرسوم عن طريق تصنيف أنشطة المجموعة إلى ٨ خطوط أعمال (على النحو المحدد في إرشادات بازل ٢) وضرب متوسط الدخل الإجمالي لمدة ثلاث سنوات في عامل تجريبي محدد مسبقاً.

قرارات الجمعية العمومية رقم ٤٨ المنعقدة بتاريخ ٣ يونيو، ٢٠٢١

١. صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠.
٢. صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠.
٣. صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠.
٤. صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠.
٥. صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠.
٦. وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تعيين السادة ديلويت مدققي الحسابات للعام ٢٠٢١ وتحديد أتعابهم ب ١,١٥٠ مليون درهم.
٧. وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تفويض مجلس الإدارة لتعيين ممثلين من الشركات القانونية أو التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع لتمثيل من يرغب من المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية للحضور والتصويت بالنيابة عنهم.

قرارات خاصة

٨. وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تحديث برنامج سندات الدين الأوروبية متوسطة الأجل للبنك (غير قابلة للتحوّل إلى أسهم)؛ وزيادة قيمته الحالية إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملة أخرى)؛ وإصدار سندات دين أخرى منطوية تحت البرنامج والتي سيحدد مجلس الإدارة شروطها وتعديل أي مستندات ووثائق تتعلق بالبرنامج (شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة) وذلك بما لا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية العمومية وذلك في حال قرر مجلس الإدارة تنفيذ الإصدار.
٩. وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية على مشروع القرار المقترح من مجلس الإدارة المتعلق بإصدار سندات رأس مال من المستوى الأول في شكل سندات دائمة "Capital 1 Tier" (غير قابلة للتحوّل إلى أسهم) في حدود مبلغ لا يتجاوز ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (أو ما يعادله بعملة أخرى) وتفويض الصلاحية لمجلس الإدارة لتحديد موعد الإصدار بما لا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية العمومية وذلك في حال قرر مجلس الإدارة تنفيذ الإصدار، وتفويض مجلس الإدارة لتحديد شروطه وأحكامه والتوقيع على أي مستندات ووثائق تتعلق بالإصدار (شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة). تعتبر السندات الدائمة كرأس مال إضافي في المستوى الأول وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي الإماراتي حول معايير بازل (٣) بخصوص سندات رأس المال.
١٠. وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية على إقتراح مجلس الإدارة بزيادة نسبة مساهمة الأجانب في رأس المال من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ وفقاً للنص المقترح (مرفق رطباً):

المادة (٧) قبل التعديل:

جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ان لا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الأفراد الطبيعيين او الأشخاص الاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني مجلس التعاون في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (٧٠٪) من رأس المال، ولايجوز أن تزيد نسبة مساهمة غير مواطني الدولة عن (٣٠٪)“.

المادة (٧) بعد التعديل

”جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ان لا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الأفراد الطبيعيين او الأشخاص الاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني مجلس التعاون في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (٦٠٪) من رأس المال، ولايجوز أن تزيد نسبة مساهمة غير مواطني الدولة عن (٤٠٪)“.

*قرار من خارج جدول الأعمال بناء على طلب تقدم به أكثر من ١٠٪ من السادة المساهمين بشأن توزيع الأرباح لعام ٢٠٢٠. وافق السادة المساهمون بالأكثرية ونسبة ٩٩,٨٨٪ على تحويل مبلغ ١٠٠ مليون درهم من الإحتياطي العام الى رأس المال المدفوع، وذلك بإصدار أسهم منحة عن سنة ٢٠٢٠ بواقع ٤,٧٦، وذلك شرط الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

جدول المحتويات



٣٧	تقرير مجلس الإدارة
٤٦ - ٣٨	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٤٨	بيان المركز المالي الموحد
٤٩	بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
٥٠	بيان الدخل الشامل الموحد
٥١	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٥٢	بيان التدفقات النقدية الموحد
١٣٣ - ٥٣	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة



إيضاحات
حول البيانات
المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير مجلس الإدارة

يشرف مجلس الإدارة بتقديم تقريره والبيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

التأسيس والمكتب المسجل

بنك الشارقة- شركة مساهمة عامة ("البنك") ذات مسؤولية محدودة، تأسس بموجب مرسوم أميري صادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ عن صاحب السمو حاكم الشارقة وتم تسجيله في فبراير ١٩٩٣ وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). باشر البنك أعماله بموجب رخصة مصرفية صادرة عن المصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٤.

يقع عنوان المكتب المسجل للبنك في شارع الخان ص.ب. ١٣٩٤ الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة.

الأنشطة الرئيسية

الأنشطة الرئيسية للمجموعة هي الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية.

النتائج

قامت المجموعة للمرة الأولى بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع إلى شركتها التابعة، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠ ولأغراض إعداد التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من صافي المركز النقدي الذي تم اشتقاقه على أنه الفرق الناتج عن إعادة بيان الأصول غير النقدية وحقوق الملكية والبنود في بيان الدخل الشامل في بيان الربح أو الخسارة. خلال عام ٢٠٢٠، بلغت الخسارة الناتجة من صافي المركز النقدي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ٥٧٧ مليون درهم.

وتيجة لما تقدم، بلغت الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٦٦٦ مليون درهم (٢٠١٩: ٤٨٨ مليون درهم). وبلغ إجمالي الخسارة الشامل ٧٢٤ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٦٣٥ مليون درهم) وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الخسائر غير المحققة عن إعادة تقييم موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الخسارة الشامل الاخر ومن خلال الارباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الإئتمان، على التوالي، بمبلغ ٥٨ مليون درهم (٢٠١٩: بمبلغ ١٤٧ مليون درهم). ومع ذلك، بلغ إجمالي حقوق الملكية للمجموعة ٣,٢ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بعد إعادة البيان و ٣,١ مليار درهم قبل إعادة البيان.

النتائج المفصلة مدرجة في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أساس الإستمرارية

يتوقع مجلس الإدارة بشكل معقول أن المجموعة لديها الموارد والدعم الكافي لمواصلة وجودها في المستقبل المنظور. لهذا السبب، يواصلون تبني مبدأ الاستمرارية في إعداد البيانات المالية الوحده للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

المعاملات مع الاطراف ذات علاقة

تفصح البيانات المالية الموحدة عن معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة في الإيضاح ٣٧. يتم تنفيذ جميع المعاملات كجزء من مسارنا الطبيعي للأعمال والإمتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

المدققين

تم تعيين ديلويت اند توش الشرق الأوسط كمدققين خارجيين للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وقد أبدى ديلويت اند توش الشرق الأوسط رغبتهم في الاستمرار في منصبهم. تم اقتراح قرار للمساهمين لإعادة تعيين ديلويت اند توش الشرق الأوسط وإعفائهم من مسؤوليتهم عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أعضاء مجلس الإدارة

كان أعضاء مجلس الإدارة خلال العام كما يلي:

١. الشيخ محمد بن سعود القاسمي (رئيس مجلس الإدارة)
٢. الشيخ سيف بن محمد بن بطي آل حامد (نائب رئيس مجلس الإدارة)
٣. معالي حميد ناصر العويس
٤. السيد عبدالعزيز المدفع
٥. السيد عبدالعزيز الحساوي
٦. السيد سعود البشارة
٧. السيد سالم الغماي
٨. صلاح أحمد عبدالله النومان
٩. السيد عبدالله شريف الفهيم
١٠. السيد فرانسوا دوج
١١. عامر عبدالعزيز خانصاحب

عن مجلس الإدارة

محمد بن سعود القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين بنك الشارقة ش.م.ع. الشارقة الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشارقة ش.م.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (بشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، الشارقة،

الإمارات العربية المتحدة، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل

الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات

المالية تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١

ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلاً في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات

حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد

السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات

العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها

كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة

الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، كما أنها أمورًا لا نبدي رأياً

منفصلاً حولها.

أمر التدقيق الرئيسي - الدقة المحاسبية للتضخم المرتفع لنتائج مصرف الإمارات ولبنان

كما تم الإفصاح عنه في إيضاح ٤٦ من البيانات المالية الموحدة، اعتبراقتصاد الجمهورية اللبنانية اقتصاداً شديد التضخم وفقاً لمتطلبات معيار

المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إعداد التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع ("معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩").

وقد أجرت المجموعة إجراءات حساب التضخم المرتفع، حيث تضمنت تلك الحسابات الاستعانة بمؤشرات أسعار المستهلك المستخدمة

كأساس للتضخم المرتفع. يتم تحويل النتائج المالية المعاد عرضها للعمليات اللبنانية للمجموعة إلى عملة التقارير للمجموعة، الدرهم الإماراتي،

باستخدام سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل مصرف لبنان المركزي.

ويعكس التغيير في سعر الصرف بين اقتصادين، في أي سوق يتسم بالكفاءة، اختلاف التضخم طويل الأجل بين هذين الاقتصادين. وفي هذه

السنة، لم تكن العلاقة بين أسعار الصرف ومعدلات التضخم النسبية متوافقة مع هذا المبدأ. لقد جعل هذا الوضع غير الطبيعي من الصعب

مقارنة النتائج اللبنانية مع بقية عمليات المجموعة.

ويتم احتساب الخسارة في المركز النقدي على أنه الفرق الناتج عن إعادة عرض الموجودات غير النقدية وحقوق الملكية والبنود في بيان الربح أو

الخسارة والدخل الشامل الآخر وتعديل الموجودات والمطلوبات المرتبطة بالمؤشر. إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ آثار التغيرات في

أسعار صرف العملات الأجنبية بالتزامن مع التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ قد أدى إلى تسجيل تعديل نقدي صافٍ قيمته ٥٧٧

مليون درهم في الخسارة التشغيلية للسنة.

إن تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالتضخم المرتفع وتقييم الإفصاح عن حساسيات الأسعار كان إحدى المجالات التي تتطلب أن يوليها مدقق الحسابات أهمية خاصة. ونظرًا لأهمية التأثير الكمي، التعقيدات المرتبطة بحاسبة التضخم المرتفع ومدى جهود التدقيق المطلوبة، فإن تطبيق محاسبة التضخم المرتفع على عمليات المجموعة التي تجريها في جمهورية لبنان والإفصاحات المتعلقة بالحساسة ذات الصلة تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

تضمنت إجراءات التدقيق، على سبيل المثال لا الحصر، قيامنا بما يلي:

- الاستعانة بمتخصصي المحاسبة الداخليين في مجال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للتوصل إلى استنتاج حول التطبيق المناسب لمعيار المحاسبة الدولي ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٩.
- تقييم المدخلات في حسابات التضخم المرتفع مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات أسعار المستهلك المستخدمة.
- إعادة صياغة الدقة الحسابية لتعديلات التضخم المرتفع.
- إعادة إجراء الدقة الحسابية للحسابات لتحديد الإفصاحات الخاصة بالحساسة.
- تحديد ما إذا كانت أسعار الصرف المستخدمة لتحويل البيانات المتضخمة للمركز المالي والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية متوافقة مع سعر الصرف الرسمي في نهاية السنة، وما إذا كان متوسط سعر الصرف للسنة قد تم تحديده وفقًا لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تقييم الإفصاح في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا المجال مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمر التدقيق الرئيسي - خسائر انخفاض قيمة القروض - عدم التأكد من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء

يتطلب تقييم تحديد البنك لمخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف المقدمة للعميل من الإدارة إصدار أحكام بشأن تحديد مراحل الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لقد أولت عملية التدقيق اهتمامًا بهذا الأمر نظرًا لأهمية القروض والسلفيات للعملاء (الذين يمثلون ٥٤,٠ ٪ من إجمالي الموجودات) وكذلك نظرًا لتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، خاصة في ضوء النظرة غير المؤكدة الناجمة عن تأثير تفشي جائحة كوفيد-١٩. برجا مطالعة الإيضاح رقم ٤ من البيانات المالية الموحدة المتعلق بالسياسة المحاسبية، وكذلك الإيضاح رقم ٤٠ المتعلق بالإفصاح عن إدارة المخاطر.

يتم تقييم الجزء الجوهري من محفظة القروض والسلفيات للعملاء بشكل فردي للزيادة الجوهري في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، الأمر الذي يتطلب من الإدارة النظر في جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة وال قابلة للدعم أثناء تقييم الزيادة الجوهري في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمانية للتعرض. وقد يتم تضمين حكم الإدارة كذلك في تحديد المراحل تحديدًا يدويًا وفقًا لسياسات البنك.

يتم تنفيذ قياس كميات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات الأفراد والشركات المصنفة على أنها المرحلة ١ والمرحلة ٢ بواسطة النماذج التي يتم فيها التدخل يدويًا بشكل محدود، إلا أنه من الأهمية بمكان أن تكون نماذج (احتمالية التعثر وقيمة الخسارة عند التعثر ومقدار التعرضات عند التعثر وتسويات الاقتصاد الكلي) صالحة على مدار فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق من صحتها بواسطة مراجع مستقل.

تم دمج تأثير جائحة كوفيد-١٩ والبرامج المترتبة نتيجة لتفشي الجائحة بشأن الدعم والتحفيز الاقتصادي المقدمة من الحكومات والبنوك المركزية في قياس البنك للخسائر الائتمانية المتوقعة. ولقد قام البنك بتحديث توقعاته للاقتصاد الكلي، إضافة إلى تطبيق تعديلات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى المحفظة لمحافظ المتعاملين من الشركات والأفراد بناءً على المحافظ والقطاعات المتأثرة.

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

لقد قمنا بفهم الأمور المتعلقة بعمليات إنشاء القرض وإدارة مخاطر الائتمان وتقدير تحديد مخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف المقدمة للعملاء، وكذلك قمنا باختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات.

لقد فهمنا وقيمنا السلامة النظرية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إشراك خبراءنا المختصين لضمان امتثال تلك النماذج لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. كما أجرينا اختبارًا للسلامة الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراء عمليات إعادة الحساب، إضافة إلى ذلك، فقد أجرينا تقييمًا لمدى اتساق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من إدارة المجموعة لتحديد الانخفاض في القيمة.

لقد قمنا باختبار عينة من القروض والسلف المقدمة للعملاء وأجرينا مراجعة ائتمانية مفصلة وتحدينا اختيار البنك للزيادة الجوهري في مخاطر الائتمان (المرحلة ٢)، وتقييم التصنيف الائتماني (المرحلة ٣) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث انخفاض القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب . لقد قمنا بتحدي للافتراضات المتضمنة بحساب مخصص انخفاض القيمة، مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدره وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد. ولقد قمنا بتقييم الضوابط المتعلقة بعملية الموافقة على مخصصات انخفاض القيمة ودقتها واكتمالها، إضافة إلى ضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم الإدارة الرئيسية واجتماعات اللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة القروض.

قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل السقوف المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهري في مخاطر الائتمان وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك الأوزان المرجحة ذات الصلة.

وبالنسبة للقروض المختبرة جماعيًا، فقد قيمنا الضوابط على عملية النمذجة، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. وقد أجرينا اختبارًا لمنهجية الحساب وتتبعنا عينة مقارنة بالبيانات المصدرية.

لقد قمنا باختبار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية انخفاض القيمة الائتمانية والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. وقد قمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة.

لقد قمنا بتقييم النهج الذي يستخدمه البنك لقياس تأثير كوفيد -١٩ على الخسائر الائتمانية المتوقعة – حيث قمنا بتقييم الضوابط المتعلقة بعملية الحوكمة الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ التي تراجع وتوافق على جميع عمليات الترحيل المرحلية وتعديلات الإدارة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وسيناريوهات الاقتصاد الكلي والأوزان الترجيحية. لقد اختبرنا التأثير على القروض الفردية من خلال مراجعات الائتمان التفصيلية المشار إليها أعلاه.

لقد قمنا بتقييم تعديلات نماذج لاحقة أخرى وكذلك التدخلات التي أجرتها الإدارة من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات. ولقد قمنا أيضًا بتقييم مدى معقولية المعلومات المستقبلية المتضمنة في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك مختصينا من أجل التحقق من دقة السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والأوزان الترجيحية لتحديد الخسائر متفاوتة غير الخطية.

لقد عين البنك خبيراً خارجياً لاجراء عملية تحقق مستقلة لنماذج احتمالية التعثر وقيمة الخسارة عند التعثر بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير. لقد راجعنا عملية التحقق المستقلة من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة.

وأخيرًا، قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممه ونفذه البنك فيما يتعلق بما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتحديد فئات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي يستخدمها البنك لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ اعداد التقرير.

لقد قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

أمر التدقيق الرئيسي - التعرض لسندات الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان

نتيجة لمستويات عدم اليقين والتقلبات الجوهرية التي كانت ولا تزال تشهدها الجمهورية اللبنانية، فقد تم تحديد القيم الدفترية لتعرضات المجموعة لسندات الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان كأحد أمور التدقيق الرئيسية. وقد أدت الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في الحكومة اللبنانية، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى انخفاض أسعار هذه السندات الحكومية بشكل حاد في الربع الأخير من عام ٢٠١٩. علاوة على ذلك، بدأ تصنيف مخاطر الائتمان السيادي يشهد مزيدًا من الانخفاض من جانب جميع وكالات التصنيف الكبرى إلى أن وصل إلى مستوى التعثر عن السداد في ٧ مارس ٢٠٢٠.

ويتم إدراج تعرض المجموعة لمصرف لبنان و في بيان المركز المالي بالتكلفة المطفأة ، بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التي يتم تحديدها وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية. يتم إثبات تعرض المجموعة لسندات الحكومة اللبنانية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وبالنظر إلى حقيقة أن القيمة العادلة لسندات الحكومة اللبنانية كانت أقل بكثير من القيمة الاسمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبسبب صعوبة الحصول على العملات الأجنبية إلى جانب ذلك من العوامل الأخرى وتأثيرها على انخفاض قيمة تعرضات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، فقد اقتضى ذلك اتخاذ حكم يتعلق بما إذا كان من الضروري إجراء تعديل إضافي لمنهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة القياسية.

وفي الوقت الذي يمكن أن تكون القيم العادلة للسندات ناتجة عن عدد من العوامل، خلصت الإدارة إلى أنه في ظل هذا السيناريو، قدمت القيم العادلة مؤشرًا على احتمال التعثر والخسارة في ضوء توقعات التعثر عن السداد. ونتيجة لذلك، تم تخفيض القيمة الدفترية إلى قيمتها العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

برجاء مراجعة إيضاح رقم ٤٠ من البيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الأمر.

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية، من بين أمور أخرى، فيما يتعلق بالسندات الحكومية اللبنانية والقيمة الدفترية للتعرضات لدى حسابات لمصرف لبنان:

لقد حصلنا على فهم حول الضوابط ذات الصلة على أمور الخزينة ودورات الأعمال التشغيلية للإدارة؛

قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الخاصة بتحديد القيمة الدفترية لسندات الحكومة اللبنانية و القيمة الدفترية للتعرضات لدى مصرف لبنان.

حصلنا على فهم لخسارة الائتمان المتوقعة التي تم إحتسابها، بما في ذلك تحديد التعديل اللاحق للنموذج الذي تعتمده الإدارة؛

أعدنا تقييم الدقة الحسابية لتحديد الإدارة للقيمة العادلة لسندات الحكومة اللبنانية؛

قمنا بتقييم المعلومات التطلعية المتضمنة في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك اختصاصينا لتحدي السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والأوزان المطبقة لتحديد الخسائر غير التناسبية.

قمنا بإجراء مطابقة لنتائج الإدارة بشأن تحديد التقييم العادل لسندات الحكومة اللبنانية المعروضة في البيانات المالية؛

أجرينا تقييماً مستقلاً لتعرضات المجموعة لسندات الحكومة اللبنانية باستخدام أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها لفحص حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة من قبل الإدارة؛ و

قمنا بتقييم الإفصاح في البيانات المالية الموحدة، فيما يتعلق بهذا الأمر، مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمر التدقيق الرئيسي - تقييم الأدوات المالية من المستوى ٣

تمثل الأدوات المالية من المستوى ٣ ٠,٥٪ من إجمالي الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

يتم تصنيف هذه الأدوات كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ويتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغير القيمة العادلة المقابل في الدخل الشامل الآخر.

تستخدم المجموعة خبيرًا خارجيًا للمساعدة في تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

كما هو مبين في إيضاح ٤٣ ، فإن تقييم المستوى ٣ للأدوات المالية يستخدم مدخلات بخلاف بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها وبالتالي فهي غير موضوعية بطبيعتها. كما يتطلب أيضًا حكمًا هامًا من قبل الإدارة لتحديد منهجية التقييم المناسبة واستخدام افتراضات مختلفة مثل التدفقات النقدية ومعدلات الخصم ومعلومات السوق وتعديلات مخاطر السوق وما إلى ذلك.

بالنظر إلى عدم الموضوعية المتأصلة والأحكام المطلوبة في تقييم مثل هذه الأدوات غير المسعرة ، فقد قررنا أن هذا أمر تدقيق رئيسي.

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

لقد حصلنا على فهم للضوابط المستخدمة لتحديد مخاطر التقييم وقياسها وإدارتها، وتقييم المنهجيات، ومعقولية المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تحديد القيم العادلة.

قمنا بتقييم الكفاءة والمهارات والمؤهلات والموضوعية للمقيمين الخارجيين المستقلين.

قمنا بمراجعة نطاق العمل المتعاقد عليه بين المثلن الخارجي والمجموعة لتحديد ما إذا كان ذلك كافيًا لأغراض التدقيق.

كما قمنا قمنا بإشراك متخصص في التقييم، حسب مقتضى الأمر، لاختيار عينة من الاستثمارات، والمدخلات الرئيسية والافتراضات المستخدمة من الإدارة والخبير المستقل و العوامل الداعمة.

أعدنا إجراء الدقة الحسابية للتقييمات.

أجرينا مطابقة لنتائج التقييمات مع المبالغ المسجلة في البيانات المالية.

لقد قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

أمر التدقيق الرئيسي - تقييم الاستثمارات العقارية والموجودات المستحوذ عليهامقابل سداد ديون

يعتبر تقييم الاستثمارات العقارية والموجودات العقارية المقترناة لتسوية الديون مجال حكم هام ومدعوم بعدد من الافتراضات. إن وجود تقديرات جوهرية غير مؤكدة يستدعي تركيز تدقيق محدد في هذا المجال حيث أن أي تحيز أو خطأ في تحديد القيمة العادلة، سواء أكان متعمدًا أم غير متعمد، يمكن أن يؤدي إلى خطأ في الربح أو الخسارة الموحد للسنة.

يتم إجراء تقييمات الاستثمارات العقارية والموجودات العقارية المستحوذ عليها لتسوية الديون من قبل مثلن خارجي وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المخصومة، عند توفرها، ودليل المعاملات السوقية للعقارات والمواقع المماثلة لممتلكات المجموعة.

لقد أسفر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن تفشي فيروس كوفيد-١٩ عن خلق حالة عدم يقين جوهرية لسوق العقارات في المستقبل والاقتصاد بوجه عام. نظرًا لظروف السوق الراهنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قام المثلن الخارجي بإدخال فقرة “عدم التأكد من التقييم الجوهري“ في تقرير التقييم وأشار إلى أنه نتيجة لذلك، يجب إرفاق قدر أقل من اليقين ودرجة أعلى من الحذر بالتقييم.

راجع الإيضاحين ١١ و ١٣ لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالاستثمارات العقارية والموجودات العقارية المستحوذ عليها لسداد الديون، على التوالي.

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

لقد حصلنا على فهم لعملية تحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية والموجودات العقارية المقتناة لسداد الديون.

قمنا بتقييم الضوابط المستخدمة لتحديد القيم العادلة للتأكد مما إن كان قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب.

قمنا بتقييم كفاءة واستقلالية ونزاهة المُثمن الخارجي وقراءة شروط التعامل مع المجموعة لتحديد ما إذا كانت هناك أي أمور قد تؤثر على موضوعيتهم أو قد تكون قد فرضت قيودًا على نطاق عملهم.

لقد حصلنا على تقارير التقييم الخارجية لجميع العقارات وتأكدنا، على أساس العينة، من توافق نهج التقييم المستخدم مع المعايير الدولية ومناسبته للاستخدام في تحديد القيمة الدفترية في بيان المركز المالي الموحد.

قمنا بإشراك أحد الاختصاصيين لتنفيذ إجراءات على عينات مختارة، لتقييم افتراضات التقييم الرئيسية، مثل إيجار السوق، وأسعار المبيعات، ومعدلات الخصم ومعدلات الرسملة واختبار دقة هذه الافتراضات المعتمدة من قبل المُثمن. لقد تم الأخذ بالاعتبار هذه الافتراضات على أساس البيئة الاقتصادية المترتبة على تفشي فيروس كوفيد-١٩. كما ناقشنا مع الاختصاصي فقرة ”عدم التأكد من التقييم الجوهري“ الواردة في تقرير التقييم لتحديد التأثير على التقييم.

عقدنا اجتماعًا مع المُثمن الخارجي لفهم عملية التقييم المعتمدة وتحديد والتأكد من المنهجية ومجالات الحكم الحاسمة بشأن نموذج التقييم. أعدنا إجراء الدقة الحسابية للتقييمات.

أجرينا مطابقة لنتائج التقييمات مع المبالغ المقيدة في البيانات المالية.

قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاح المجموعة في البيانات المالية الموحدة بما في ذلك حالات عدم اليقين المحددة التي تنشأ نتيجة فيروس كوفيد-١٩.

نظم تكنولوجيا المعلومات والضوابط بشأن التقارير المالية

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات على التقارير المالية كمجال من مجالات التركيز نظرًا للحجم الكبير وتنوع المعاملات التي يتم التعامل معها يوميًا من قبل المجموعة وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية والآلية والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.

وعلاوة على ذلك، فإن ثمة خطر يتمثل في عدم تصميم الإجراءات المحاسبية الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة وتشغيلها بشكل فعال. على وجه الخصوص، تعتبر الضوابط المدمجة ذات الصلة ضرورية للحد من احتمالية الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات.

أجرينا اختبارًا للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر والتي تغطي سلامة الحصول على المعلومات والضوابط وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.

قمنا بفحص المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر والمستخدم في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق التقارير الخاصة بها.

أجرينا اختبارًا على عناصر الضوابط الأوتوماتيكية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بإجراءات الأعمال.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل مدقق حسابات آخر، وقد أبدى رأيًا غير معدّلًا بشأن تلك البيانات في ٨ يوليو ٢٠٢٠.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمجموعة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة من التقرير السنوي قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، ومن المتوقع إتاحة المعلومات المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ. لا تشتمل المعلومات الأخرى على البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات لدينا حولها.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي شكل من أشكال التأكيدات أو الاستنتاجات بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير منسجمة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال خالصنا إلى وجود خطأ جوهري يعتري المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ إصدار تقرير مدقق الحسابات، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

في حال استنتجنا وجود خطأ مادي في التقرير السنوي للمجموعة أثناء قراءته، يتعين علينا إحاطة المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

ومن بين أعمال التدقيق التي نجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم باتخاذ أحكام مهنية متبعين مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. ولقد قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا التدقيقي.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

إننا نُقدم أيضاً تصريحاً لمسؤولي الحوكمة نوّكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامّة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، فإننا نُشير إلى ما يلي:

- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
 - تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.
 - قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة.
 - تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية للبنك.
 - يبين الإيضاح رقم ١٠ مشتريات أو استثمارات البنك في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
 - يبين الإيضاح رقم٣٧ في البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات إضافة إلى مبادئ إدارة تضارب المصالح.
 - بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترعب انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
 - يبين الإيضاح رقم ٣٥ في البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نوّكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

أكبر أحمد

رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ١١٤١

٢ مايو ٢٠٢١

دي

الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر

١ يناير ٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم		
معاد بيانها	معاد بيانها	ألف درهم		
٤,٦٣٦,٣٤٣	٥,٨٥١,٩٩٤	٥,٥٣٤,٠٩٩	٦	الموجودات
٥٠٧,٧٨٥	٣٥٠,٢٨٧	١٢٩,٠٤٦	٧	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٨٤٩,١٨٨	٤٥٧,٢٩١	١١٤,٢٣٤	٨	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
١٧,٣٠١,١٠٥	١٧,٧٣٥,٧٥٦	١٩,٤٥٥,٦٠٧	٩	إتفاقيات إعادة الشراء
٨١٧,٣١٩	٦١٩,٤٧٨	٤٣٠,٩٧٨	١٠	قروض وسلفيات، صافي
٦٧١,٥٥٤	٤٥٢,٢١٩	٤,٢٤٠,٨٣٣	١٠	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة
٦٠٨,٤٧٣	٧٥٦,٠٣٧	٧٦٧,٥٩٤	١١	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
٣٠٥,٣٣٠	٢٥,٨٦١	٤٠,٣٧٠	١٢	إستثمارات عقارية
٢,١١٣,١١٧	٤,٠٤٤,٥٧٢	٤,٠٢٠,١٦٥	١٣	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
٨٩٤,٣٩٠	١,٠٠٣,٨١١	٨٦٨,٢٤٨	١٣	موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون
٣,٥٩٠	٢٠,٤٠٠	٤٩,٧٣٠	١٤	موجودات أخرى
٣٠٤,٥٧٧	٣٧٠,٩٣٠	٥٠٢,٥٨٦	١٥	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
٢٩,٠١٢,٧٧١	٣١,٦٨٨,٦٢٦	٣٦,١٤٣,٤٩٠		ممتلكات ومعدات
				مجموع الموجودات
				المطلوبات وحقوق الملكية
				المطلوبات
٢٠,١١٩,١٦٩	٢١,٣٢٦,٢٣٤	٢٣,٦٧٢,٥٨٤	١٧	ودائع العملاء
٣٠٤,٩٣١	٤٢,٩٨٩	٣٤٠,٩١٥	١٨	ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك
-	١٣٠,٢٣٠	٢,٤٣٨,٨٤٢	١٩	إتفاقيات إعادة بيع
١,٢٦٧,٧٠٢	١,٥٦٥,٣٠٠	١,٦٥٥,٨٤٠	٢٠	مطلوبات أخرى
٦٢,٨٠٨	٧,٥٧٧	١٥,٩٤١	١٤	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
٣,٥٨٩,٩٧٢	٥,٥٩٧,٩٢٦	٤,٩٥٣,٩٥١	٢١	سندات دين مصدرة
٢٥,٣٤٤,٥٨٢	٢٨,٦٧٠,٢٥٦	٣٢,٩٧٨,٠٧٣		مجموع المطلوبات
				حقوق الملكية
				رأس المال والإحتياطيات
٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	(a) ٢٢	رأس المال
١,٠٥٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	(b) ٢٢	إحتياطي قانوني
٦٠٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	(c) ٢٢	إحتياطي طوارئ
٢٥٠,٢٥٧	٢٩٣,١٠٩	٢٨٨,٩٦٢	(d) ٢٢ & (c) ٩	إحتياطي عام وإحتياطيات أخرى
(٥٣٥,٣٧٥)	(٦٨٢,٢٤٩)	(٧٤٠,٠٩٥)		إحتياطي التغيرات في القيمة العادلة
١٨٩,٥٩٨	(٤٠٢,٧١٠)	(١٨٢,١٥٧)		الخسائر المتراكمة
٣,٦٥٤,٤٨٠	٢,٩٩٨,١٥٠	٣,١٥٦,٧١٠		حقوق ملكية عائدة إلى مالكي البنك
١٣,٧٠٩	٢٠,٢٢٠	٨,٧٠٧		الأطراف غير المسيطرة
٣,٦٦٨,١٨٩	٣,٠١٨,٣٧٠	٣,١٦٥,٤١٧		مجموع حقوق الملكية
٢٩,٠١٢,٧٧١	٣١,٦٨٨,٦٢٦	٣٦,١٤٣,٤٩٠		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



على حد علمنا، إن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي المادية، عن المركز والأداء المالي الموحد والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

محمد بن سعود القاسمي
رئيس مجلس الإدارة

فاروج نركيزيان
مدير عام

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الخسارة الشامل الموحد



٢٠١٩	٢٠٢٠	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
ألف درهم (٤٨٧,٦٨٤)	ألف درهم (٦٦٦,٣٩٦)	
		صافي الخسارة للسنة
		بنود الدخل الشامل الآخر البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
		صافي التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٠٤,٤٨٨)	(٥٨,٥٤٦)	صافي التغيرات في القيمة العادلة لمخاطر الإئتمان الخاصة لمطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(٤٢,٣٨٦)	٧٠٠	
(١٤٦,٨٧٤)	(٥٧,٨٤٦)	مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
(٦٣٤,٥٥٨)	(٧٢٤,٢٤٢)	مجموع الخسارة الشامل للسنة
		عائدة إلى:
		مساهمي البنك
(٦٤١,٠٦٩)	(٧١٢,٧٢٩)	الأطراف غير المسيطرة
٦,٥١١	(١١,٥١٣)	
(٦٣٤,٥٥٨)	(٧٢٤,٢٤٢)	مجموع الخسارة الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد



٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
ألف درهم	ألف درهم		
١,٣٨٨,٠٤٨	١,٤٣٠,٧٧٩	٢٨	إيرادات الفوائد
(٩٧٢,٣٩٣)	(٨٦١,٢٨٣)	٢٩	مصاريف الفوائد
٤١٥,٦٥٥	٥٦٩,٤٩٦		صافي إيرادات الفوائد
١٥٩,٨٢٣	١٠٦,٤٣٨	٣٠	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
١١,٥٣٢	١٥٥,٩٩٩	٣١	أرباح عملات أجنبية
٢١,٧٤٠	(٣٠,٤١٥)	٣٢	(الخسارة) / الربح من الاستثمارات
(٨٤,٦٧٧)	(١٩١,١٨٧)	١٣,١١	خسارة إعادة تقييم عقارات
٤٠,٠٣٤	٤٢,٦٣٩	٣٣	الإيرادات الأخرى
٥٦٤,١٠٧	٦٦٢,٩٧٠		إيرادات العمليات
(٤٣٨,٦٥٤)	(٧٤٤,٤٥٩)	٣٤	صافي خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية
(٣٧٣,٥٥٩)	-	١٢	انخفاض الشهرة
(١٤٨,١٠٦)	(٨١,٤٨٩)		صافي خسارة العمليات
-	٤٤٩,٣٣٨	٣٣	الدخل الغير تشغيلي الاخر
(١٨٣,٧٢١)	(٣١٧,٧٤٣)	٣٥	مصاريف شؤون الموظفين
(٣٤,٨٦٢)	(٦٥,٢١٩)	٣٥	الاستهلاك
(٩٩,٢٨٣)	(١١٨,١٠١)	٣٥	مصاريف أخرى
(٥,٩١٠)	(٤,٤٠١)	١٢	إطفاء موجودات غير ملموسة
-	(٥٧٧,٠٣٧)	٤٦	خسارة في المركز النقدي
(٤٧١,٨٨٢)	(٦١٤,٦٥١)		الخسارة قبل الضرائب
(١٥,٨٠٢)	(٥١,٧٤٥)	٣٦	مصاريف ضريبة الدخل - خارجية
(٤٨٧,٦٨٤)	(٦٦٦,٣٩٦)		صافي الخسارة للسنة
			عائدة إلى:
			مساهمي البنك
(٤٩٤,١٩٥)	(٦٥٤,٨٨٣)		الأطراف غير المسيطرة
٦,٥١١	(١١,٥١٣)		
(٤٨٧,٦٨٤)	(٦٦٦,٣٩٦)		صافي الخسارة للسنة
(٠,٢٤)	(٠,٣١)	٢٣	الخسارة الأساسي والمخفض للسهم الواحد (درهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢,١٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,١٠٠,٠٠٠
تبرعات (إيضاح ٢٤)	-	تبرعات (إيضاح ٢٤)	-
تحويل من احتياطي الانخفاض في القيمة [إيضاح (ج)٩]	-	تحويل من احتياطي الانخفاض في القيمة [إيضاح (ج)٩]	-
الدخل الشامل الأخر	-	الدخل الشامل الأخر	-
إستبعاد إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال	-	إستبعاد إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال	-
العمليات مع مالكي المجموعة	-	العمليات مع مالكي المجموعة	-
تأثير اعتماد IFRS 16	-	تأثير اعتماد IFRS 16	-
الدخل الشامل الأخر	-	الدخل الشامل الأخر	-
إستبعاد إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال	-	إستبعاد إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال	-
العمليات مع مالكي المجموعة	-	العمليات مع مالكي المجموعة	-
تحويل إلى احتياطي الانخفاض في القيمة [إيضاح (ج)٩]	-	تحويل إلى احتياطي الانخفاض في القيمة [إيضاح (ج)٩]	-
تحويل إلى احتياطي الطوارئ	-	تحويل إلى احتياطي الطوارئ	-
تعويض أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٤)	-	تعويض أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٤)	-
تبرعات (إيضاح ٢٤)	-	تبرعات (إيضاح ٢٤)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,١٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,١٠٠,٠٠٠
صافي الخسارة للسنة	-	صافي الخسارة للسنة	-
الخسارة الشاملة الأخرى	-	الخسارة الشاملة الأخرى	-
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢,١٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,١٠٠,٠٠٠

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الخسارة قبل الضرائب

تعديلات على:

استهلاك الممتلكات والمعدات	٦٥,٢١٩
إطفاء الموجودات غير الملموسة	٤,٤٠١
اطفاء العلاوة على أدوات الدين	٦٢٧
الربح من بيع إستثمارات عقارية	-
الربح من بيع موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	-
الربح من بيع الأصول الثابتة	(١,٠٧٣)
صافي الخسارة من القيمة العادلة من سندات دين مصدرة	٢٣,٨٣٧
صافي الربح من القيمة العادلة من مقايضة أسعار الفائدة	(٢٣,٨٣٧)
صافي خسارة/ (ربح) قيمة عادلة من موجودات مالية أخرى	٣٧,٩٥٢
خسارة/ (ربح) من القيمة العادلة من إعادة تقييم عقارات	١٠٧,٥٢٤
خسارة غير محققة من موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	٨٣,٦٦٣
صافي خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية	٧٤٤,٤٥٩
توزيعات أرباح مستلمة	(١٦,١٨٧)
انخفاض الشهرة	-
خسارة في المركز النقدي	٥٧٧,٠٣٧

أرباح العمليات قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

تغييرات في

الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك والتي تستحق بعد ثلاثة أشهر	-
الودائع الإلزامية لدى البنوك المركزية	(٤٣,٤١٥)
القروض والسلفيات	(٢,٠٦٠,٢٥٦)
موجودات أخرى	٨٦,٢٥٨
ودائع العملاء	٢,٣٤٦,٣٥٠
مطلوبات أخرى	١٢٥,٥٦٠

النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية

دفع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتبرعات

صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

شراء ممتلكات ومعدات	(٩,٨٨٢)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	١٠,٢١٠
شراء موجودات مالية أخرى	(٣,٨٦٨,٤٠٦)
إضافات إلى إستثمارات عقارية	(١١٩,٠٨٢)
المتحصل من بيع موجودات مالية أخرى	٢٤٣,٦٧٢
توزيعات أرباح	١٦,١٨٧

صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

سندات دين مصدرة	-
تسوية جزئية لسندات دين مصدرة	(٧٢١,٥٣٩)
إلتزام الإيجار	(١٥,٢٢٠)

صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية

صافي (النقص)/الزيادة في النقد وما يعادله

النقد وما يعادله في بداية السنة

النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح ٢٦)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. معلومات عامة

تأسس بنك الشارقة ("البنك") كشركة مساهمة عامة بموجب مرسوم أميري صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ وتم تسجيله في فبراير ١٩٩٣ بموجب قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). وقد بدأ البنك أعماله بموجب رخصة بنكية صادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٤. يقوم البنك بالأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية.

يقع المكتب المسجل للبنك في شارع الخان، ص.ب: ١٣٩٤ - الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. يمارس البنك أنشطته من خلال ثمانية فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة في كل من إمارات الشارقة، دبي، أبوظبي، ومدينة العين.

تتضمن البيانات المالية الموحدة أنشطة البنك وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة").

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢.١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، في هذه البيانات المالية الموحدة.

في السنة الحالية، قامت المجموعة بتطبيق عدد من التعديلات والتفسيرات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتي سوف تصبح فعّالة بشكل إلزامي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

لم يكن للتطبيق أي تأثير هام على الإفصاحات أو المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الإعراف والقياس والمعايير الدولي للتقارير المالية رقم ٧ إفصاحات الأدوات المالية المتعلقة بإعادة تشكيل معيار معدل الفائدة

ملخص

إن التغييرات

• تُدخل تعديلات على متطلبات محاسبة التحوط المحددة بحيث تطبق المنشآت متطلبات محاسبة التحوط بافتراض أن معيار معدل الفائدة الذي تستند إليه تحوط التدفقات النقدية والتدفقات النقدية من أداة التحوط لن يتم تغييره نتيجة لإعادة تشكيل معيار معدل الفائدة؛

• تعد إلزامية لجميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإعادة تشكيل معيار سعر الفائدة؛

• ليس الغرض منها تقديم إعفاء من أي آثار أخرى ناتجة عن إعادة تشكيل معيار معدل الفائدة (إذا لم تعد علاقة التحوط تستوفي بمتطلبات محاسبة التحوط لأسباب أخرى غير تلك المحددة في التعديلات، فإن التوقف عن محاسبة التحوط يكون مطلوباً)؛ و

• تتطلب إفصاحات محددة حول مدى تأثير علاقات التحوط الخاصة بالمنشآت بالتعديلات.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ إندماج الاعمال المتعلق بتعريف الأعمال.

ملخص

التعديلات في تعريف الأعمال التجارية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣) هي تغييرات على الشروط المحددة في الملحق أ، "دليل التطبيق"، والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ فقط. وهي:

- توضح أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة كأعمال تجارية، يجب أن تتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول المستحوذ عليها، كحد أدنى، مدخلات وعملية جوهرية تساهم معًا بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات؛
- تحدد تعريفات الأعمال والمخرجات من خلال التركيز على السلع والخدمات المقدمة للمعلاء وإزالة الإشارة إلى القدرة على خفض التكاليف؛
- تضيف إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على عملية جوهرية؛
- تزيل تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة والاستمرار في إنتاج المخرجات؛ و
- تضيف اختبار تركيز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها ليست أعمال تجارية.

تعديلات على المراجع حول الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقارير المالية- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ الدفع على أساس السهم، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ عمليات دمج الأعمال، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٦ استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٤ الحسابات التنظيمية المؤجلة، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ التقارير المالية المرئية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ الموجودات غير الملموسة، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ ترتيبات امتياز الخدمة، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ استبدال الإلتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٠ تكاليف التجريد والكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ المعاملات بعملة اجنبية والبدل المقدم، والتفسير رقم ٣٢ الموجودات غير الملموسة- تكاليف الموقع الإلكتروني - لتحديث تلك الأحكام فيما يتعلق بالمراجع إلى والإقتباس من الإطار أو للإشارة إلى ذلك عندما يتم الإشارة إلى إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي. قامت المجموعة بتطبيق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ١، ٨، ٣٤، ٣٧، ٣٨، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ١٢، ١٩، ٢٠، ٢٢، والتفسير رقم ٢١ في السنة الحالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية والمعايير المحاسبي الدولي رقم ٨ التغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية المتعلقة بتعريف المادية

ملخص

يتوجب الإشارة بشكل خاص إلى ثلاثة جوانب جديدة للتعريف الجديد:

- الإخفاء. ركز التعريف الحالي فقط على حذف أو تحريف المعلومات، ومع ذلك، استنتج المجلس إلى أن إخفاء المعلومات الجوهرية بالمعلومات التي يمكن حذفها يمكن أن يكون له تأثير مماثل. على الرغم من أن مصطلح الإخفاء جديد في التعريف، إلا أنه كان بالفعل جزءًا من المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (المعيار المحاسبي الدولي ١-٣٠).
- يتوقع بشكل معقول أن يكون له تأثيرات، ذلك حيثأن التعريف الحالي المشار إليه "يمكن أن له تأثيرات" والذي رأى المجلس أنه قد يُفهم على أنه يقتضي الكثير من المعلومات حيث أن أي شيء تقريبًا "يمكن" أن يؤثر على قرارات بعض المستخدمين حتى لو كانت احتمالية ذلك احتمالية بعيدة.

• المستخدمون الأساسيون. يشير التعريف الحالي فقط إلى "المستخدمين" الذين يخشى المجلس مرة أخرى أنه قد يُفهم على نطاق واسع للغاية على أنه يتطلب مراعاة جميع المستخدمين المحتملين للبيانات المالية عند تحديد المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار المتعلقة بكوفيد - ١٩ - إمتيازات الإيجار ذات العلاقة.

يوفر التعديل للمستأجرين إعفاء من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المرتبط بكوفيد-١٩ هو تعديلًا لعقد الإيجار.

باستثناء مما ذكر أعلاه، لا توجد أية معايير جوهلية أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات كانت سارية المفعول للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

٢,٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد ولم يتم اعتمادها بشكل مبكر

إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الإعراف والقياس، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية الإفصاحات، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار)

توفر التعديلات في إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦) وسيلة عملية للتعديلات التي تتطلبها إعادة التشكيل، وتوضيح أن محاسبة التحوط لم يتم إيقافها فقط نتيجة لإعادة تشكيل ابيور، وإدخال الإفصاحات التي تسمح للمستخدمين بفهم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن إعادة تشكيل ابيور الذي تتعرض له المنشأة وكيفية إدارة المنشأة لتلك المخاطر بالإضافة إلى تقدم المنشأة في الانتقال من معدلات ابيور إلى معدلات مرجعية بديلة، وكيف تدير المنشأة هذا الانتقال.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣: إندماج الأعمال المتعلقة بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي

تهدف التعديلات إلى تحديث مرجع قديم للإطار المفاهيمي في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ دون تغيير هام في متطلبات المعيار.

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ ممتلكات وآلات ومعدات المتعلق بالعائدات قبل الاستخدام المقصود

تمنع التعديلات أن تخضع من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات أي عائدات من بيع الأصناف المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة له ليكون قادرًا على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكلفة إنتاج تلك البنود، في الربح أو الخسارة.

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة المتعلق بالعقود المثقلة بالإلتزامات - تكلفة تنفيذ العقد

تحدد التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". يمكن أن تكون التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد إما تكاليف إضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة والمواد المباشرة) أو تخصيص التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقود (على سبيل المثال تخصيص رسوم الإهلاك لبند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).

دورة التحسينات السنوية ١٨ -٢٠٢٠ على المعايير الدولية للتقارير المالية

تقوم تلك التحسينات بإدخال تعديلات على المعايير التالية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١: تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى - يسمح التعديل للشركة التابعة التي تطبق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ لقياس فروق التحويل التراكمية باستخدام المبالغ المدرجة من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية - يوضح التعديل الرسوم التي تفرضها المنشأة عندما تقوم بتطبيق اختبار "١٠٪" في الفقرة (ب٣ - ٣ - ٦) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي. تقوم المنشأة بإدراج فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المنشأة أو المقرض نيابة عن الطرف الآخر.

يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد

١ يناير ٢٠٢١

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار - يزيل التعديل على المثال التوضيحي رقم ١٣ المرفق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ من المثال، التوضيح لسداد التحسينات على عقد الإيجار من قبل المؤجر من أجل حل أي إلتباس محتمل فيما يتعلق بمعالجة حوافز الإيجار التي قد تنشأ بسبب الكيفية التي يتم بها توضيح حوافز الإيجار في ذلك المثال.

- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ الزراعة - يزيل التعديل المتطلبات الوارد في الفقرة ٢٢ من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية الضريبية عند قياس القيمة العادلة للأصل الحيوي باستخدام تقنية القيمة الحالية.

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

تهدف التعديلات إلى تعزيز الاتساق في تطبيق المتطلبات من خلال مساعدة الشركات على تحديد ما إذا كان يجب تصنيف الديون والمطلوبات الأخرى التي لها تاريخ تسوية غير مؤكد كمتداولة أو غير متداولة (مستحقة أو يحتمل أن تكون مستحقة السداد خلال سنة واحدة) في بيان المركز المالي.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

يغير التعديل تاريخ انتهاء الصلاحية المحدد للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية، بحيث تكون المنشآت مطالبة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧: عقود التأمين

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ أن يتم قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء بالإلتزامات ويوفر نهجاً أكثر توحيداً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف قائم على مبدأ محاسبي متسق لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين كما في ١ يناير ٢٠٢٣

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧: عقود التأمين

تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين في سنة ٢٠١٧. فيما يلي التغييرات الرئيسية:

- تأجيل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لمدة سنتين إلى الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.
- استبعاد نطاق إضافي لعقود بطاقات الائتمان والعقود المماثلة التي توفر تغطية تأمينية بالإضافة إلى استبعاد للنطاق اختياري لعقود القروض التي تنقل مخاطر تأمين كبيرة.
- الاعتراف بالتدفقات النقدية لإستحواذ التأمين المتعلقة بالتجديدات المتوقعة للعقد، بما في ذلك أحكام الانتقال وتوجيه التدفقات النقدية لإستحواذ التأمين المعترف بها في الأعمال المستحوذ عليها في اندماج الأعمال.
- توضيح تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ في البيانات المالية المرحلية، مما يسمح باختيار السياسة المحاسبية على مستوى المنشأة.
- توضيح تطبيق هامش الخدمة التعاقدية العائد إلى خدمة عائد الاستثمار والخدمات المتعلقة بالاستثمار والتغييرات في متطلبات الإفصاح.
- توسيع خيار تخفيف المخاطر ليشمل عقود إعادة التأمين المبرمة والمستثقات غير المالية.

- تعديلات تتطلب من المنشأة عند الإعتراف المبدئي بالإعتراف بالخسائر في عقود التأمين المثقلة بالإلتزامات الصادرة كذلك للإعتراف بالربح في عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

- عرض مبسط لعقود التأمين في بيان المركز المالي بحيث تعرض المنشآت موجودات ومطلوبات عقود التأمين في بيان المركز المالي المحدد باستخدام محافظ عقود التأمين بدلاً من مجموعات عقود التأمين.

- تخفيفات انتقالية إضافية لإندماج الأعمال وتخفيفات إنتقالية إضافية لتاريخ تطبيق خيار تخفيف المخاطر واستخدام نهج انتقال القيمة العادلة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (٢٠١١) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة سيتم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

٣. أسس الإعداد

٣,١ بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، بما في ذلك القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢ لعام ٢٠١٥ (٣الشركات الإماراتية قانون ٢٠١٥ ٣) المعدل بالقانون الاتحادي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠ ، لبعض الأحكام التي ستدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢١ ، ومرسوم القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨.

٣,٢ أسس القياس

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية المُصنفة كقيم عادلة في نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

يُعتبر الاقتصاد اللبناني مرتفع التضخم. وفقاً لذلك، تم إظهار النتائج والتدفقات النقدية والمركز المالي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من حيث وحدة القياس الجارية عند تاريخ التقرير.

٣,٣ العملة الفعالة و العرض

تُعرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة القيم الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده على خلاف ذلك.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية

٤,١ أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته. تتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- السلطة على المنشأة المستثمر بها.

- التعرض ل / الحقوق في العوائد المتغيرة، من ارتباطها بالمنشأة المستثمر بها.

- القدرة على ممارسة السلطة على المنشأة المستثمر بها للتأثير على قيمة عوائد المنشأة المستثمر بها.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان يسيطر على المنشأة المستثمر بها أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغييرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه. وهذا يشمل الظروف التي تصبح فيها حقوق الحماية (على سبيل المثال أكثر من علاقة الإقراض) جوهرية وتؤدي الى سيطرة البنك كمستثمر.

عندما تقل حقوق التصويت الخاصة بالبنك في أي من المنشآت المستثمر بها عن غالبية حقوق التصويت، تتحقق السيطرة للبنك عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشآت المستثمر بها بشكل منفرد. يأخذ البنك بعين الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للبنك حقوق التصويت في المنشأة المستثمر بها أم لا بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت التي يحوزها البنك بالمقارنة مع حجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الآخرين.

- حقوق التصويت المحتملة للبنك وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى.

- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.

- و غيرها من الحقائق والظروف الأخرى التي تشير إلى أن البنك له، أو ليس له، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.

يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما يحصل البنك على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف ذلك التوحيد بفقد البنك للسيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين إيرادات ومصاريف أي شركة تابعة مستحوز عليها أو مستبعدة خلال السنة في بيان الدخل أو الخسارة الموحدمن تاريخ حصول البنك على السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن السيطرة على الشركة التابعة.

توزع الأرباح أو الخسائر وأي مكون للدخل الشامل الاخر إلى مالكي الشركة الأم وللأطراف غير المسيطرة.

ويُعزى مجموع الدخل الشامل الاخر إلى مالكي الشركة الأم وإلى الأطراف غير المسيطرة حتى إن تتج عن ذلك تسجيل عجز في رصيد الأطراف غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بغية تماشي سياساتها المالية مع السياسات المحاسبية للبنك.

تلغى جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الداخلية المرتبطة بالمعاملات المتبادلة بين أعضاء المجموعة بالكامل عند توحيد البيانات المالية.

إن التغييرات في حصص ملكية البنك في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان البنك للسيطرة على الشركات التابعة، يتم محاسبتها كمعاملات ملكية. يتم إجراء تعديل على القيم الدفترية لحصص البنك وحصص حقوق الأطراف غير المسيطرة لتعكس التغييرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الأطراف غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع/ الواجب دفعه، أو المبلغ المستلم/ المتوقع استلامه، وتسجل في حقوق الملكية مباشرة وتوزع على مالكي المجموعة.

عندما يفقد البنك سيطرته على إحدى الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة ضمن بيان الارباح أو الخسائر الموحد ويحتسب كالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة للحصص المتبقية و (٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن

ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وخصص أي من الأطراف غير المسيطرة. تحتسب كافة المبالغ المعترف بها مسبقاً في بيان الدخل الشامل الآخر والتي يتم محاسبة الشركة التابعة على أساسها كما لو أن البنك قد استبعد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالمنشأة بشكل مباشر (أي تم إعادة تصنيفها الى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من فئات حقوق الملكية حسب ما هو محدد / مسموح به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية). تعتبر القيمة العادلة لأي إستثمارات مستبقة في شركات تابعة سابقة بتاريخ فقدان السيطرة مكافئة للقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عام ٢٠١٠ أو، إن أمكن التطبيق، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

٢-٤ النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد المتوفر في الصندوق وأرصدة غير مقيدة لدى البنوك المركزية والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك والبنود قيد التحصيل من أو المحولة إلى بنوك أخرى والموجودات السائلة التي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ، والمعرضة لمخاطر غير هامة نتيجة التغير في قيمتها العادلة، والتي تستخدمها المجموعة الإدارة لتزاماتها قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

٣-٤ إتفاقيات إعادة الشراء

لا يتم الاعتراف بالموجودات التي يتم شرائها بشكل متزامن مع الالتزام بإعادة بيعها في وقت محدد في المستقبل. يتم عرض المبالغ المدفوعة إلى الطرف المقابل في هذه الاتفاقيات كعقود إعادة شراء عكسية في بيان المركز المالي الموحد. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه إيرادات فائدة وتستحق على مدة اتفاقية إعادة الشراء العكسي، ويتم تحميلها على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ويتم الإعتراف بها مبدئياً بالتكلفة المطفئة.

٤-٤ الأدوات المالية

١-٤-٤ الاعتراف والقياس المبدئي

تمثل الأداة المالية في أي عقد ينتج عنه أصل مالي للمجموعة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لطرف آخر أو العكس.

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن عمليات البيع والشراء بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بموجب لوائح أو اتفاقية في السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) والتي يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية على التوالي، حيثما يكون ملائماً، عند الاعتراف المبدئي. يتم على الفور الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٢-٤-٤ تصنيف الموجودات المالية

يتم لاحقاً قياس الأرصدة لدى البنوك المركزية والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية والموجودات التمويلية وبنود محددة من الذمم المدينة والموجودات الأخرى التي ينطبق عليها الشروط التالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة والإيرادات المؤجلة، إن وجدت (باستثناء تلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عند الاعتراف المبدئي):

يتضمن المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ثلاث فئات رئيسية لتصنيف الموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية على أنها مقاسة ب: التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة فقط في حال كانت تحقق الشرطين التاليين ولا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

• إذا كان يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

• إذا نشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في مواعيد محددة تدفقات نقدية تتمثل فقط في دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى فقط في حال كانت تحقق الشرطين التاليين ولا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

• إذا كان يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

• إذا نشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في مواعيد محددة تدفقات نقدية تتمثل فقط في دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

عند الاعتراف المبدئي بأحد استثمارات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد يختار البنك بشكل نهائي التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم هذا الاختيار وفقاً لكل استثمار على حدة.

علوة على ذلك، عند الاعتراف المبدئي، قد يقرر البنك بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إن كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية الاختلاف المحاسبي الذي قد ينشأ اذا تم تصنيفها غير ذلك.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتوزيع الإيرادات على مدى الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الربح الفعلي في المعدل المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدره (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر الافتراضي المقدر للأدوات الاستثمارية والتمويلية أو، إن كان مناسباً، عبر فترة أقصر للتوصل إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس معدل الربح الفعلي للأدوات التمويلية والاستثمارية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تُصنف الإستثمار في أدوات الملكية بأنها موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا إذا قامت المجموعة بتصنيف الإستثمارات بأنه غير محتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة الموضحة أعلاه، أو التي تتطابق مع المعيار ولكن قامت المجموعة بتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف الأول، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

قد يتم تصنيف الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ التضارب في القياس أو الاعتراف والذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

يعاد تصنيف الموجودات المالية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم تغيير نموذج الأعمال بحيث لا يعد ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة.

من غير المسموح أن يتم إعادة تصنيف أدوات الدين (بخلاف أدوات حقوق الملكية) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف الأولي.

تُقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح والخسائر الموحد. القيمة العادلة يتم احتسابها كما هو مبين في إيضاح رقم ٤٠.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة، أن تختار بشكل لا يمكن الرجوع فيه أن تصنف أدوات حقوق الملكية (على أساس كل أداة على حدة) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة ولها نمط فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الآخر وتضاف إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. عند استبعاد أصل مالي، فإن تراكم الأرباح أو الخسائر والتي تم إضافتها مسبقاً إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح مستبقة.

تقييم نموذج الأعمال

يجري البنك تقييم للهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي تم أخذها بالاعتبار على ما يلي:

- السياسات والأهداف الخاصة بالمحفظة وتطبيق تلك السياسات. وبالتحديد ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على الحصول على إيرادات الفائدة التعاقدية، الحفاظ على معدل فائدة محدد، مطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى إدارة البنك؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال؛ ما إذا كانت التعويضات ترتكز على القيمة العادلة للموجودات التي تتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- مدى تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصل في فترات سابقة، وسبب هذه المبيعات وتوقعها لنشاط المبيعات المستقبلية. لا تؤخذ المعلومات حول نشاط المبيعات بالاعتبار بشكل منفصل، ولكن كجزء من التقييم الشامل لكيفية تنفيذ هدف البنك لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنه لم يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية كما لا لم يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبالغ الأصلي والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يُعرف ”المبلغ الأصلي“ على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي، في حين تُعرف ”الفائدة“ على أنها المقابل للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية محددة ومقابل التكاليف والمخاطر المالية الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، علاوة على هامش معدل الفائدة.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، يأخذ البنك بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط.

عند اجراء هذا التقييم ، تنظر المجموعة الى:

- أحداث طارئة من شأنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط الدفع المسبق والتمديد؛
- شروط تحد من مطالبة المجموعة بالنقد من موجودات محددة؛ و
- السمات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للمال (مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة).

تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات أسعار ثابتة والتي يكون لدى المجموعة خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ إعادة الضبط الدورية. تقتصر حقوق إعادة الضبط هذه على سعر السوق في وقت التعديل. لدى المقترضين خيار قبول السعر المُعدل أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية دون فرض غرامات. قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة حيث يؤدي هذا الخيار إلى اختلاف سعر الفائدة بطريقة تأخذ بالاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

قروض دون حق الرجوع

في بعض الحالات، تؤدي القروض التي تقدمها المجموعة والمضمونة بموجب ضمانات المقترض إلى الحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية للضمانات الأساسية (القروض دون حق الرجوع). تقوم المجموعة بتطبيق أحكام عند تقييم ما إذا كانت القروض دون حق الرجوع تستوفي معيار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات التالية عند وضع هذه الأحكام:

- ما إذا كان الترتيب التعاقدي يحدد بشكل خاص مبالغ وتواريخ المدفوعات النقدية للقرض؛
- القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة بقيمة الموجودات المالية المضمونة؛
- قدرة المقترض واستعداده لتقديم دفعات تعاقدية، بغض النظر عن انخفاض قيمة الضمان؛
- ما إذا كان المقترض يمثل فرد أو مؤسسة عاملة أو منشأة ذات غرض خاص؛
- المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من الموجودات بالنسبة لقرض ذات حق الرجوع بالكامل؛ و
- المدى الذي يمثل فيه الضمان كل أو جزء كبير من موجودات المقترض؛ و ما إذا كانت المجموعة سوف تستفيد من أي ارتفاع في أسعار الموجودات ذات الصلة.

٤-٤-٣ قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يتم قياس مخصصات خسائر الائتمان باستخدام منهج مقسم إلى ثلاث مراحل استناداً إلى مدى التراجع الائتماني منذ نشأته:

• المرحلة ١ - عندما لا يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالأداة المالية، يتم قيد قيمة معادلة لقيمة خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام احتمالية حدوث تعثر عن السداد خلال فترة الاثنى عشر شهراً التالية. فيما يتعلق بالأدوات التي تقل فترة استحقاقها المتبقية عن ١٢ شهر، يتم استخدام احتمالية التعثر بما يتناسب مع فترة الاستحقاق المتبقية.

• المرحلة ٢- عندما تشهد الأداة المالية زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عقب تقديم التسهيلات الائتمانية ولكن لم لا يعتبر تعثر،

يتم اعتباره ضمن المرحلة ٢. تتطلب هذه المرحلة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناء على مدة احتمالية التعرض للتعثر على

مدى العمر المقدر المتبقي للأداة المالية.

• المرحلة ٣ - سوف يتم إدراج الأدوات المالية المتعثرة في هذه المرحلة. على غرار المرحلة الثانية، سوف يتم تكوين مخصص لخسائر الائتمان بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة زمنية.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير العادل والمرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان التي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة. فيما يتعلق بالتعرضات الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

• فيما يتعلق بالموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالقيمة العادلة لكافة حالات العجز النقدي (أي: الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها ناتجة عن قياس عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخفضة بسعر الفائدة الفعلي للاصول)؛

• الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

بالرغم من ذلك، بالنسبة لحالات التعرض غير الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

بالنسبة للقروض غير المسحوبة، على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها إذا تم سحب القرض؛ و بالنسبة لعقود الضمان المالي، المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي أو جماعي لمحافظ القروض التي لها نفس خصائص مخاطر الائتمان ونفس الخصائص الاقتصادية. يركز قياس مخصص الخسائر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، بصرف النظر عما إذا كان الأصل يُقاس على أساس فردي أو جماعي.

تتمثل المدخلات الرئيسية الخاصة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة في هيكل المتغيرات التالية:

• احتمالية التعثر عن السداد

• التعرضات لخسائر عند التعثر

• التعرضات عند التعثر

تستند هذه المعايير بصورة عامة إلى نماذج إحصائية موضوعة داخلياً وغيرها من البيانات الإحصائية وتخضع للتعديل لتوضيح المعلومات الخاصة بالنظرة الاستشرافية.

فيما يلي تفاصيل هذه المعايير/المدخلات الإحصائية:

• يمثل احتمالية التعثر تقدير لاحتمالية التعثر على مدى فترة زمنية؛ والتي يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائي المستخدمة حالياً من قبل المجموعة، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات واحجام الأطراف المقابلة.

• يمثل التعرض عند التعثر تقدير للخسائر الناتجة في حالة تعثر الملزم. تستخلص المجموعة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد والمترتب على الإطفاء. إن التعرض عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية في وقت التعثر عن السداد. فيما يتعلق بالتزامات الإقراض، يمثل التعرض عند التعثر مبالغ مستقبلية محتملة يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات الاستشرافية. بالنسبة للضمانات المالية، يمثل التعرض عند التعثر مبلغ التعرض المضمون عندما يصبح الضمان المالي مستحق الدفع.

يتم إحتساب التعرض عند التعثر على النحو التالي:

• للتسهيلات المباشرة: الحد او التعرض أيهما أعلى.

• للاعتمادات المستندية و القبولات: الحد او التعرض أيهما أعلى.

• لجميع خطابات الضمان: التعرض

• تمثل الخسائر المحتملة عند التعثر تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر في السداد، ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من متحصلات التصفية من أي ضمانات. تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات المضمونة في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع، ووقت تحقيق الضمانات، والضمانات الاحتياطية المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التصحيح (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات غير المضمونة وقت الاسترداد، تاريخ معدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الاحتساب على أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

يتم إحتساب الخسائر المحتملة عند التعثر على النحو التالي:

• رئيسي غير مضمون: ٤٥%

• ثانوي غير مضمون: ٧٥%

• سندات مؤهلة وفقاً للتعرض عند التعثر الاقل في بازل. مع الاخذ بعين الاعتبار تخفيضات بازل للضمانات القابلة للتطبيق وبالإضافة الى ادنى حدود مقبولة للتعرضات عند التعثر لبعض الضمانات.

عندما يتم وضع نموذج للمعيار على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة والتي تشمل:

• نوع الأداة؛

• تصنيف مخاطر الائتمان؛

• نوع الضمان؛

• تاريخ الاعتراف المبدئي؛

• المدة المتبقية للاستحقاق؛

• القطاع؛

• الموقع الجغرافي للمقترض؛

• حجم الطرف الاخر؛ و

• قطاعية الطرف الاخر.

تخضع عمليات التجميع للمراجعة المنتظمة لضمان بقاء التعرض داخل مجموعة معينة متوافق بشكل مناسب.

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يأخذ بعين الاعتبار المعلومات حول الأحداث السابقة والظروف الحالية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية وتوقعات الأحداث المستقبلية الداعمة والمعقولة. يتطلب تقدير وتطبيق المعلومات الاستشرافية وضع أحكام هامة. تقوم المجموعة بصياغة ثلاثة سيناريوهات اقتصادية: التصور الاساسي بوزن ٤٠٪، سيناريو المتصاعد بوزن ٣٠٪، و سيناريو الهبوط بوزن ٣٠٪.

العوامل الاقتصادية العامة

يعتمد البنك في النماذج الخاصة به، على مجموعة واسعة من المعلومات الاستشرافية كمدخلات اقتصادية، مثل: نمو إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط. إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة قد لا تتضمن كافة خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية. لتوضيح ذلك، يتم إجراء تسويات نوعية أو رصد مخصصات زائدة كتسويات مؤقتة باستخدام أحكام ائتمانية خبيرة.

تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المؤشرات الرئيسية التالية للسنوات التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٥:

المتغير الكلي	السيناريو	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
سعرالنفط	أساسي	١٢,١٠٪	٢٢,٦٢٪	٧,٩٩٪	٢,٥٣٪	٣,٠٠٪
	تصاعد	٢٣,٨٨٪	٢٢,٤٤٪	٧,٥١٪	٢,٤٥٪	٢,٩٢٪
	هبوط	٢٩,٩٧-٪	٧,٦٩-٪	٥٢,٥٦٪	١٩,٨٠٪	٩,٧١٪
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	أساسي	١,٧٩٪	٢,٧٢٪	٢,٢٥٪	٢,٤٣٪	٢,٦٨٪
	تصاعد	٦,٢٩٪	٥,٣٤٪	١,٩٩٪	١,٩٦٪	٢,٣٩٪
	هبوط	٧,٩٦-٪	١,٨٣-٪	٣,٨٠٪	٥,٠٥٪	٤,٩٥٪
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	أساسي	٩٪	٥٪	٥٪	٦٪	٦٪
	تصاعد	١١٪	٥٪	٦٪	٦٪	٦٪
	هبوط	٢٪	٤٪	٧٪	٧٪	٦٪
مؤشر أسهم	أساسي	٤-٪	٣٥٪	١٤٪	٩٪	٣٪
	تصاعد	١٧٪	٣٧٪	١٢٪	٨٪	٠٪
	هبوط	٣١-٪	٣٠٪	١٩٪	١٣٪	٤٪

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم إجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ نشأتها، يقارن البنك مخاطر التقصير التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير إلى مخاطر التقصير المقابلة عند الانشاء، باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تستخدم في عمليات إدارة المخاطر الحالية بالبنك. في تاريخ كل تقرير، سيتم تقييم التغيير في مخاطر الائتمان بشكل فردي لتلك التي تعتبر مهمة بشكل فردي.

يتسم هذا التقييم بطبيعة متماثلة، مما يسمح بتحويل مخاطر الائتمان من الموجودات المالية إلى المرحلة الأولى وإذا تم استبعاد معايير معينة، إذا انخفضت الزيادة في مخاطر الائتمان منذ النشوء ولم تعد تعتبر مهمة.

تعمل المجموعة على مراجعة ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ منذ التاريخ المبدئي في تاريخ كل تقرير. تحديد ما إذا كانت الزيادة في مخاطر الائتمان امرا مهما يعتمد على خصائص الادوات المالية والمقترض، والمنطقة الجغرافية. ما يعتبر هام يختلف لانواع القروض المختلفة، خاصة فيما بين الجملة والتجزئة.

قد يتم اعتبار ان مخاطر الائتمان زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الاولي على اساس العوامل النوعية المرتبطة بعملية ادارة مخاطر الائتمان للمجموعة والتي قد لا تنعكس بشكل كامل في تحليلها الكمي على اساس زمني. هذا سيكون الحال بالنسبة للتعرضات التي تستوفي معايير مخاطر معينة، مثل الوضع على قائمة المراقبة. هذه العوامل النوعية مرتكزة على حكم الخبير والتجارب التاريخية ذات الصلة.

كمساندة، تعتبر المجموعة ان زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق اصل باكثر من ٣٠ يوما متاخر. يتم تحديد الايام التي مضى تاريخ استحقاقها من خلال احتساب عدد الايام منذ اقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الاخذ في الاعتبار اي فترة سماح للمقترض.

اذا كان هناك دليل على عدم وجود زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان بالنسبة الى الاعتراف المبدئي، فان بدل الخسارة على الادوات يعود الى قياسه كخسارة ائتمانية متوقعة مدتها ١٢- شهرا. بعض المؤشرات النوعية لارتفاع مخاطر الائتمان، مثل الاهمال او التحمل، قد تكون مؤشرا على زيادة خطر التخلف عن السداد الذي لا يزال قائما بعد توقف المؤشر نفسه في الوجود. في هذه الحالات، تقوم المجموعة بتحديد فترة اختبار تتطلب خلالها الموجودات المالية اثبات السلوك الجيد لتقديم دليل على ان مخاطر الائتمان الخاصة بها قد انخفضت بشكل كافي. عندما يتم تعديل شروط التعاقد للقرض، الدليل على ان معايير الاعتراف بخسارة الاتمان المتوقعة على العمر الافتراضي لم تعد مستوفاة تتضمن تاريخا لداء الدفع المحدث وفقا لالشروط التعاقدية المعدلة

تقوم المجموعة بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الملحوظة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات الدورية للتأكد من:

• ان المعايير قادرة على تحديد الزيادات الكبير في مخاطر الائتمان قبل تعثر التعرض.

• لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الاصل اكثر من ٣٠ يوما مستحقا.

• متوسط الوقت بين تحديد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان والتعثر معقول.

• لا يتم نقل التعرضات بشكل عام مباشرة من قياس خسارة الائتمان المتوقع لمدة ١٢ شهرا الى ضعف الائتمان.

• لا يوجد قلب غير مبرر في بدل الخسارة من التحويلات بين ١٢ شهرا من احتمال التخلف عن السداد (المرحلة ١) و احتمال التخلف عن السداد مدى الحياة (المرحلة ٢)

عند تحديد ما اذا كان مخاطر التخلف عن السداد على الادوات المالية قد ازدادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الاولي، فان المجموعة تعتبر معلومات معقولة و مدعومة و ذات صلة و تتوافر بدون تكلف او مجهود.و يشمل هذا كلا من المعلومات و التحليلات الكمية و النوعية، مرتكز على الخبرة التاريخية للمجموعة و مدى التقييم الائتماني من الخبراء، و بما فيها المعلومات الاستشرافية.

الهدف من هذا التقييم هو تحديد ما اذا كانت الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان قد حدثت لالتعرض عن طريق المقارنة:

• العمر الافتراضي المتبقي لاحتمالية التخلف عن السداد في تاريخ التقرير.

- العمر الافتراضي المتبقي لاحتمالية التخلف عن السداد في الوقت الزمني التي تم تقديرها في الوقت الاعتراف الاولي لالتعرض (معدلة عندما تكون ذات صلة بالتغييرات في توقعات الدفع المسبق).

تستخدم المجموعة ثلاثة معايير لتحديد ما اذ كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان:

- اختبار كمي يعتمد على الحركة في احتمالية التخلف عن السداد;

- المؤشرات الكمية

- مساندة لمدة ٣٠ يوما مستحقا.

تحسن بيان مخاطر الإئتمان

يتم اعادة قياس مخصص الخسائر من الاداة المالية على مدى خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً في حال كان هناك دليل على عدم وجود انخفاض جوهري في مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي.

لدى المجموعة المعايير ادناه وفقاً للارشادات التنظيمية لتقييم اي تحسينات على بيان مخاطر الائتمان و الذي يترتب عليها ترقية العملاء من خلال تحويلهم من المرحلة ٣ الى المرحلة ٢ و من المرحلة ٢ الى المرحلة ١.

- سوف يتم ترقية الانخفاض الجوهري في مخاطر الائتمان على اساس المرحلة (مرحلة واحدة كل مرة) من المرحلة ٣ الى المرحلة ٢ ثم من المرحلة ٢ الى المرحلة ١ بعد انقضاء فترة التنظيم التي تمتد على الاقل ل ١٢ شهراً.
- سوف يتم ترقية الحالات المعاد هيكلتها في حال اداء ٣ دفعات من الأقساط (للأقساط الربع سنوية) او مرور فترة تنظيم تمتد ل ١٢ شهراً على الاقل, في حال كانت اعادة السداد اطول من الاقساط الربع سنوية.

تعريف التعثر عن السداد

يعتبر البنك أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- من غير المحتمل أن يفي المقترض بالتزاماته الائتمانية بالكامل تجاه البنك دون لجوء إلى البنك لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد).
- يعجز المقترض عن الوفاء بأي من التزاماته الائتمانية المادية تجاه البنك لأكثر من ٩٠ يوماً.
- يكون من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس نظراً لعدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته الائتمانية.

تعتبر السحوبات متأخرة السداد عندما يخالف العميل الحدود الموضوعة أو تقديم حدود أقل عن قيمة المبلغ القائم الحالي.

عند تقييم ما إذا كان المقترض تعثر عن السداد، يأخذ البنك بالاعتبار المؤشرات التالية:

- النوعية – مثل مخالفة مادية للتعهد؛
- الكمية – مثل بيان التأخر عن السداد وعدم تسوية التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للبنك؛ و
- بناءً على المعلومات المقدمة داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

مدخلات على عملية التقييم سواء أداة مالية في حال تعثر عن السداد وقد تختلف أهميتها على مدى الوقت لتعكس التغييرات في الظروف.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان المركز المالي

يتم بيان مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان المركز المالي كما يلي:

- موجودات مالية مُقاسة بالتكلفة المطفأة: على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- عندما تتضمن الأداة المالية بنود مسحوبة وغير مسحوبة، لا يمكن للبنك تحديد خسائر الائتمان المتوقعة لبند التزامات القروض بصورة منفصلة عن الالتزامات الخاصة ببند المسحوب: يقوم البنك بعرض مخصص خسائر ائتمان مجمع لكلا البندين؛ و
- أدوات دين مُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى: لا يتم الاعتراف بمخصص خسائر في بيان المركز المالي نظراً لأن

القيمة الدفترية لتلك الموجودات تمثل قيمتها العادلة. إلا أنه يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن بيان الربح أو الخسارة.

٤-٥ تعريف القيمة العادلة

القيمة العادلة ”هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ

القياس في الأصل أو ، في حالة غيابه ، السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للمجموعة الوصول إليه في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة

للمطلوبات مخاطر عدم الأداء.

عندما يتوفر واحد, تقيس المجموعة القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المعروف في سوق نشط لتلك الأداة. يُنظر إلى السوق على أنه

”نشط“ في حالة إجراء المعاملات المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات بتكرار وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير بشكل مستمر.

إذا لم يكن هناك سعر مدرج في سوق نشط, فإن المجموعة تستخدم تقنيات التقييم التي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. تتضمن تقنية التقييم المختارة جميع العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير المعاملة.

عادة أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي هو عادة سعر المعاملة - أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو

المستلم. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة وأن القيمة العادلة لا يتم إثباتها من خلال

سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام متطابق وليس بناءً على تقنية تقييم التي تعتبر أي مدخلات غير قابلة للملاحظة عليها ذات أهمية بالنسبة للفرق, ثم يتم قياس الأداة المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة, وتعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وسعر المعاملة. بعد ذلك, يتم الاعتراف بهذا الفرق في الربح أو الخسارة على أساس مناسب على مدى عمر الأداة ولكن في موعد لا يتجاوز عندما يكون التقييم مدعومًا بالكامل ببيانات السوق الملحوظة أو يتم إغلاق المعاملة.

القيمة العادلة للالتزام المالي مع ميزة الطلب (على سبيل المثال ، وديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب, مخصومة من التاريخ الأول الذي قد يُطلب فيه دفع المبلغ.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية فترة إعداد التقارير التي حدث خلالها التغيير.

- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية مع شروط عادية والتي يتم المتاجرة بها في أسواق نشطة ذات سيولة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة.
- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (فيما عدا الأدوات المالية المشتقة) يتم تحديدها بناءً على نماذج الأسعار المقبولة بشكل عام وذلك بناءً على التدفق النقدي المخصوم بإستخدام أسعار من معاملات السوق الحالية المنظورة والأسعار المقدمة من وسطاء لأوراق مماثلة.
- يتم إحتساب القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة بناءً على الأسعار المدرجة. وفي حالة عدم وجود هذه الأسعار يتم إستعمال التدفق النقدي المخصوم بالإستناد إلى منحنى العائد المتعلق بها وذلك على فترة الأداة المالية دون الخيار ونماذج تسعير الخيار للأوراق المالية الإختيارية.

٤-٦ إستثمارات عقارية

يتم الاحتفاظ بالإستثمارات العقارية للحصول على إيرادات إيجار و/أو زيادة في قيمتها. تشمل الإستثمارات العقارية تكلفة الشراء الأولي، تطويرات محولة من عقارات قيد التطوير, تكلفة التطويرات اللاحقة والتعديلات على القيمة العادلة. تدرج الإستثمارات العقارية بناءً على تقييم على القيمة العادلة لتلك الإستثمارات كما في نهاية فترة التقرير. يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري من قبل مقيمين مهنيين مستقلين. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية في بيان الارباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي يحدث فيها التغيير.

يتم إيقاف الاعتراف بالإستثمارات العقارية عند استبعادها أو انتهاء استخدامها بشكل نهائي ولا يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي المتحصلات من الاستبعاد والقيمة الدفترية للموجودات ضمن بيان الارباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تم إيقاف الاعتراف بها.

يتم إجراء تحويلات من / إلى العقارات الاستثمارية وذلك فقط عندما يطرأ هناك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من عقار استثماري إلى عقار مشغول من قبل المالك، تكون التكلفة المفترضة للاحتساب اللاحق هي القيمة العادلة في التاريخ الذي تم فيه تغيير الاستخدام. بينما في حال التحويل من العقار المشغول من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة باحتساب هذا العقار وفق لسياسة الممتلكات والالات والمعدات حتى التاريخ الذي تم فيه تغيير الاستخدام.

٤-٧ ممتلكات ومعدات

يتم اظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإستهلاك المتراكم ومخصص إنخفاض القيمة. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرةً بامتلاك الأصل.

يُحتسب الاستهلاك لتنزيل تكلفة أو تقييم الممتلكات والمعدات على أعمارها الإنتاجية المقدّرة، على أساس طريقة القسط الثابت كما يلي:

السنوات	
٢٠ – ٤٠	مباني
٢ – ٦	أثاث ومعدات مكتبية
٣ – ٤	التركيبات، والقواطع والديكورات
٥ – ١٠	التحسينات على العقارات المستأجرة
٣	السيارات

تُدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم قيدها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند على المجموعة ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند قياساً موثوقاً به. ويُحمل بيان الدخل الشامل الموحد بتكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى عند تكبيدها.

يُحتسب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو شطب أي من الممتلكات والمعدات على أساس الفرق ما بين عائدات البيع والقيمة المدرجة بها كما في ذلك التاريخ ويتم تسجيل الربح أو الخسارة الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تُقاس الأعمال الرأسمالية قيد التطوير بسعر التكلفة، ناقصاً أي خسارة متراكمة في انخفاض القيمة. وتشمل تكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، يتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. يبدأ إستهلاك هذه الموجودات عندما تكون الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود منها.

٤-٨ موجودات غير ملموسة تم إمتلاكها بصورة منفصلة

تدرج الموجودات غير الملموسة بالقيمة العادلة بتاريخ الإقتناء خلال عمليات إندماج الأعمال بشكل منفصل عن الشهرة (التي تعتبر تكلفتها).

لاحقاً للقياس المبدئي، يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة والتي تم امتلاكها من خلال اندماج الأعمال بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم الاعتراف بالإطفاء على فترة أعمارها الإنتاجية المقدّرة وفقاً لطريقة القسط الثابت. يتم مراجعة فترة العمر الإنتاجي المقدّر وطريقة الإطفاء في نهاية كل سنة مالية ويتم إحتسابها بتعديل فترة الإطفاء أو طريقته كما هو مناسب ويتم معالجتها كتغيير في التقديرات الحسابية والتي يتم محاسبتها مستقبلياً.

يُحتسب الإطفاء لشطب تكلفة الموجودات غير الملموسة على أعمارها الإنتاجية المقدّرة، على أساس طريقة القسط الثابت كما يلي:

السنوات	
غير محددة	رخصة بنكية
١٠	التأسيس القانوني للشركات في لبنان
١٠	قاعدة العملاء
١٠	شبكة الفروع

٤-٩ انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

تجري المجموعة في نهاية فترة التقرير مراجعة على القيم المدرجة لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة، إن وجدت. في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل محدد، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه.

إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة الناتجة عن الإستخدام، أيهما أعلى. عند تقدير قيمة الأصل الناتجة عن الاستخدام، فان التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل يتم خصمها لقيمتها الحالية بإستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل (أو لوحدة منتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الإنخفاض مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، إلا إذا كان الأصل معاد تقييمه فيتم عندها تسجيل خسائر الإنخفاض كتتنزيل من مخصص إعادة التقييم.

في حالة إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة تتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم إحساب خسائر إنخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد إلا إذا كان الأصل قد تم تسجيله بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة كزيادة في مخصص إعادة التقييم.

٤-١٠ إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا تلغي المجموعة الاعتراف بأي أصل مالي إلا عند انتهاء الحق المتعاقد عليه المتعلق باستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل بصورة جوهرية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية أو تحويلها بصورة جوهرية واستمرت بالسيطرة على الأصل المحولة ملكيته، تقوم المجموعة بالاعتراف بالحصة المحتفظ بها من الأصل المالي والمطلوبات المصاحبة عن المبالغ التي قد تدفعها. إذا احتفظت المجموعة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومزايا الأصل المالي المحولة ملكيته، فتستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي والاعتراف كذلك بالاقتراض المضمون لصافي المبالغ المحصّلة.

في حال إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص الخسائر الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. سوف تنتج أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف نتيجة للفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد ذات الشروط الجديدة. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد تعرض لانخفاض ائتماني في القيمة. ينطبق هذا فقط عندما يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير مقارنة بقيمته الإسمية المعدلة نظراً لوجود مخاطر تعثر عالية والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض متأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عند إيقاف الاعتراف بموجود مالي كامل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية لالموجودات ومجموع مبلغ الاعتبار المستلم و المدين و الربح/الخسارة المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الاخر و المتراكمة في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة، باستثناء الاستثمار في الاسهم المعينة وفقاً لقياس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، حيث لا يتم اعادة تصنيف المكسب/الخسارة المتراكمة التي تم الاعتراف بها سابقا في الدخل الشامل الاخر لاحقا الى بيان الربح او الخسارة الموحدة.

أي ربح/خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالسندات الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لم يتم الإعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند عدم الإعتراف بهذه السندات. أي فوائد في الموجودات المالية المحولة مؤهلة لإلغاء الاعتراف التي تم إنشاؤها أو الإحتفاظ بها من قبل المجموعة يتم الإعتراف بها كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

٤-١١ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد، وذلك فقط عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني ملزم بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي المبلغ عندما تجيز معايير التقارير المالية الدولية ذلك، أو فيما يتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول في المجموعة.

تعتبر المجموعة طرفاً في عدد من الترتيبات، بما في ذلك اتفاقيات التسوية الرئيسية، والتي تمنحها الحق في مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ولكن عندما لا يكون لديها النية لتسوية المبالغ على أساس صافي المبلغ أو بصورة متزامنة وبالتالي يتم عرض الموجودات والمطلوبات المعنية على أساس إجمالي المبلغ.

٤-١٢ أصول مستحوذ عليها مقابل سداد ديون

غالباً، تؤول ملكية عقارات وضمانات أخرى للمجموعة كتسوية لبعض القروض والسلف. تدرج هذه العقارات والضمانات على أساس صافي القيمة القابلة للتحويل للقروض والسلف أو القيمة العادلة لتلك الموجودات عند تاريخ الحصول عليها، لاحقًا ، يتم قياس العقارات بقيمة الشراء ناقصًا خسائر انخفاض القيمة ، إن وجدت. أيهما أقل. يتم ادراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد وكذلك الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييمها ضمن بيان الارباح أو الخسائر الموحد.

٤-١٣ الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتغير قيمتها تبعاً لإعتبارات متغيرة والتي لا تتطلب استثماراً مبدئياً أو استثماراً صغيراً ويتم سدادها في تاريخ مستقبلي.

تبرم المجموعة معاملات متنوعة لأدوات مالية مشتقة لإدارة التعرضات المتعلقة بمخاطر صرف العملات الأجنبية، وتتضمن عقود مقايضة أسعار الفائدة و عقود عملة أجنبية آجلة ومقايضات أسعار عملة.

تدرج جميع المشتقات التي تحمل قيم عادلة موجبة ضمن الموجودات بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة ضمن المطلوبات. يتم الحصول عادةً على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير المعترف بها حسبما هو مناسب.

تحوط المحاسبة

يجوز للبنك تحديد اصل أو التزام معترف به، التزام شركة، توقعات معاملة محتملة للغاية، أو صافي استثمار عملية أجنبية في علاقة محاسبة تحوط رسمية مع مشتق تم إدخاله لإدارة مخاطر أسعار الفائدة و/أو مخاطر الصرف الأجنبي الموجودة في البند المحوط. يواصل البنك تطبيق متطلبات محاسبة التحوط للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ للأدوات المالية: الاعتراف و القياس.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف المجموعة معاملات التحوط إلى فئتين: (أ) معاملات تحوط القيمة العادلة والذي يوفر تحوط لتعرضات التغيرات في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات مثبتة ومعترف بها، (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية والذي يوفر تحوط لتعرضات تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة ستؤثر على صافي الدخل المستقبلي المصرح به.

إن شروط محاسبة التحوط تتطلب أن يكون متوقعاً أن يكون التحوط فعّال بصورة عالية، أي أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من الأداة المتحوط بها تقوم بفعالية بمقابلة التغيرات في البند المتحوط له وأن يكون قياسها موثوق. عند بدأ التحوط، يتم تثبيت غرض إدارة الخطر وإستراتيجيته وتحديد الأداة المستعملة والبند المتحوط له وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام المجموعة بتقييم فعالية علاقة التحوط. ويتم لاحقاً تقييم التحوط والتأكد بأنه تحوط فعّال بصورة مستمرة.

تحوطات القيمة العادلة

إذا كانت علاقة التحوط قد حددت كتحوط للقيمة العادلة، يتم تعديل البند المتحوط له للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها. إن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس كلٍ من الأداة المشتقة والبند المتحوط له يتم الاعتراف بها في بيان الدخل أوالخسارة الموحد. إن تعديلات القيمة العادلة المتعلقة بالأداة المشتقة يتم تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له في بيان الدخل أوالخسارة الموحد. إن أية عدم فعالية سيتم أيضاً تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له في بيان الدخل أوالخسارة الموحد. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة، أو تم بيعها أو إنهاؤها أو إستخدامها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة تحوطات القيمة العادلة أو تم إلغاء تحديدها يتم وقف إستخدام محاسبة التحوط. يتم إطفاء أية تعديلات حتى هذه النقطة، لبند متحوط له والتي يتم بموجبها إستعمال طريقة الفائدة الفعّالة في بيان الدخل أوالخسارة الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعال المعاد احتسابه على مدار الفترة حتى انتهاء صلاحيتها.

تحوطات التدفقات النقدية

يتم الاعتراف بالجزء الفعّال للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة التي تم تحديدها وتأهيلها كتحوطات للتدفقات النقدية ضمن إحتياطي تحوطات التدفقات النقدية في حقوق الملكية. ويتم الاعتراف مباشرةً بأية أرباح وخسائر للجزء غير الفعّال في بيان الارباح أو الخسائر الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. إن المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل الارباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له على الربح أو الخسارة، ولكن عندما ينتج عن المعاملة المقدّرة المتحوط لها الاعتراف بأصل أو مطلوب غير مالي، فيتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم تأجيلها سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية وإدراجها ضمن القياس المبدئي لتكلفة الأصل أو المطلوب.

إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة أو تم بيعها أو إنهاؤها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة التحوط، فيتم إبقاء الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية حتى يتم الاعتراف بالمعاملة المقدّرة وذلك في حالات كونها أصل غير مالي أو مطلوب غير مالي أو حتى تؤثر المعاملة المقدّرة على بيان الدخل أوالخسارة الموحد. إذا كان متوقعاً أن لا تتم المعاملة المقدّرة فيتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الارباح أو الخسائر الموحد مباشرةً وتصنف كإيرادات/ خسائر تجارية.

الأدوات المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط

يتم الاعتراف بكافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط مباشرةً في بيان الارباح أو الخسائر الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالإشتراك مع أدوات مالية محددة في القيمة العادلة يتم ضمها ضمن صافي دخل الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة ضمن الإيرادات / والخسائر الأخرى غير الخاضعة للفائدة.

إن المشتقات المدمجة في أدوات مالية أخرى أو في عقود مضيفة غير مالية يتم معالجتها كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها وصفاتها غير ذي صلة وثيقة بمخاطر وصفات العقد المضيف وحيث لا يتم إدراج العقد المضيف بالقيمة العادلة وإدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الارباح أو الخسائر الموحد.

٤-١٤ مطلوبات مالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية ”بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر“ أو ”بالتكلفة المطفأة“. تقوم المجموعة بالاعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية مثل الودائع وسندات الدين المصدرة في التاريخ الذي تنشأ فيه. ويتم مبدئيا الاعتراف بكافة المطلوبات المالية الاخرى (بما في ذلك المطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) في التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاحتفاظ بالالتزام المالي لغرض المتاجرة أو يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ويتم قياسه بالقيمة العادلة. يتم التحديد عند الاعتراف المبدئي ولا يتم إعادة التقييم.

يتم بيان المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، بحيث يتم الاعتراف بأي أرباح/ خسائر ناتجة من إعادة القياس ضمن الأرباح أو الخسائر إلى المدى التي لا تشكل جزء من علاقة تحوط مصنفة. يشمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد أي فائدة مدفوعة على الالتزام المالي.

إلا أنه، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بقيمة التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي والمنسوبة إلى التغييرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام، ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، ما لم يترتب على الاعتراف بتأثير التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، وجود أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للالتزام في الأرباح أو الخسائر. إن التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المالي والمعترف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد؛ ويتم بدلاً من ذلك، تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى سيؤدي إلى وجود أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت تتوقع أن يتم مقاصة آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال التغير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم هذا التحديد عند الاعتراف المبدئي.

يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للطريقة المحددة في الإيضاح رقم ٤٠.

قامت المجموعة بتعيين بعض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة في أي من الحالات التالية:

- يتم إدارة، تقييم و تقرير المطلوبات داخلياً على أساس القيمة العادلة؛ أو
- يزيل التعيين أو يقلل بشكل كبير من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ خلاف ذلك.

المطلوبات المالية بالقيمة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة، ويتم الاعتراف بمصاريف الفوائد على أساس العائد الفعال. كما يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى بما فيها القروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة.

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوب المالي أو، إن كان مناسباً، عبر فترة أقصر.

إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الإعتراف بالموجودات المالية عندما، وفقط عندما، تتم تسوية التزامات المجموعة أو يتم إلغاؤها أو إنهاؤها.

٤-١٥ ودائع العملاء

يتم قياس ودائع العملاء مبدئياً بالقيمة العادلة والتي هي عادةً المبالغ المستلمة بعد تنزيل تكاليف المعاملة المباشرة المتكبدة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

٤-١٦ اندماج الأعمال

يتم تسجيل الإستحواذ على شركات تابعة وأعمال بإستخدام طريقة الشراء المحاسبي. يتم قياس تكلفة الشراء بإجمالي القيم العادلة كما في تاريخ مبادلة الموجودات الممنوحة والمطلوبات المتكبدة أو المتحملة وأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة المتعلقة بإندماج الأعمال. إن الأصول المحددة والمطلوبات المتحملة والإلتزامات المحتملة والتي تتوافق مع شروط الاعتراف المنصوص عليها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ إندماج الأعمال يتم الاعتراف بها بقيمتها العادلة بتاريخ الشراء باستثناء الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات للإستبعاد) المصنفة كموجودات متاحة للبيع

(وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ موجودات غير متداولة متاحة للبيع وعمليات متوقفة) والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة ناقص تكلفة البيع.

إن الشهرة الناتجة عن الشراء يتم تسجيلها كأصل وقياسها مبدئياً بالتكلفة والتي تمثل زيادة التكلفة لإندماج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة المشتراة والمطلوبات والمطلوبات الطارئة والتي تم تسجيلها. وإذا كانت حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والمطلوبات الطارئة للمنشأة المشتراة عند إعادة قياسها تزيد عن تكلفة إندماج الأعمال فيتم الاعتراف بالزيادة مباشرةً في بيان الأرباح والخسائر الموحد.

إن حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في المنشأة المشتراة يتم مبدئياً قياسها بمعدل حصة الأطراف غير المسيطرة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة المسجلة.

٤-١٧ الشهرة التجارية

يتم تسجيل الشهرة مبدئياً كأصل على أساس التكلفة، ومن ثم يتم قياسها على أساس التكلفة ناقصاً أية خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. لأغراض إختبار إنخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المنتجة للنقد في المجموعة والتي يتوقع إستفادتها من عملية الاندماج. يتم إجراء إختبار سنوي لإنخفاض القيمة للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها أو على فترات أكثر تقارباً إذا وجد ما يشير إلى إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية لها يتم تحميل خسارة الإنخفاض أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الأصول الأخرى للوحدة بشكل متناسب مع القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. إن خسائر إنخفاض القيمة المسجلة للشهرة لا يمكن عكسها في فترات لاحقة.

٤-١٨ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها غير المواطنين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. يتم احتساب هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم تكوين مخصصات للتكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

تساهم المجموعة في مخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

٤-١٩ المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يُطلب من المجموعة تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في تاريخ التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. حيث تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع إسترداد جميع المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات مع طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

إن المطلوبات الطارئة التي تضم بعض الضمانات وخطابات الإعتماد المحفوظة كرهن هي إلتزامات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة المجموعة. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات الطارئة في البيانات المالية الموحدة بل يتم بيانها في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة.

٤-٢٠ القبولات

تظهر أوراق القبول عندما يكون البنك ملزماً بالدفع مقابل مستندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. تحدد أوراق القبول المبلغ المالي والتاريخ واسم الشخص المستفيد. بعد القبول تصبح الأداة التزام غير مشروط (كميالة لأجل) للبنك ولذلك تثبت كالتزام مالي في بيان المركز

المالي الموحد ويثبت الحق التعاقدي المقابل للتسديد من العميل كأصل مالي.

يتم تسجيل القبولات بحسب معيار المحاسبة الدولية رقم ٩ لإعداد التقارير المالية- الأدوات المالية ويستمبر تسجيل القبولات ضمن بيان المركز المالي الموحد كمطلوبات مالية بالحق التعاقدي بالإسترداد من العميل كموجودات مالية.

يتم الاعتراف بالقبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدي للسداد من العملاء كموجودات مالية. ولذلك فإن الإلتزامات المتعلقة بأوراق القبول قد تم إحتسابها كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

٢١-٤ الضمانات المالية

إن الضمانات المالية هي عقود تقتضي من المجموعة أن تقوم بأداء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل جهة محددة في أداء الدفعات عند استحقاقها وفقاً لأحكام وشروط العقد.

يتم إدراج الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، والتي تمثل الأقساط المستلمة عند الإصدار. يتم إطفاء القسط المستلم على مدى عمر الكفالات المالية. إن مطلوبات الضمانات (القيمة الإسمية) يتم تسجيلها لاحقاً بالقيمة المطفأة، أو القيمة الحالية لأي دفعات متوقعة (عندما تصبح الدفعة تحت الكفالة محتملة) أيهما أعلى.

٢٢-٤ عقود الإيجار

قامت المجموعة بتطبيق المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام منهجية معدلة بأثر رجعي.

تقوم المجموعة في بداية العقد بتحديد ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن عقد إيجار. يعتبر العقد، أو يتضمن، عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تقوم المجموعة باستخدام تعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يتم تطبيق هذه السياسة على العقود المبرمة (أو المعدلة) في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

(١) المجموعة بصفتها مستأجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجار حسب أسعارها المستقلة نسبياً. إلا أنه، بالنسبة لعقود إيجار الفروع والمكاتب، قررت المجموعة عدم فصل العناصر غير الإيجارية واحتساب العناصر الإيجارية وغير الإيجارية كعنصر إيجاري واحد.

تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، التي تتضمن القيمة المبدئية لالتزام الإيجار المعدلة بناء على دفعات الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية الإيجار، مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها وتقدير تكاليف فك وإزالة أي تحسينات تم إجراؤها على الفروع أو المكاتب.

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك لأصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية الإيجار حتى نهاية فترة الإيجار. علاوة على ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بناءً على خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديله بناء على بعض عمليات إعادة القياس لالتزام الإيجار.

يتم مبدئياً قياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء العقد، مخضومة باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد ذلك المعدل بصورة موثوقة، يتم استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمجموعة. تستخدم المجموعة بشكل عام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي للمستأجرين المطبق على التزامات الإيجار المعترف بها في بيان المركز المالي هو ٤,٢٣ ٪ (٢٠١٩: ٤,٢٣ ٪).

تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي لها من خلال تحليل قروضها من المصادر الخارجية المختلفة وإجراء بعض التعديلات لبيان فترات الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة الجوهرية؛ دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والتي يتم قياسها بصورة مبدئية باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ بداية عقد الإيجار؛ المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تتأكد المجموعة بشكل معقول من ممارسته، ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختياري إذا كانت المجموعة متأكدة بشكل معقول من استخدام خيار التمديد، وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغيير في أحد المؤشرات أو المعدلات، أو تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستقوم بممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو كان هناك تعديل في دفعات الإيجار الثابتة الجوهرية.

عندما تتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم في المقابل تعديل القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن 'الممتلكات والمعدات' والتزامات الإيجار ضمن 'المطلوبات الأخرى' في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة وعقود الإيجار قصيرة الأجل، بما في ذلك عقود إيجار معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بتلك العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

(٢) المجموعة بصفتها مؤجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجارية حسب أسعارها المستقلة نسبياً.

عندما تكون المجموعة هي المؤجر، تقوم عند بدء عقد الإيجار بتحديد ما إذا كان عقد الإيجار يمثل عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد من عقود الإيجار، تقوم المجموعة بإجراء تقييم عام حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل بشكل فعلي كافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل ذات الصلة. في هذه الحالة، يكون عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي؛ وخلاف ذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. ضمن إطار هذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان الإيجار يخص الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

٢٣-٤ الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

٢٣-٤-١ إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم الاعتراف بايرادات الفائدة ومصروفات الفائدة في بيان الارباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتمثل معدل الفائدة الفعلي في المعدل الذي يتم بموجبه خصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدره على مدى الأعمار التوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية (أو، حيثما أمكن، على فترة أقصر) الى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة كافة الشروط التعاقدية المتعلقة بالاداء المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

تتضمن عملية احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشتمل تكاليف المعاملة على التكاليف الإضافية المنسوبة بصورة مباشرة الى حيازة أو إصدار موجودات أو مطلوبات مالية.

معدل الفائدة الفعلي

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن ”معدل الفائدة الفعلي“ يمثل المعدل الذي يتم بموجبه خصم الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي؛ أو

- التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية، باستثناء الموجودات التي تم شراؤها أو التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة منذ نشأتها، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الوضع بالاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية، باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة. أما بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة منذ نشأتها، فيتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرةً لإصدار أو الاستحواذ على موجودات أو مطلوبات مالية.

احتساب ومصروفات إيرادات الفائدة

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (في حال لم يتعرض الأصل لانخفاض ائتماني في القيمة) أو يتم تطبيقه على التكلفة المطفأة للالتزام المالي. تتم مراجعة معدل الفائدة الفعلي نتيجةً لإعادة تقييم التدفقات النقدية للأدوات المعرضة للتقلبات في الأسعار بشكل دوري لتعكس التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم أيضاً تعديل معدل الفائدة الفعلي مقابل تعديلات التحوط في القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إطفاء تعديل التحوط.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. في حال لم يعد الأصل المالي منخفض ائتمانياً، يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة إلى الإجمالي الأساسي.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة عند الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي. لا يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة إلى الإجمالي الأساسي حتى إذا تحسنت مخاطر ائتمان الأصل.

٢٠٢٣-٢٠٢٤ الرسوم والعمولات

يتم اكتساب إيرادات الرسوم التي لا تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية من عدة خدمات تقدمها المجموعة لعملائها ويتم احتسابها وفقاً للمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ”الإيرادات من العقود مع العملاء. وفقاً لهذا المعيار تقوم المجموعة بقياس إيرادات الرسوم على أساس الثمن المحدد في العقد مع العميل باستثناء المبالغ المحصلة بالإنابة عن أطراف أخرى. تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما يتم تحويل السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل.

في حال نتج عن عقد مع عميل الاعتراف بأداة مالية في البيانات المالية للمجموعة، من الممكن أن يقع ذلك جزئياً ضمن نطاق المعيار رقم ٩ والمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير المالية لإعداد التقارير المالية لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يقع ضمن نطاق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبعد ذلك تقوم المجموعة بتطبيق المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الجزء المتبقي من العقد.

يتم احتساب إيرادات الرسوم كما يلي:

• يتم الاعتراف بالإيرادات التي يتم الحصول عليها من تنفيذ أعمال هامة، كإيرادات عندما يتم إنجاز هذه الأعمال (على سبيل المثال الرسوم الناتجة من التفاوض أو المشاركة في تفاض بشأن معاملة خاصة بطرف آخر، مثل الترتيب الخاص بالاستحواذ على أسهم أو سندات أخرى)؛

• يتم الاعتراف بالإيرادات التي يتم الحصول عليها من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم هذه الخدمات (على سبيل المثال، إدارة الموجودات، وأتعاب إدارة المحفظة والاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى)؛ و

• يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات الأخرى عندما يتم تقديم أو استلام الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي (على سبيل

المثال، بعض رسوم الإلتزام بقرض محدد) و يتم تقييدها ضمن ”إيرادات الفائدة“

٤-٢٣-٣ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر عند ثبوت حق المجموعة في إستلام الإيرادات. وعادة ما يكون ذلك التاريخ هو تاريخ إعلان توزيعات الأرباح بالنسبة لسندات الملكية.

عرض

ايرادات الفوائدالتي تم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية الواردة في بيان الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الاخر تتضمن:

• الفائدة على الموجودات و المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

• الفائدة على ادوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

• الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحويلات التدفقات النقدية للتغيرات في التدفقات النقدية ذات الفائدة, في نفس الفترة حيث تؤثر التدفقات النقدية المغطاة على ايرادات\مصروفات الفوائد ;و

• الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة كتحوطات للقيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة

ايرادات الفوائد الاخرى الواردة في بيان الارباح و الخسائر و في الدخل الشامل الاخر تتضمن ايرادات الفوئد على عقود التأجير التمويلي.

مدفوعات الفوائد الواردة في بيان الارباح و الخسائر و الدخل الشامل الاخر تتضمن:

• المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلف المطفأة ;و

• الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحويلات التدفقات النقدية للتنوع في التدفقات النقدية ذات الفائدة, في نفس الفترة حيث تؤثر التدفقات النقدية المغطاة على ايرادات\مصروفات الفوائد

ايرادات و مدفوعات الفوائد على جميع موجودات و مطلوبات التداول تم اعتبارها عرضية للمبادلات التجارية للمجموعة و تم تقديمها مع

جميع التغيرات الاخرى في القيمة العادلة لاصول و مطلوبات المتاجرة في صافي دخل التداول.

ايرادات و مدفوعات الفوائد على جميع الموجودات و المطلوبات المالية الاخرى المدرجة بالقيمة العادلة للارباح والخسائر تم عرضها في صافي الدخل من الادوات المالية الاخرى بالقيمة العادلة للارباح و الخسائر.

٤-٢٤ العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالعملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها طبقاً للتكلفة التاريخية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة الأولي. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بقيمتها العادلة على أساس أسعار الصرف السائدة عند تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج أي فروقات تحويل العملة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمكونات أسعار صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل أوالخسارة الموحد، أما بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم الاعتراف بمكونات أسعار صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالعملات الاجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد أرباح أو خسائر أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي ويتم قيدها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٢٥-٤ المعاملات الأجنبية

مجموعة شركات

يتم ترجمة النتائج والمركز المالي للعمليات الأجنبية التي لها عملة وظيفية مختلفة عن عملة العرض للمجموعة إلى عملة عرض المجموعة على النحو التالي:

- يتم ترجمة الموجودات و المطلوبات (بما في ذلك الشهرة والموجودات الغير الملموسة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن الاقتناء) بسعر الإغلاق في تاريخ التقرير
- يتم تحويل الإيرادات والمصروفات بمتوسط أسعار الصرف لكل شهر. و
- يتم احتساب جميع فروق العملات الأجنبية الناتجة مباشرة في مكون منفصل من الدخل الشامل الآخر ، باعتباره احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمجموعة.

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملات الوظيفية لكيانات المجموعة المعنية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات (في بعض الحالات، يتم استخدام سعر يقارب السعر الفعلي في تاريخ المعاملات ، على سبيل المثال متوسط سعر شهر). يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية مثل هذه المعاملة و ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف في نهاية السنة، في الربح أو الخسارة (باستثناء عندما يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر كجزء من تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة وصافي تحوطات الاستثمار).

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ، ويتم تحويل الأصول والمطلوبات التي تم قياسها بالقيمة العادلة بسعر الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم احتساب فروق أسعار الصرف على البنود غير النقدية على أساس تصنيف البنود الأساسية.

يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على الأسهم (الدين) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في القيمة العادلة من خلال احتياطي الدخل الشامل الآخر (إيرادات المتاجرة) في حين أن فروق الصرف على الأسهم (الدين) المصنفة على أنها محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح يتم تسجيل أو خسارة كجزء من الإيرادات الأخرى (إيرادات التداول) في الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بأرباح وخسائر العملات الأجنبية على القروض بين شركات المجموعة في الربح أو الخسارة باستثناء الحالات التي يكون فيها سداد القرض غير مخطط ولا يحتمل حدوثه في المستقبل المنظور. في هذه الحالات ، يتم الاعتراف بأرباح وخسائر العملات الأجنبية في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمجموعة.

يتم ترجمة النتائج والتدفقات النقدية والمركز المالي لكيانات المجموعة التي يتم المحاسبة عنها على أنها كيانات تعمل في اقتصادات ذات معدلات تضخم مرتفعة والتي لها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض للمجموعة إلى عملة العرض للشركة الأساسية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. يتم عرض مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية على عملة أجنبية ذات تضخم مرتفع في الدخل الشامل الآخر.

الشركات التابعة في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع

يتم تعديل النتائج والمركز المالي لمنشآت المجموعة التي تكون عملاتها الوظيفية هي عملات الاقتصادات ذات التضخم المرتفع من حيث وحدة القياس في نهاية سنة التقرير باتباع نهج التكلفة التاريخية.

ومع ذلك ، نظرًا لأن عملة العرض للمجموعة هي عملة اقتصاد غير شديد التضخم ، لا يتم تعديل المبالغ المقارنة للتغيرات في المؤشر في

السنة الحالية. يتم إثبات الفروق بين هذه المبالغ المقارنة والتضخم المرتفع للسنة الحالية المعدلة مباشرة في حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات غير النقدية لتعكس التغير في مؤشر الأسعار العام من تاريخ الاستحواذ إلى نهاية السنة المالية. عند التطبيق الأولي للتضخم المرتفع، يتم الاعتراف بأرباح وخسائر السنة السابقة مباشرة في حقوق الملكية. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من صافي المركز النقدي في الربح أو الخسارة. يتم إعادة بيان جميع البنود المعترف بها في بيان الدخل من خلال تطبيق التغيير في مؤشر الأسعار العام من التواريخ التي تم فيها اكتساب أو تكبد بنود الدخل والمصروفات في البداية.

في بداية السنة الأولى من التطبيق، يتم إعادة بيان مكونات حقوق الملكية، باستثناء الأرباح المحتجزة، من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام من تواريخ المساهمة بالمكونات أو ظهورها بطريقة أخرى. يتم الاعتراف بهذه التعديلات مباشرة في حقوق الملكية كتعديل على الأرباح المحتجزة الافتتاحية. يتم اشتقاق الأرباح المحتجزة المعاد بيانها من جميع المبالغ الأخرى في بيان المركز المالي المعاد بيانه. في نهاية السنة الأولى وفي السنوات اللاحقة، يتم إعادة بيان جميع مكونات حقوق الملكية من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام من بداية السنة أو تاريخ المساهمة، إذا كان لاحقًا. يتم التعبير عن جميع البنود في قائمة التدفقات النقدية من حيث مؤشر الأسعار العام في نهاية السنة المشمولة بالتقرير. تم التعبير عن النتائج والتدفقات النقدية والمركز المالي للشركات التابعة للمجموعة والتي تم تصنيفها على أنها ذات معدل تضخم مرتفع من حيث وحدة القياس الجارية في تاريخ التقرير. لمزيد من التفاصيل، راجع إيضاح ٤٦.

أعلنت فرقة العمل المعنية بالممارسات الدولية التابعة لمركز جودة التدقيق في وثيقة المناقشة الخاصة بها في اجتماع ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠ لبنان كواحد من البلدان التي تجاوزت معدلات التضخم التراكمية لثلاث سنوات ١٠٠٪. بالإضافة إلى ذلك، بتطبيق معلومات صندوق النقد الدولي ا لشهر أكتوبر ٢٠٢٠ والمؤشرات المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩، اعتُبر الاقتصاد اللبناني تضخمًا مرتفعًا خلال عام ٢٠٢٠. وفقًا لذلك، تم التعبير عن النتائج والمركز المالي للشركة التابعة للمجموعة. بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. بناءً على وحدة القياس الحالية في تاريخ التقرير. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤٦.

٢٦-٤ الموجودات الائتمانية

تعمل المجموعة بصفة أمين/ مدير أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بصفة أمين بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛ حيث أنها ليست موجودات المجموعة.

٢٧-٤ الضرائب

يتم رصد مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة المترتبة على النتائج التشغيلية لشركات تابعة خارجية وفقًا للتشريعات المالية المطبقة في الدول التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها.

٢٨-٤ الضرائب الحالية

تستند الضريبة المستحقة الحالية على الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح الوارد في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد بسبب بنود الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في السنوات الأخرى والبنود التي لا تخضع للخصم أو الضريبة مطلقاً.

٢٩-٤ الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة والأوعية الضريبية المقابلة المستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة. ويتم عامةً الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

ويتم الاعتراف عادةً بالموجودات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم إلى المدى الذي يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة القابلة للخصم. لا يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كانت الفروقات المؤقتة تنشأ عن الشهرة التجارية أو من الاعتراف المبدئي (بخلاف حالات دمج الأعمال) بالموجودات والمطلوبات الأخرى في معاملة لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة أو الربح المحاسبي.

يتم الاعتراف بمطلوبات الضريبة المؤجلة للفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة باستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والحصص في الائتلافات المشتركة، إلا إذا كانت المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ويكون من المرجح ألا يتم عكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور. ويتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم تخفيضها إلى المدى الذي لا يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية تتيح استرداد كل أو جزء من الأصل.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من الإدارة إجراء التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. ومن الضروري أن تعتمد هذه التقديرات على إفتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات متغيرة من الأحكام والشكوك وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف نظراً للتغيرات المستقبلية في تلك التقديرات.

٥ استخدام التقديرات والأحكام

١-٥ أحكام هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

وبصورة محددة، فإنه يتطلب من الإدارة وضع أحكام جديدة بالاعتبار فيما يتعلق بما يلي:

تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت البنود التعاقدية الخاصة بالأصل، تعد فقط دفعات للمبلغ الأصلي فائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

تقييم نموذج الاعمال: يعتمد تصنيف و قياس الموجودات المالية على نتائج المدفوعات من المبدئ و الفائدة فقط و على اختبار نموذج الاعمال. حدد المجموعة نموذج العمل على مستوى يعكس كيفية ادارة مجموعة الاصول الملية معا لتحقيق هدف اعمال معين. يشمل هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الادلة ذات الصلة، بما في ذلك كيفية تقييم اداء اموجودات و قياس ادائها، و المخاطر التي تؤثر على اداء اشركة، و كيف يتم ادهرتها و كيف تيم تعويض مديري الاصول. تقوم المجموعة بمراقبة الموجودات المالية لمقاس بالتكلفة المطفاً أو القيم العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر و التي يتم استيعادها قبل تاريخ استحقاقها لفهم سبب التخلص منها و ما اذا كان الاسباب متفقة مع الهدف الاعمال التي تم الاحتفاظ بالاصل لاجلها. تعتبر المراقبة جزء من الاستمرارية المستسر للمجموعة فيما اذا كان نموذج الاعمال التي تم الاحتفاظ بالاصول لاجله مبتقي مناسباً و اذا لم يكن مناسباًو ما اذا كان هناك تغير في نموذج الاعال و بالتالي تغييراً مستقبلياً بتصنيف تلك الموجودات.

الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

كما هو موضح في الإيضاح ٤,٤,٣، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصصات تعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ١، أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ إذا زادت مخاطر الائتمان المتعلقة به بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما يشكل زيادة كبيرة في خسائر الائتمان. لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل مالي قد زادت بصورة جوهرية، تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات الاستشرافية الكمية والنوعية المعقولة والموثوقة.

تكوين مجموعات من الموجودات المالية ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس التجميع، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. راجع الإيضاح ٤,٤,٣ حول تفاصيل الخصائص التي يتم اعتبارها في هذا الحكم. تراقب المجموعة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم استمرارية تشابهها. يعتبر ذلك مطلوباً لغرض التأكد من وجود إعادة تصنيف ملائمة للموجودات في حال تغيرت خصائص مخاطر الائتمان. ومن المحتمل أن ينتج عن ذلك محافظ استثمارية جديدة يتم إنشاؤها أو موجودات يتم انتقالها لمحفظة استثمارية حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان لتلك المجموعة من الموجودات. تعتبر إعادة تصنيف المحافظ الاستثمارية والانتقال بينها

شائعة أكثر عندما يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما يتم عكس تلك الزيادة الجوهرية) حيث تنتقل الموجودات من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، أو بالعكس، ولكن من الممكن أن يحدث ذلك أيضاً بين المحافظ التي يستمر قياسها على نفس أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى عمر الأداة المالية ولكن يتغير مقدار خسائر الائتمان المتوقعة بسبب تغير خسائر الائتمان الخاصة بالمحفظة.

النماذج والافتراضات المستخدمة

تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات متنوعة لقياس القيمة العادلة لموجوداتها المالية ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الأحكام لتحديد النموذج الأكثر ملائمة لكل نوع من الموجودات ولتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالعوامل الأساسية لمخاطر الائتمان. راجع أيضاً الإيضاح ٤,٤,٣ لمزيد من التفاصيل حول مخاطر الائتمان المتوقعة.

انخفاض قيمة الموجودات و الشهرة

تقوم المجموعة بتقييم تاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصل ما قد تتخفص قيمته. في حالة وجود أي مؤشر، أو عندما يكون اختبار إنخفاض القيمة السنوي للأصل مطلوبًا، تقوم المجموعة بتقدير الأصول القابلة للاسترداد. المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو أعلى تكلفة الأصول أو القيمة العادلة لوحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع و قيمتها المستخدمة.

عند تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل. في تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم إستخدام نموذج التقييم المناسب. إن هذه الحسابات مدعومة بمؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

تضخم مرتفع

تمارس المجموعة أحكامًا هامة في تحديد بداية التضخم المرتفع فيما يتعلق بعملياتها في لبنان. تؤخذ في الاعتبار الخصائص المختلفة للبيئة الاقتصادية في لبنان. تشمل هذه الخصائص، لا يقتصر على، على سبيل المثال ما إذا كان:

- يفضل عامة السكان الاحتفاظ بثروتهم في شكل أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبيًا ؛
- يتم تحديد الأسعار بعملة أجنبية مستقرة نسبيًا ؛
- تأخذ أسعار البيع أو الشراء الخسائر المتوقعة في القوة الشرائية خلال فترة ائتمان قصيرة في الاعتبار ؛
- الأسعار مرتبطة بمؤشر أسعار ؛ و
- معدل التضخم التراكمي على مدى ثلاث سنوات يقترب أو يتجاوز ١٠٠٪.

سعر الليرة اللبنانية

أدى الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان، وصعوبة الوصول إلى العملات الأجنبية، إلى ظهور سوق موازية للربط الرسمي حيث ارتفع سعر الوصول إلى العملات الأجنبية ، بانحرافًا كبيرًا عن الربط الرسمي البالغ ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع غير منضبط في الأسعار أدى إلى ارتفاع التضخم وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك.

ظهرت العديد من أسعار الصرف التي تختلف اختلافًا كبيرًا فيما بينها وبين سعر الصرف الرسمي (راجع الملاحظة ٤٦). في غياب أي تصريح رسمي من مصرف لبنان ، اختارت الإدارة استخدام سعر الصرف الرسمي لتحويل البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل لإدراجها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٥-٢ المصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقديرات

فيما يلي المصادر الرئيسية للتقديرات المستخدمة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة:

- وضع عدد من السيناريوهات الاستشرافية والاحتمالات المتعلقة بها لكل نوع من المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات الاستشرافية ذات الصلة بكل سيناريو: عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة تستخدم المجموعة المعلومات الاستشرافية المعقولة والموثوقة التي تستند إلى

الافتراضات حول التغيرات المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر تلك العوامل على بعضها البعض.

• احتمالية التعثر: تشكل مدخلاً رئيسياً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتمثل احتمالية التعثر في تقدير احتمالية التعثر على مدى فترة زمنية معينة، تضمن عملية التقدير المعلومات السابقة والافتراضات والتوقعات حول الظروف المستقبلية.

• الخسارة المحتملة عند التعثر: يتمثل في تقدير الخسارة المترتبة على حدوث حالة تعثر. تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي كان المقرض يتوقع الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتحسينات الائتمانية الأساسية.

• قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم: عند قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي، تستخدم المجموعة معطيات السوق الملحوظة قدر الإمكان. عندما لا تكون المدخلات ضمن المستوى ١ متاحة، تستخدم المجموعة نماذج التقييم لتحديد القيمة العادلة لأدواتها المالية. راجع الإيضاح ٤٣ لمزيد من التفاصيل حول قياس القيمة العادلة.

• يعتمد تحديد التزام عقد الإيجار للمجموعة على افتراضات معينة ، بما في ذلك اختيار معدل الخصم المناسب. يعتبر تحديد معدل الخصم مصدرًا رئيسيًا لعدم التأكد من التقدير حيث أن التغيرات الصغيرة نسبيًا في معدل الخصم قد يكون لها تأثير كبير على القيم الدفترية لالتزامات الإيجار وحق استخدام الأصل.

٦ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

(أ) فيما يلي تحليل النقد والأرصدة للمجموعة لدى بنوك مركزية:

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١٦٣,٧٦٨	٧٢,١٠٥	نقد في الصندوق
١,١٢٨,٢٦٦	١,٠٨٤,٨٥١	ودائع قانونية (إيضاح ٦,١)
٣,٧٢٠,٥٦٢	٢,٤٦٤,٦٤٦	حسابات جارية
١,٢٣١,٦١١	٢,٥٢٨,١٢٣	شهادات إيداع
٦,٣٤٤,٢٠٧	٦,١٤٩,٧٢٥	
(٧١٠,١٠٨)	(٢٩٧,٧٣١)	خسائر ائتمانية متوقعة بما في ذلك مخصصات زائدة
<u>٥,٥٣٤,٠٩٩</u>	<u>٥,٨٥١,٩٩٤</u>	

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للنقد والأرصدة لدى بنوك مركزية:

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٤,٠٥٦,٦٣٠	٢,٦٤٨,٤٠٨	بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
٢,١٨٧,٥٧٧	٣,٥٠١,٣١٧	بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
٦,٣٤٤,٢٠٧	٦,١٤٩,٧٢٥	
(٧١٠,١٠٨)	(٢٩٧,٧٣١)	خسائر ائتمانية متوقعة بما في ذلك مخصصات زائدة
<u>٥,٥٣٤,٠٩٩</u>	<u>٥,٨٥١,٩٩٤</u>	

٦,١ يتطلب من المجموعة الاحتفاظ باحتياطيات إلزامية لدى بنوك مركزية مختلفة وذلك كحسابات تحت الطلب، ودائع لأجل وودائع أخرى حسب المتطلبات الإلزامية. إن الاحتياطيات الإلزامية لدى البنوك المركزية غير متوفرة لتمويل العمليات اليومية للمجموعة. ومع ذلك، وافق المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب البلاغ رقم ٢٠٠٨/٤٣١٠، للبنوك بالاقتراض إلى حد ١٠٪ من متطلبات الإحتياطي بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ الإحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٤٣٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٤٢١ مليون درهم).

٧. ودائع وأرصدة مستحقة من بنوك

(أ) فيما يلي تحليل وداائع وأرصدة المجموعة المستحقة من البنوك:

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١٢٣,٦٣١	٢٠٦,٠٦٥	تحت الطلب
٧,٠٣٢	١٥٤,٨٩٢	لأجل
١٣٠,٦٦٣	٣٦٠,٩٥٧	
(١,٦١٧)	(١٠,٦٧٠)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١٢٩,٠٤٦</u>	<u>٣٥٠,٢٨٧</u>	

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة من البنوك:

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١١٤,٥٦٣	٣٢١,٧١١	بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
١٦,١٠٠	٣٩,٢٤٦	بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
١٣٠,٦٦٣	٣٦٠,٩٥٧	
(١,٦١٧)	(١٠,٦٧٠)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١٢٩,٠٤٦</u>	<u>٣٥٠,٢٨٧</u>	

٨. إتفاقيات إعادة الشراء

فيما يلي تحليل وداائع وأرصدة المجموعة المستحقة من إتفاقيات إعادة الشراء:

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١١٥,٣٨٦	٤٥٧,٧١٣	بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
١١٥,٣٨٦	٤٥٧,٧١٣	
(١,١٥٢)	(٤٢٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١١٤,٢٣٤</u>	<u>٤٥٧,٢٩١</u>	

أبرمت المجموعة إتفاقيات إعادة شراء تم بموجبها الحصول على سندات بقيمة عادلة تبلغ ١١٣ مليون درهم (٢٠١٩: ٤٦٠ مليون درهم) كضمان مقابل إيداعات النقد. ويحتفظ الطرف المقابل بالمخاطر والمزايا المتعلقة بهذه السندات المستلمة كضمان.

٩. قروض وسلفيات، صافي

(أ) فيما يلي تحليل لقروض وسلفيات المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة:

٢٠٢٠	٢٠١٩	السحب على المكشوف
ألف درهم	ألف درهم	قروض تجارية
٤,٦٨٦,٣٦٠	٤,٩٣١,٤١٧	أوراق قبض
٤,٤٩٤,٤١٩	٣,٥٦٥,٩٥٤	سلف أخرى
٣,١٠٠,٦٩٠	٢,٨١٣,٣٣٦	المبلغ الاجمالي للقروض و السلفيات
٢,٧٤٦,٤١٨	٢,٢٨٧,٦٩٣	يطرح: مخصص انخفاض القيمة
٢,٣٢١,٠٢٨	٢,٦٨٦,٩٧٤	صافي القروض و السلفيات
١,٢٢٦,٢٥٠	١,١٣٢,٢٥٣	
٩٠٥,٠٤٣	٦٩٨,٢٩٨	
٨٦٧,٥٩٨	٢٥٩,٧٩٢	
٣٤٧,٦٩٣	٣٣٠,٦٦٥	
٢٢٣,٥٦٠	٥٧٧,١١٩	
٤٣,٥٨١	٧٨,٧٥٤	
٤٣٦,٩٢٠	٢١٨,١٢٣	
٢١,٣٩٩,٥٦٠	١٩,٥٨٠,٣٧٨	
(١,٩٤٣,٩٥٣)	(١,٨٤٤,٦٢٢)	
<u>١٩,٤٥٥,٦٠٧</u>	<u>١٧,٧٣٥,٧٥٦</u>	

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض والسلفيات للمجموعة:

البنك	البنك	قروض وسلفيات مقيمين داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
٢٠٢٠	٢٠١٩	قروض وسلفيات غير مقيمين داخل لبنان
ألف درهم	ألف درهم	قروض وسلفيات غير مقيمين أخرى
١٨,٥٠٢,٦٢٥	١٦,٣٠٧,٦٢٤	
١,٦٦٦,٥٥٥	٢,٢١٢,٧٣٢	
١,٢٣٠,٣٨٠	١,٠٦٠,٠٢٢	
<u>٢١,٣٩٩,٥٦٠</u>	<u>١٩,٥٨٠,٣٧٨</u>	

(ج) احتياطي الانخفاض في القيمة

وفقاً للتعيم الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إذا تجاوز المخصص المكون بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن المخصص المكون وفقاً لمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب تحويل الزيادة إلى احتياطي الانخفاض في القيمة. يتم بيان تفاصيل ذلك على النحو التالي:

البنك	البنك	احتياطي الانخفاض في القيمة - محدد
٢٠٢٠	٢٠١٩	مخصصات محددة طبقاً للتعيم ٢٨/٢٠١٠ الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ألف درهم	ألف درهم	مخصصات المرحلة ٣ طبقاً للمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*
١,٤٥٩,٥٠١	١,٤٨٢,٦٠٢	مخصص محدد تم تحويله إلى احتياطي الانخفاض في القيمة
١,٧٥٦,٢٩٩	١,٥٥٩,٣٤١	
-	-	
البنك	البنك	احتياطي الانخفاض في القيمة - جماعي
٢٠٢٠	٢٠١٩	مخصصات عامة طبقاً للتعيم ٢٨/٢٠١٠ الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ألف درهم	ألف درهم	مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ طبقاً للمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*
٣١٧,٢٦٤	٢٩٣,٧٢٩	مخصص عام تم تحويله إلى احتياطي الانخفاض في القيمة
١٢٨,٣٠٢	١٠٠,٦٢٠	
<u>١٨٨,٩٦٢</u>	<u>١٩٣,١٠٩</u>	

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم تحويل ٤,١ مليون درهم إماراتي من احتياطي انخفاض القيمة إلى الأرباح المحتجزة (٢٠١٩: تم تحويل ٤٢,٨ مليون درهم إماراتي من الأرباح المحتجزة إلى احتياطي انخفاض القيمة).

* تستند هذه الأرقام إلى تصنيف القروض حسب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

(د) فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي	٢٠٢٠	٢٠١٩
التجارة	٧,٣٠١,٤٠٧	٨,٧٣١,٧٨٦
خدمات	١,٩٧٧,٨٤١	١,٥٦٩,٣٤٤
الصناعة	١٩,٥٨٠,٣٧٨	(١,٨٤٤,٦٢٢)
الجهات الحكومية	١٧,٧٣٥,٧٥٦	
قروض		
الانشاءات		
المناجم والتعدين		
مؤسسات مالية		
النقل والاتصالات		
الحكومي		
الزراعي		
أخرى		

يطرح: مخصص انخفاض القيمة

(هـ) فيما يلي توزيع القروض والسلفيات غير العاملة حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي	٢٠٢٠	٢٠١٩
التجارة	١٦,٣٠٧,٦٢٤	١٦,٣٠٧,٦٢٤
الصناعة	٢,٢١٢,٧٣٢	٢,٢١٢,٧٣٢
خدمات	١,٠٦٠,٠٢٢	١,٠٦٠,٠٢٢
الإنشاءات	١٩,٥٨٠,٣٧٨	١٩,٥٨٠,٣٧٨
قروض شخصية لأغراض تجارية		
النقل والاتصالات		
مؤسسات مالية		
أخرى		

مجموع القروض والسلفيات غير العاملة

١٠. استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة وبالتكلفة المطفأة

(أ) فيما يلي تحليل الموجودات المالية الأخرى للمجموعة:

٢٠٢٠	٢٠١٩	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة
ألف درهم	ألف درهم	(١) إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر اسهم ملكية مدرجة
١٢١,٧٦٠	١٥٩,٢٨٤	(٢) إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر اسهم ملكية مدرجة
١٢١,٧٦٠	١٥٩,٢٨٤	اسهم ملكية غير مدرجة
٩٤,٨١٨	١٢٧,١٨٣	سندات دين
١٧٥,٠٤٢	٢٠٩,٢٥٢	خسائر ائتمانية متوقعة
٩٩,٦٨٠	١٢٣,٧٥٩	مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة
(٧٠,٣٢٢)	-	
٢٩٩,٢١٨	٤٦٠,١٩٤	
٤٢٠,٩٧٨	٦١٩,٤٧٨	

مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة

الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة	٢٠٢٠	٢٠١٩
سندات دين	٤٨٦,٤٨٤	(٣٤,٢٦٥)
خسائر ائتمانية متوقعة	٤٥٢,٢١٩	١,٠٧١,٦٩٧
مجموع الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة	<u>٤٣٤,٨٣٣</u>	<u>١,٠٣٧,٤٣٢</u>
مجموع الاستثمارات	<u>٤,٦٦١,٨١١</u>	<u>٤,٦٦١,٨١١</u>

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات العقارية:

١.١ إستثمارات عقارية

إن جميع الاستثمارات المدرجة هي مدرجة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة للأوراق المالية (سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي).

تشتمل سندات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة على صكوك بقيمة عادلة تبلغ ٢,٩٩٧ مليون درهم إماراتي (٢٠١٩: ١٣٠ مليون درهم) كضمان مقابل قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (إيضاح ١٩).

(ب) فيما يلي تفصيل الإستثمارات حسب المنطقة الجغرافية:

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٤,٤٠٢,١٥٦	٥٨٦,٩٦٢
٤٢٥,٧٢٠	٤٧٨,٣٥٨
١٧,٦١١	٤٠,٦٤٢
٤,٨٤٥,٤٨٧	١,١٠٥,٩٦٢
(١٨٣,٦٧٦)	(٣٤,٣٦٥)
<u>٤,٦٦١,٨١١</u>	<u>١,٠٧١,٦٩٧</u>

(ج) الاستثمارات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي غير محتفظ بها للإستفادة من التغيير في القيمة العادلة وغير محتفظ بها للمتاجرة. تعتقد الإدارة أن تصنيف هذه الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر سيقدم عرضاً أكثر وضوحاً لإستثماراتها المتوسطة إلى طويلة الأجل من تقييمها من خلال الأرباح والخسائر.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم الإستحواذ على ٦٠٠ ألف سهم بقيمة ٨,١ مليون درهم (٢٠١٩: تم الإستحواذ على ١٣,٨ مليون سهم بقيمة ٢٢ مليون درهم) .

(د) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت توزيعات الأرباح المستلمة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ١٦ مليون درهم (٢٠١٩: ٢٠ مليون درهم) كإيرادات الإستثمارات في بيان الدخل أو الخسارة الموحد.

يتم إجراء تقدير للقيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة باستخدام مقارنة المبيعات ، ورسملة الدخل ، والنهج المتبقي وطريقة التدفقات النقدية المخضومة ، مع الأخذ في الاعتبار الممتلكات التي يتم تقييمها.

وعند تقدير القيمة العادلة للعقارات، فإن أفضل استخدام لتلك العقارات هو الاستخدام الحالي لها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم إجراء التقييمات من قبل مقيمون مؤهلون معتمدون من ريكس غير ذي صلة بالمجموعة من أصحاب الكفاءة المهنية والخبرة بمكان وفئة الاستثمارات العقارية التي أُجري عليها التقييم.

تم تحديد القيم العادلة بنأء على نماذج تقييم ترتكز على الاستخدام المزمع للعقارات الاستثمارية؛ وفقاً لمعايير التقييم الصادرة عن المعهد الملكي للمساحين القانونيين.

يستند تقييم العقارات الاستثمارية الذي أجراه مقيم خارجي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إلى المعلومات المتاحة لهم وقت التقييم ويعتمد على عدة مدخلات. بالنظر إلى الوضع الحالي مع كوفيد-١٩، هناك زيادة في عدم التأكد من التقدير في تحديد القيمة العادلة للعقار الاستثماري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بالسنوات السابقة. لاحظ المُقيم الخارجي أنه من الصعب تحديد تأثير كوفيد-١٩ على العقارات الاستثمارية. قام المُقيم بالإبلاغ على أساس ”عدم التأكد من التقييم المادي“ وبالتالي يتم إرفاق قدر أقل من اليقين ودرجة أعلى من الحذر بالتقييم مما هو الحال عادة.

فيما يلي وصف لأساليب التقييم والمدخلات الرئيسية المستخدمة عند تقييم العقارات الاستثمارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

أساليب التقييم	طبيعة العقار	المدخلات الهامة غير الملحوظة
طريقة رسملة الدخل	المباني	معدل الرسملة ٧,٥٪
طريقة التدفقات النقدية المخضومة	العقارات قيد التطوير	معدل الخصم ١٠٪
		معدل الرسملة ٨٪
		معدل الإشغال المستقر ٩٥٪
ريقة مقارنة المبيعات	الأراضي و المباني	المعلومات المقارنة

١.٢ الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى

فيما يلي تحليل الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى للمجموعة:

بنك الإمارات لبنان ش.م.ل.

تمثل الشهرة الزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات الطارئة من فرع لبناني لإحدى البنوك العالمية المشتراة في ٢٠٠٨. الشهرة والموجودات الغير الملموسة الأخرى مقومة باليره اللبناني.

خلال السنة السابقة، ونتيجة لعدم الإستقرار السياسي في لبنان، سجلت المجموعة إنخفاض في الشهرة بقيمة ١٨٥ مليون درهم إماراتي.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
-	١٨٤,٧٣٣	-	١٨٤,٧٣٣
-	(١٨٤,٧٣٣)	-	(١٨٤,٧٣٣)
=	=	=	=
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١٨,٣٦٥	١٨,٣٦٥	٧,٤٩٦	٧,٤٩٦
٢٢,٠٠٥	٢٥,٨٦١	٤٠,٣٧٠	٢٥,٨٦١

موجودات غير ملموسة أخرى

رخصة بنكية

قاعدة العملاء

المجموع

ان المبلغ القابل للاسترداد للموجودات المشتراة خلال عملية دمج الاعمال (وحدة منتجة للنقد) المذكورة اعلاه يتم تحديده على أساس القيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع وحيث تبين بانها اعلى من القيمة الدفترية للأصل باستخدام نهج السوق.

فيما يلي الحركة على الموجودات غير الملموسة الأخرى خلال السنة:

موجودات غير ملموسة أخرى	رخصة بنكية ألف درهم	القانوني للشركات في لبنان ألف درهم	قاعدة العملاء ألف درهم	شبكة الفروع ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩	١٨,٣٦٥	٤,٢٩٩	٨,٧٤٢	٣٦٥	٣١,٧٧١
الإطفاء خلال السنة	-	(٤,٢٩٩)	(١,٢٤٦)	(٣٦٥)	(٥,٩١٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٨,٣٦٥	-	٧,٤٩٦	-	٢٥,٨٦١
تعديل بسبب التضخم المرتفع	-	-	١٨,٩١٠	-	١٨,٩١٠
الإطفاء خلال السنة	-	-	(٤,٤٠١)	-	(٤,٤٠١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٨,٣٦٥	-	٢٢,٠٠٥	=	٤٠,٣٧٠

مويلح كابيتال (ش.م.ح)

في ٢٦ ابريل ٢٠١٧، قام البنك بالإستحواذ على ٩٠٪ من شركة مويلح كابيتال (ش.م.ح)، شركة مؤسسة في المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي. تمت عملية الإستحواذ نقداً والتاريخ الفعلي لها كان في ٣١ مايو ٢٠١٧. وقد تم تحويل عمليات شركة مويلح كابيتال (ش.م.ح) بالكامل إلى البنك في ذلك التاريخ. تم إحتساب عملية الإستحواذ باستخدام طريقة الشراء المحاسبية وتم توحيد البيانات المالية لشركة مويلح كابيتال (ش.م.ح).

تقوم مويلح كابيتال ش.م.ح بتطوير مشروع يعرف باسم مجتمع مويلح في إمارة الشارقة. وفقاً لخطة التنمية المقترحة، يتكون مجتمع مويلح من إجمالي ٣٩ مبنى ومركز مجتمعي واحد وأرض واحدة شاغرة.

وفقاً لاتفاقية البيع والشراء، تم تحديد ثمن الشراء بعد الانتهاء من الدراسة اللازمة والتفاوض لتحديد القيمة النهائية العادلة للأصول. إن الفرق بين السعر المسدد والقيمة العادلة لصافي الموجودات بتاريخ المعاملة قد تم تسجيله تحت بند الشهرة. إن المبلغ المعترف به ضمن الشهرة كما في تاريخ المعاملة بلغ ٧٣,١١٠ مليون درهم.

خلال السنة، قررت المجموعة أن انخفاض قيمة الشهرة البالغ ٧٣,١١٠ مليون درهم لم يتم الاعتراف به في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وقد تم تصحيح ذلك بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٨، السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء وفقاً لذلك، يتم إعادة بيان البيانات المالية الموحدة للمجموعة لإثبات انخفاض قيمة الشهرة (إيضاح ٤٤).

إي إل كابيتال (ش.م.ح)

في ١٤ ديسمبر ٢٠١٦، قرر مجلس إدارة البنك الإستحواذ على إي ال كابيتال ش.م.ح. التي تملك ٢٠٪ من أسهم رأس المال في بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.

وفقاً لاتفاقية البيع والشراء، تم تحديد ثمن الشراء بعد الانتهاء من الدراسة اللازمة والتفاوض لتحديد القيمة النهائية العادلة للأصول. إن الفرق بين السعر المسدد والقيمة العادلة لصافي الموجودات بتاريخ المعاملة قد تم تسجيله تحت بند الشهرة، ويعود ٢٣,٤٠٪ من ثمن الشراء إلى بعض الأعضاء من مجلس الإدارة و٧,٥٤٪ إلى بعض المدراء في بنك الشارقة.

خلال السنة السابقة ، ونتيجة لعدم اليقين السياسي في لبنان ، سجلت المجموعة انخفاضاً في قيمة الشهرة بقيمة ٨٨,٨٣ مليون درهم إماراتي.

لقد تم تسجيل العملية كما يلي:

الشهرة	٢٠٢٠	٢٠١٩
انخفاض	-	٨٨,٨٣٦
المجموع	=	(٨٨,٨٣٦)
	=	=

١٣. موجودات أخرى

قيولات - حسابات متقابلة (إيضاح ٢٠)	٢٠٢٠	٢٠١٩
فوائد مستحقة القبض	٦٧٤,١٥٥	٧٦٥,٢٧١
مصاريف مدفوعة مقدماً	٤١,١٥٠	٣٧,٦١٦
حسابات مقاصة مدينة	١٠,٥٨٠	١٠,٥٢١
المستحق من بيع الاستثمارات	٩,٦٢٣	٧٢,٤٧٣
أخرى	-	٧١,٢٢٠
	<u>١٣٢,٧٤٠</u>	<u>٥١,٩٩٠</u>
خسائر ائتمانية متوقعة	٨٦٨,٢٤٨	١,٠٠٩,٠٩١
	-	(٥,٢٨٠)
	<u>٨٦٨,٢٤٨</u>	<u>١,٠٠٣,٨١١</u>

موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون

الممتلكات العقارية	٢٠٢٠	٢٠١٩
الإستثمارات في أوراق مالية	٤,٠١٠,٩٨٠	٤,٠٣٥,٣٨٧
	<u>٩,١٨٥</u>	<u>٩,١٨٥</u>
	<u>٤,٠٢٠,١٦٥</u>	<u>٤,٠٤٤,٥٧٢</u>

تمثل الممتلكات العقارية العقارات وقطع الأراضي المشتراة لتسوية الديون. خلال السنة ، تم الاعتراف بالخسائر غير المحققة البالغة ٨٤ مليون درهم (٢٠١٩: ١٠١ مليون درهم) في بيان الربح أو الخسارة الموحد للممتلكات العقارية. أجريت التقييمات العادلة للعقارات وقطع أراضي من قبل مقيمين معتمدون من ريكس مستقلين ذوي مؤهلات مهنية مناسبة وتستند هذه التقييمات إلى التجارب الأخيرة في موقع و خصائص العقارات التي يجري تقييمها. بلغت القيمة العادلة لتلك العقارات ١١,٠٤٠ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٤,٠٣٥ مليون درهم).

فيما يلي وصف لأساليب التقييم والمدخلات الرئيسية المستخدمة لقياس القيم القابلة للتحقق للعقارات المستحوذ عليها مقابل سداد ديون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

أساليب التقييم	طبيعة العقار	المدخلات الهامة غير الملحوظة
نهج القيمة المتبقية	الأراضي	معدل الخصم ١٥٪ - ٢٠٪
طريقة التدفقات النقدية المخصومة	مباني و أراضي سكنية و تجارية	معدل الخصم ٨٪ - ١٥٪ معدل الرسملة ٨٪
طريقة رسملة الدخل	مباني و فيلات	معدل الرسملة ٦٪ - ٨٪
طريقة مقارنة المبيعات	مباني و أراضي	المعلومات المقارنة

يعتمد تقييم القيمة القابلة للتحقيق الذي أجراه مُثمن خارجي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على المعلومات المتاحة لهم وقت التقييم ويعتمد على العديد من المدخلات. بالنظر إلى الوضع الحالي مع كوفيد-١٩، هناك زيادة في عدم اليقين في التقدير في تحديد القيم القابلة للتحقيق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بالسنوات السابقة. لاحظ المُثمن الخارجي أنه من الصعب تحديد تأثير كوفيد-١٩ على العقارات. قام المُقيم بالإبلاغ على أساس "عدم التأكد من التقييم المادي" وبالتالي يتم إرفاق قدر أقل من اليقين ودرجة أعلى من الحذر بالتقييم مما هو الحال عادة.

١٤. مشتقات الأدوات المالية

خلال مسار الأعمال الإعتيادية، تبرم المجموعة معاملات متنوعة تتضمن مشتقات. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي ما بين طرفين بحيث تعتمد الدفعات على التحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المتضمنة والمعدل المرجعي أو المؤشر. تتضمن أدوات المشتقات المالية التي تدخل بها المجموعة عقود آجلة ومقايضات.

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة التالية وذلك لأغراض التحوط وغير التحوط.

معاملات العملات الأجنبية الآجلة - تمثل عقود العملات الآجلة إلتزام المجموعة بشراء عملة أجنبية أو محلية بما فيها معاملات فورية، غير مستلمة.

معاملات المقايضة - تمثل معاملات سعر الفائدة و معاملات مقايضة سعر فائدة العملة إلتزام لمبادلة تدفق نقدي بأخر. وينتج عن مقايضات سعر فائدة العملة تبادل عملات التدفقات النقدية. قد يتم أو لا يتم تبادل المبلغ الأصلي. يتفق البنك مع أطراف أخرى بموجب عقود مقايضة معدلات الفائدة على تبادل الفرق بين قيم الفائدة الثابتة والعائمة، على مدى فترات محددة، استناداً إلى المبلغ

الاسمي المتفق عليه، تمثل مخاطر إئتمان المجموعة التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المقايضة إذا فشلت الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزامها.

ويتم مراقبة هذه المخاطر بفعالية وذلك بالرجوع إلى القيمة المالية العادلة الحالية. وللتحكم بمعدل مخاطر الإئتمان المأخوذة، تعمل المجموعة على مراجعة القيمة الإئتمانية للجهات الأخرى باستعمال الطرق المماثلة للطرق المستعملة لعمليات الإقراض، و يطبق الهامش النقدي مع الأطراف المقابلة في السوق للتخفيف من مخاطر الائتمان.

المشتقات المتعلقة بمخاطر الائتمان - تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بمشتقات الأدوات المالية من احتمال إخلال الجهات المتبادلة بالتزاماتهم التعاقدية، وتكون محدودة بالقيمة السوقية الموجبة للأدوات المالية التي تكون في صالح المجموعة. تقوم المجموعة بإبرام عقود أدوات مالية مشتقة مع عدة مؤسسات مالية ذات التصنيف الائتماني الجيد.

المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التحوط - تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لغرض التحوط للمخاطر كجزء من أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات للحد من تعرض المجموعة لتقلبات أسعار الفائدة و أسعار الصرف. تستخدم المجموعة عقود العملات الأجنبية الآجلة للتحوط من مخاطر أسعار الصرف. وفي جميع هذه الحالات يتم بصفة رسمية توثيق علاقة وهدف التحوط بما في ذلك تفاصيل البند المتحوط له ومشتق التحوط، وتُسجل هذه المعاملات كمعاملات تحوط القيمة العادلة.

المبالغ الأسمية بالمدة لتاريخ الاستحقاق

من ١ الى ٥ سنوات ألف درهم	من ٣-١٢ شهر ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم
١,٩٤٩,٢٦١	-	-	١,٩٤٩,٢٦١	(١٤,٨٨٦)	٣٨,٧٢٣
-	٢٣,٠٥٥	٤,٣٨٧,١٠١	٤,٤١٠,١٥٦	(١,٠٥٥)	١١,٠٠٧
-	-	٥,٧٢١	٥,٧٢١	-	-
<u>١,٩٤٩,٢٦١</u>	<u>٢٣,٠٥٥</u>	<u>٤,٣٩٢,٨٢٢</u>	<u>٦,٣٦٥,١٣٨</u>	<u>(١٥,٩٤١)</u>	<u>٤٩,٧٣٠</u>
٢٠٢٠					
١٤٨,٠٠٤	-	٢,٥٤٦,٠٦٩	٢,٦٩٤,٠٧٣	(٧,٣٠١)	٩,٨٣٨
-	٤٣٧,٩٩٠	٣,٢٧١,٩٨٧	٣,٧٠٩,٩٧٧	-	١٠,٥٦٢
-	-	٥٣,٣٧٢	٥٣,٣٧٢	(٢٧٦)	-
<u>١٤٨,٠٠٤</u>	<u>٤٣٧,٩٩٠</u>	<u>٥,٨٧١,٤٢٨</u>	<u>٦,٤٥٧,٤٢٣</u>	<u>(٧,٥٧٧)</u>	<u>٢٠,٤٠٠</u>
٢٠١٩					

١٥. ممتلكات ومعدات

المجموع ألف درهم	سيارات ألف درهم	تحسينات على عقارات مستأجرة، تركيبات وقواطع وديكورات ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	أرض ومباني ألف درهم	التكلفة
٥٣٨,٠٩٠	٥,٢٩٩	١١٣,٦٧٥	١٣٢,٢٢٤	٢٨٦,٨٩٢	في ١ يناير ٢٠١٩
١٣٩,٤٥٥	٢٤١	١,٧٦٠	٨,٩٣٦	١٢٨,٥١٨	إضافات
(٥,٥٦٣)	(١٦٩)	(٤٠٧)	(٩١١)	(٤,٠٧٦)	محذوف عند الاستبعاد
<u>(٣٢١)</u>	-	-	<u>(٣٢١)</u>	-	تحويلات
٦٧١,٦٦١	٥,٣٧١	١١٥,٠٢٨	١٣٩,٩٢٨	٤١١,٣٣٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٩,٨٨٢	٣٤٧	٣,٩٤٦	٥,٥٨٩	-	إضافات
(١١,١١٨)	-	-	(١,٢٣٠)	(٩,٨٨٨)	محذوف عند الاستبعاد
<u>٤١١,٠٣٤</u>	<u>٣,٢٥١</u>	<u>١٠٨,٣٦١</u>	<u>١٣٧,٥٠٩</u>	<u>١٧١,٩١٣</u>	تعديل بسبب التضخم المرتفع
<u>١,٠٨١,٤٥٩</u>	<u>٨,٩٦٩</u>	<u>٢٢٧,٢٣٥</u>	<u>٣٧١,٧٩٦</u>	<u>٥٧٣,٢٥٩</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الاستهلاك المتراكم

٢٦٨,٦٥٣	٣,٦٩٠	٧٢,٥٧٢	١١١,٠٢٥	٨١,٣٦٦	في ١ يناير ٢٠١٩
٣٤,٨٦٢	٧٦٤	٦,٩٩٢	٩,٣٢٦	١٧,٧٨٠	محمل للسنة
(١,٦١٩)	(١٦٩)	(٤٠٢)	(٨٨٩)	(١٥٩)	محذوف عند الاستبعاد
<u>(١,١٥٥)</u>	-	-	<u>(١,١٥٥)</u>	-	تحويلات
٣٠٠,٧٤١	٤,٢٨٥	٧٩,١٦٢	١١٨,٣٠٧	٩٨,٩٨٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٦٥,٢١٩	١,٠٤٧	١٣,٣٣٧	٢٠,٣٩٣	٣٠,٤٤٢	محمل للسنة
(١,٩٨١)	-	-	(١,١٩٣)	(٧٨٨)	محذوف عند الاستبعاد
<u>٢١٤,٨٩٤</u>	<u>٢,٥٩٠</u>	<u>٦٨,٧٩٠</u>	<u>٨٩,٦٢٢</u>	<u>٥٣,٨٩٢</u>	تعديل بسبب التضخم المرتفع
<u>٥٧٨,٨٧٣</u>	<u>٧,٩٢٢</u>	<u>١٦١,٢٨٩</u>	<u>٢٢٧,١٢٩</u>	<u>١٨٢,٥٣٣</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

صافي القيمة الدفترية:

<u>٥٠٢,٥٨٦</u>	<u>١,٠٤٧</u>	<u>٦٦,٠٤٦</u>	<u>٤٤,٦٦٧</u>	<u>٣٩٠,٨٢٦</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
<u>٣٧٠,٩٣٠</u>	<u>١,٠٨٦</u>	<u>٣٥,٨٦٦</u>	<u>٢١,٦٢١</u>	<u>٣١٢,٣٤٧</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٦. الشركات التابعة

(أ) فيما يلي الحصة التي تحتفظ بها المجموعة في الشركات التابعة إما بشكل مباشر أو غير مباشر:

إسم الشركة التابعة	نسبة الإمتلاك		سنة التأسيس	سنة الإستحواذ	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	٢٠٢٠	٢٠١٩				
بنك الإمارات لبنان ش.م.ل.	٪١٠٠	٪١٠٠	١٩٦٥	٢٠٠٨	لبنان	مؤسسة مالية
إي ال كابيتال ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمار في مؤسسة مالية
بوس ريل استيت ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة تطوير العقارات
بوس كابيتال ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمار
بوليكو للتجارة العامة ذ.م.م.	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	الإمارات العربية المتحدة	تجارة عامة
بوريس جلف ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة الاستثمار وتطوير العقارات
بوس للتمويل ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٥	٢٠١٥	جزر كايمان	أنشطة تمويلية
مويح كابيتال ش.م.ح	٪٩٠	٪٩٠	٢٠١٠	٢٠١٧	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة تطوير العقارات
بوس لإتفاقيات إعادة الشراء ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٨	٢٠١٨	جزر كايمان	أنشطة تمويلية
بوس للمشتقات ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٨	٢٠١٨	جزر كايمان	أنشطة تمويلية

(ب) فيما يلي ملخص لبيان المركز المالي، وبيان الدخل الشامل وبيان التدفقات النقدية لبنك الإمارات لبنان ش.م.ل (١٠٠٪ مملوكة من المجموعة، ٨٠٪ من بنك الشارقة ش.م.ع و ٢٠٪ من إي ال كابيتال ش.م.ح) كما في وللسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

بيان المركز المالي	
٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٥,٧٣٢,٥٤٦	٥,٣١٣,٤٩٥
٤,١٢٥,١٨٦	٤,٧٦١,٨١١
١,٦٠٧,٣٦٠	٥٥١,٦٨٤
=	=
مجموع الموجودات	
مجموع المطلوبات	
حقوق المكية	
توزيعات الأرباح المدفوعة إلى الأطراف غير المسيطرة	
بيان الدخل الشامل	
٢٠٢٠	٢٠١٩
٣٧٣,٣٠٢	٣٦٦,٩٥١
(٧٧٥,٣٩٣)	(٥٦١,٢٥٨)
(٧٧٤,٦٧٠)	(٥٥٩,٢٣٥)
إيرادات الفوائد	
الخسارة للسنة	
إجمالي الخسارة الشاملة	

بيان التدفقات النقدية

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التشغيلية
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
صافي الزيادة في التدفقات النقدية المستخدمة خلال السنة

١٧. ودائع العملاء

فيما يلي تحليل ودائع العملاء:

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٤,٦١٩,٧٧٩	٣,٨٧٨,٦١٤
٨٩٧,١٨٣	١,٤٢٤,٦٢٨
١٨,١٥٥,٦٢٢	١٦,٠٢٣,٩٩٣
٢٣,٦٧٢,٥٨٤	٢١,٣٢٦,٢٣٤
حسابات جارية وأخرى	
حسابات توفير	
ودائع لأجل	

١٨. ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك

فيما يلي تحليل للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك:

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٦٥,٩١٥	٣٢,٣٠٧
١٧٥,٠٠٠	١٠,٦٨٣
٢٤٠,٩١٥	٤٢,٩٨٩
ودائع تحت الطلب	
ودائع لأجل	

تتمثل الأرصدة المستحقة للبنك بأرصدة مستحقة ل:

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٢٣٧,٦١٤	٣٢,٢٨٥
٣,٣٠١	١٠,٧٠٤
٢٤٠,٩١٥	٤٢,٩٨٩
بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	
بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	

١٩. إتفاقيات إعادة بيع

فيما يلي تحليل ودائع وأرصدة المجموعة المستحقة من إتفاقيات إعادة بيع:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٢,٤٣٨,٨٤٢	١٣٠,٢٣٠
٢,٤٣٨,٨٤٢	١٣٠,٢٣٠
بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	

أبرمت المجموعة إتفاقيات بيع تم بموجبها إعطاء سندات بقيمة عادلة تبلغ ٢,٩٩٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١٣٠ مليون درهم) كضمان مقابل الإقتراض [إيضاح (أ)١]. وتحتفظ المجموعة بالمخاطر والمزايا المتعلقة بهذه السندات المعطاة كضمان.

٢٠. متطلبات أخرى

قيولات – حسابات متقابلة (إيضاح ١٣)	
فوائد مستحقة الدفع	
خسلة الإئتمان المتوقعة من التعرض الغير ممول	
إلتزام الإيجار	
الأرصدة المقاصة	
إيرادات غير مكتسبة	
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح ٢٠-١)	
التزام الضريبة المؤجلة	
شيكات المدراء	
مصروفات مستحقة	
أخرى	

٢٠,١ فيما يلي الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين:

في ١ يناير	
محمل خلال السنة	
الرد إلى بيان الربح أو الخسارة	
مبالغ مدفوعة خلال السنة	
في ٣١ ديسمبر	

٢١. سندات دين مصدرة

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٦٧٤,١٥٥	٧٦٥,٢٧١
٢٣٣,٤٥٠	٢٥١,٩١٥
١٣١,٥٢٩	١٢١,٨٢٠
٨٦,٧٠٠	٩٨,٤٧٠
٧٢,٦٢٣	٥٢,٠٤٨
٥٤,٥٠٥	٦٨,٥٨٧
٤٨,٠٥٦	٤٥,٥٧٧
٤١,٦٩٧	-
١٩,٢٣١	٥١,٢٦١
٧,٥٢٢	١٤,٧٣٨
٢٨٦,٣٧٢	٩٥,٦١٣
١,٦٥٥,٨٤٠	١,٥٦٥,٣٠٠

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٤٥,٥٧٧	٤٤,٨٠٨
٧,٨٠٩	٨,٤١١
(٢,٤٠٢)	-
(٢,٩٢٨)	(٧,٦٤٢)
٤٨,٠٥٦	٤٥,٥٧٧

الإستحقاق	العملة	القيمة الاسمية مليون	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
يونيو ٢٠٢٠	دولار	٥٠٠	-	٧١٢,٩٨٨
فبراير ٢٠٢٢	دولار	٥٠٠	١,٨٩٦,٦٨٢	١,٨٦٥,٠٧٧
اغسطس ٢٠٢٢	دولار	١٢٠	٤٣٧,٩٨٦	٤٣٧,٤٨٨
سبتمبر ٢٠٢٤	دولار	٦٠٠	٢,٢٠٢,٣٩٩	٢,٢٠٢,٣٢٤
نوفمبر ٢٠٢٣	فرنك سويسري	١٠٠	٤١٦,٨٨٤	٣٨٠,٠٤٩
			٤,٩٥٣,٩٥١	٥,٥٩٧,٩٢٦

في ٨ يونيو ٢٠١٥، قام البنك بالحصول على تمويل من خلال إصدار سندات دين رئيسية غير مضمونة ("السندات") بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل ١,٨٣٦ مليون درهم) عن طريق شركة بوس للتمويل ليمتد, شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك, مؤسسة في جزر كايمان. إنَّ السندات مضمونة بالكامل من قبل البنك, تحمل معدل فائدة سنوية قدره ٣,٣٧٤ ٪ تستحق الدفع نصف سنويا , ومدرجة في بورصة إيرلندا. في ١٨ سبتمبر ٢٠١٩, أعاد البنك شراء ٣٠٦,٨١١ مليون دولار من هذه السندات عن طريق مناقصة عامة بسعر ١٠١.٠ في ٨ يونيو ٢٠٢٠, تم استحقاق السندات المتبقية و استردادها بالكامل.

في ٢٨ فبراير ٢٠١٧, أصدر البنك سندات غير مضمونة ذات معدل فائدة ثابت بقيمة إجمالية بلغت ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ١,٨٣٦ مليون درهم) لفترة استحقاق مدتها خمس سنوات في مقايضة متوسطة بالإضافة إلى ٢٢٥ نقطة أساس توازي ٤,٢٣٪. وقد تم إصدار هذه السندات بموجب برنامج EMTN الذي تم إدراجه في بورصة إيرلندا.

في ٨ اغسطس ٢٠١٩, أصدر البنك سندات غير مضمونة ذات معدل فائدة عائم بقيمة إجمالية بلغت ١٢٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٤٤٠,٧٦ مليون درهم) لفترة استحقاق مدتها ثلاث سنوات في ليبور ثلاثة اشهر بالإضافة إلى ١٩٠ نقطة أساس, مصنفه بالتكلفة المطفأة. وقد تم إصدار هذه السندات بموجب برنامج EMTN الذي تم إدراجه في بورصة إيرلندا.

في ١٨ سبتمبر ٢٠١٩, أصدر البنك سندات غير مضمونة ذات معدل فائدة ثابت بقيمة إجمالية بلغت ٦٠٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٢,٢٠٤ مليون درهم) لفترة استحقاق مدتها خمس سنوات في مقايضة متوسطة بالإضافة إلى ٢٥٠ نقطة أساس توازي ٤,٠١٥٪, مصنفه بالتكلفة المطفأة. وقد تم إصدار هذه السندات بموجب برنامج EMTN الذي تم إدراجه في بورصة إيرلندا.

في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩, أصدر البنك سندات غير مضمونة ذات معدل فائدة ثابت بقيمة إجمالية بلغت ١٠٠ مليون فرنك سويسري (ما يعادل ٤١٥ مليون درهم) لفترة استحقاق مدتها أربع سنوات في مقايضة متوسطة بالإضافة إلى ٢٠٥ نقطة أساس توازي ١,٤٥٧٥٪, مصنفه بالتكلفة المطفأة. السندات مدرجة في البورصة السويسرية SIX وقد تم إصدارها بموجب برنامج EMTN.

قامت الجمعية العمومية في ٥ أغسطس ٢٠٢٠ بالموافقة على تحديث برنامج EMTN في البنك وزيادة حجمه العالمي من ١,٥ مليار دولار إلى ٢,٥ مليار دولار.

إن القيمة العادلة والتغيير في التغيير في القيمة العادلة الناتجة عن التغييرات في المخاطر الائتمانية مبينة أدناه

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	القيمة العادلة لسندات الدين المصدرة
ألف درهم	ألف درهم	التغييرات في القيمة العادلة لسندات الدين المصدرة غير الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق
٥,٠٦٤,٢٨٥	٥,٥٩٧,٩٢٦	الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة التعاقدية المتوجب تسديدها عند الإستحقاق
٧٠٠	(٤٢,٣٨٦)	
٧٣,٥٩١	٢٧,٨٥٧	

تقدر المجموعة التغييرات في القيمة العادلة الناتجة عن المخاطر الائتمانية بتقدير التغيير في القيمة العادلة غير الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق التي تؤدي الى مخاطر سوقية.

٢٢. رأس المال والإحتياطيات

(أ) رأس المال الصادر والمدفوع

٢٠٢٠	٢٠١٩	عدد الأسهم	ألف درهم	عدد الأسهم	ألف درهم
٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠				

(ب) إحتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وللمادة رقم (٢٣٩) من قانون الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٥، يتم تحويل ١٠ ٪ من أرباح العام إلى الإحتياطي القانوني. يمكن التوقف عن هذه التحويلات إلى الإحتياطي عندما يصل الإحتياطي إلى النسب المحددة من قبل السلطات التنظيمية (إن النسبة المحددة في دولة الإمارات العربية المتحدة هي ٥٠٪ من رأس المال الصادر والمدفوع).

(ج) إحتياطي طوارئ

وفقاً لعقد تأسيس البنك، يتم إحتساب إحتياطي الطوارئ بإقتطاع ١٠ ٪ من أرباح السنة إلى احتياطي الطوارئ حتى يصبح هذا الإحتياطي ٥٠ ٪ من رأس المال الصادر والمدفوع.

(د) إحتياطي عام

يتم التحويل إلى حساب الإحتياطي العام بناءً على توصية مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين أثناء الجمعية العمومية السنوية.

٢٣. الخسارة على السهم

تم احتساب الخسارة على السهم وذلك بقسمة خسارة السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الخسارة الأساسي والمخفض للسهم		
الخسارة العائد إلى مالكي البنك خلال السنة (ألف درهم)	(٦٥٤,٨٨٣)	(٤٩٤,١٩٥)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية: أسهم عادية بقيمة في بداية السنة	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف الأسهم)	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
الخسارة الأساسي والمخفض للسهم (درهم)	(٠,٣١)	(٠,٢٤)

يساوي الخسارة المخفض للسهم الخسارة الأساسي للسهم، كما بتاريخ بيان المركز المالي، حيث أن المجموعة لم تصدر أية أدوات مالية تؤخذ في الاعتبار عندما يتم احتساب الخسارة المخفضة للسهم.

٢٤. معاملات مع مالكي ومديري المجموعة

بنك الشارقة

توزيعات أرباح

ليوافق المساهمون في إجتماع الجمعية العمومية السنوي بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٠ على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وافق المساهمون على عدم توزيع أرباح نقدية (٢٠١٨: عدم توزيع أرباح نقدية).

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

ليوافق المساهمون في إجتماع الجمعية العمومية السنوي بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٠ على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر , وافق المساهمون على عدم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (٢٠١٨: ١٠,٨ مليون درهم).

تبرعات

ليوافق المساهمون في إجتماع الجمعية العمومية السنوي بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٠ على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر , وافق المساهمون على هبات وتبرعات بقيمة ٧,٥ مليون درهم (٢٠١٨: ٧,٥ مليون درهم).

تحويل الى الإحتياطيات

ليوافق المساهمون في إجتماع الجمعية العمومية السنوي بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٠ على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر , وافق المساهمون على عدم تخصيص إلى احتياطي الطوارئ (٢٠١٨: ٤٠ مليون درهم).

بنك الإمارات ولبنان

توزيعات أرباح

خلال الجمعية العمومية السنوية للموافقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر المنعقدة بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٢٠ لمساهمي بنك الإمارات لبنان ش.م.ل، شركة تابعة للبنك، وافق المساهمون على عدم توزيع أرباح نقدية (٢٠١٨: عدم توزيع أرباح نقدية).

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

خلال الجمعية العمومية السنوية للموافقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر المنعقدة بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ لمساهمي بنك الإمارات لبنان ش.م.ل، شركة تابعة للبنك، وافق المساهمون على دفع مبلغ ٣,٣ مليون درهم مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة (٢٠١٨: ٣,٣ مليون درهم).

٢٥. التزامات ومطلوبات طارئة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات مالية للقروض	٢٩٥,٤٣٩	٢٨٢,٢٢٦
ضمانات أخرى	٢,٢٧٧,٦٤٠	٢,٥٨١,١٦٧
اعتمادات مستندية	١,٣٧٥,٥٤٠	٨٣٠,٣١٧
	٣,٩٤٨,٦١٩	٣,٦٩٣,٧١٠
التزامات غير قابلة للإلغاء لتقديم تسهيلات ائتمانية	١,٤٥٤,٩٩٨	١,٦٢٦,٥٠٧
	٥,٤٠٣,٦١٧	٥,٣٢٠,٢١٧

هذه الالتزامات الطارئة لها مخاطلر إئتمانية خارج الميزانية العمومية حيث يتم فقط الإعتراف بالرسوم والإستحقاقات الخاصة بالخسائر المحتملة في بيان المركز المالي حتى يتم الوفاء بهذه الالتزامات أو إنتهاؤها. تنتهي العديد من الالتزامات الطارئة دون أن يتم تقديمها سواء بشكل كلي أو جزئي، ولذلك فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تشتمل الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات على الالتزامات المتعلقة بتمديد تسهيلات وخطابات اعتماد وخطابات ضمان مخصصة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الالتزامات المتعلقة بتمديد تسهيلات الالتزامات التعاقدية لمنح قروض وسلف وتسهيلات تجدد تلقائيا. وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ صلاحية محددة، أو تشتمل على شروط لالغائها. ونظرا لامكانية انتهاء صلاحية هذه العقود دون استعمالها، فإن إجمالي مبالغ هذه العقود لا تمثل بالضرورة التزامات مالية مستقبلية.

تلزم خطابات الاعتماد وخطابات الضمان المجموعة بالسداد نيابة عن عملائها في حالة عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم وفقا لشروط العقد. قد تحمل هذه العقود، مخاطر سوقية عند اصدارها أو تمديد صلاحيتها بأسعار فائدة ثابتة. غير أن هذه العقود تكون بصورة رئيسية لا تحمل فائدة أو ذات أسعار فائدة متغيرة.

البنك والشركات التابعة له طرف في الإجراءات القانونية، بما في ذلك التحقيقات التنظيمية، في سياق العمل العادي. بينما توجد صعوبة متأصلة في التنبؤ بنتيجة هذه الإجراءات ، فإن الإدارة لا تتوقع أن يكون لنتائج أي من هذه الإجراءات، بشكل فردي أو بشكل إجمالي، تأثير سلبي جوهري على المركز المالي الموحد أو نتائج عمليات البنك.

٢٦. النقد وما يعادله

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (إيضاح ٦)	٦,٢٤٤,٢٠٧	٦,١٤٩,٧٢٥
ودائع وأرصدة مستحقة من بنوك (إيضاح ٧)	١٣٠,٦٦٣	٣٦٠,٩٥٧
إتفاقيات إعادة الشراء (إيضاح ٨)	١١٥,٣٨٦	٤٥٧,٧١٣
ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك (إيضاح ١٨)	(٢٤٠,٩١٥)	(٤٢,٩٨٩)
إتفاقيات إعادة بيع (إيضاح ١٩)	<u>(٢,٤٣٨,٨٤٢)</u>	<u>(١٣٠,٢٣٠)</u>
	٣,٨٠٧,٧٣٠	٦,٧٩٥,١٧٦
يطرح: ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك المركزية باستحقاق لأكثر من ٣ أشهر	(١,٣٣٤,٠٤٣)	(١,٣٣٤,٠٤٣)
يطرح: ودائع قانونية مع بنوك مركزية (إيضاح ٦)	<u>(١,١٢٨,٢٦٦)</u>	<u>(١,٠٨٤,٨٥١)</u>
	<u>١,٣٥٨,١٩١</u>	<u>٤,٣٨٦,٢٨٣</u>

٢٧. الموجودات الائتمانية

تحتفظ المجموعة باستثمارات تبلغ قيمتها ٠,٠٥ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٠,٠٦ مليار درهم) محتفظ بها نيابة عن العملاء ولم تدرج كموجودات في بيان المركز المالي الموحد.

٢٨. إيرادات الفوائد

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
القروض والسلف	١,٢١٢,٣٤١	١,١٨٥,٥٨٨
شهادات الإيداع وسندات الخزينة لدى بنوك مركزية وأدوات الدين	١٤٧,٥٩٨	٦٨,٨٩٦
صافي إيرادات أسعار الفائدة على المبادلات	٤٦,٢٠٥	١٧,٨٩٢
الودائع لدى بنوك	٢١,٧٩٠	٨٧,٩٠١
إتفاقيات إعادة الشراء	<u>٢,٨٤٥</u>	<u>٢٧,٧٧١</u>
	<u>١,٤٣٠,٧٧٩</u>	<u>١,٣٨٨,٠٤٨</u>

٢٩. مصاريف الفوائد

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع العملاء	٦٤٨,١٨٥	٧٨٣,٩٦٤
سندات دين مصدرة	١٩٥,٥٦٥	١٦٠,٧٩٣
الودائع البنكية	<u>١٧,٥٣٣</u>	<u>٢٧,٦٣٦</u>
	<u>٨٦١,٢٨٣</u>	<u>٩٧٢,٣٩٣</u>

٣٠. صافي إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
أنشطة تمويل تجاري	٣٢,٦٧٣	٣٧,٤٤٤
خطابات ضمان	٢٩,٦٦٥	٢٤,٢٨٣
الرسوم المتعلقة بالإئتمان للبنوك التجارية	٣٣,٢٣٦	٨٦,٠٠٠
أخرى	<u>١٠,٨٦٤</u>	<u>١٢,٠٩٦</u>
	<u>١٠٦,٤٣٨</u>	<u>١٥٩,٨٢٣</u>

٣١. أرباح عملات أجنبية

تشمل أرباح العملات الأجنبيةة ١٣٩ مليون درهم ناتجة عن صفقة في لبنان.

٣٢. (الخسارة)/الربح من الاستثمارات

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
توزيعات أرباح	١٦,٢١٠	٢٠,٠٤٦
صافي دخل التداول	١,٣٢٧	١,٢٩٦
(خسارة)/ربح محقق و غير محقق على إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	<u>(٣٧,٩٥٢)</u>	<u>٣٩٨</u>
	<u>(٢٠,٤١٥)</u>	<u>٢١,٧٤٠</u>

٣٣. إيرادات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الإيجار وأخرى	<u>٤٢,٦٣٩</u>	<u>٤٠,٠٣٤</u>
	<u>٤٢,٦٣٩</u>	<u>٤٠,٠٣٤</u>

الإيرادات غير التشغيلية الأخرى

تمثل الإيرادات غير التشغيلية الأخرى الدخل الناتج عن عدد محدود من المعاملات مع عملاء المجموعة من خلال شركتها التابعة في لبنان وهي نادرة وغير متكررة بطبيعتها.

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٦٣٨,٥٥٤	٧٠٤,٣٣١	قروض وسلف
١١,٤١٥	٤,٠٢٢	اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات
٦٤٩,٩٦٩	٧٠٨,٣٥٤	
٧,١٧٠	١٥,٥٠٠	ودائع ضمانات
٦٤٢,٧٩٩	٦٩٢,٨٥٤	صافي التعرض
١٥٨,٦٦٩	٣,١٣٦,٩٧٦	ودائع أخرى

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٥١,١٨٧	٥٣,٠٢٨	إيرادات الفوائد
١٢,٠٠٥	١٧,٢٣٠	مصاريف الفوائد

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٦,٤١٠	١٦,٥٦٠	امتيازات قصيرة الأجل
٧,٥٠٠	-	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١,٢٩٢	١,٩٤٠	تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
٢٥,٢٠٢	١٨,٥٠٠	إجمالي التعويضات كما في ٣١ ديسمبر

لم يتم الاعتراف بخسائر إنخفاض قيمة مقابل الأرصدة القائمة لدى موظفي الإدارة الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

٣٨. المعلومات القطاعية

٣٨,١ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ القطاعات التشغيلية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بناءً على التقارير الداخلية المتعلقة بمكونات المجموعة والتي يتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

٣٨-٢ المنتجات والخدمات المنتجة لإيرادات القطاعات المتضمنة في التقارير

تركز المعلومات التي قدّمت إلى صانع القرار التشغيلي الأساسي للمجموعة، بغرض توزيع الموارد وتقييم أداء القطاع، بشكلٍ أكثر تحديداً على نوع نشاطات أعمال المجموعة. لأغراض تشغيلية، تم تصنيف أنشطة المجموعة إلى قطاعي أعمال رئيسيين هما:

(أ) الأنشطة البنكية التجارية التي تمثل بشكل رئيسي تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية لعملاء المجموعة من شركات وحكومة ومؤسسات وأفراد.

(ب) الأنشطة البنكية الاستثمارية والتي تمثل بشكل رئيسي إدارة المحفظة الاستثمارية للمجموعة.

٣٤. صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية

الرصيد الافتتاحي ألف درهم	خسارة انخفاض القيمة/ (المسترجعات) خلال الفترة ألف درهم	المبالغ المستردة صافية من الشطب خلال الفترة ألف درهم	الرصيد الختامي ألف درهم	صافي خسارة انخفاض القيمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف درهم
٢٩٧,٧٣١	٤١٢,٣٧٧	-	٧١٠,١٠٨	٢٨٩,٣٤٩
١٠,٦٧٠	(٩,٠٥٣)	-	١,٦١٧	٩,٧٨٨
٤٢٢	٧٣٠	-	١,١٥٢	٧٦
١,٨٤٤,٦٢٢	١٣١,٣٩٦	(٣٢,٠٦٥)	١,٩٤٣,٩٥٣	٧٥,٨٦٢
٣٤,٢٦٥	١٤٩,٤١١	-	١٨٣,٦٧٦	٣٠,٢٣٦
١٢١,٨٢٠	٩,٧٠٩	-	١٣١,٥٢٩	٥,٠٩١
٥,٢٨٠	(٥,٢٨٠)	-	-	٥,٢٨٠
-	(٥,١٧٤)	-	(٥,١٧٤)	٢٢,٩٧٢
٢,٣١٤,٨١٠	٦٨٤,١١٦	(٣٢,٠٦٥)	٢,٩٦٦,٨٦١	٤٣٨,٦٥٤

تأثير التضخم

٦٠,٣٤٣

المجموع بعد تأثير التضخم

٧٤٤,٤٥٩

٣٥. مصاريف عمومية وإدارية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٨٣,٧٢١	٢١٧,٧٤٢	مصاريف شؤون الموظفين
٣٤,٨٦٢	٦٥,٢١٩	الاستهلاك (إيضاح ١٥)
٩٩,٢٨٣	١١٨,١٠١	مصاريف أخرى*
٣١٧,٨٦٦	٤٠١,٠٦٢	

* مصاريف أخرى يتضمن مبلغ ١٣,٩ مليون درهم يمثل مساهمات اجتماعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٨,٥ مليون درهم).

٣٦ الضريبة

تمثل مصروفات الدخل مصروف ضريبة الدخل المتكبدة في لبنان من قبل بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. معدل ضريبة الدخل المعمول به في لبنان هو ١٧٪ (٢٠١٩: ١٧٪). تسوية معدل الضريبة الفعلي ليست جوهرياً فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة حيث إن المصاريف الضريبية تتعلق بشركة تابعة خارجية فقط.

٣٧ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة والمنشآت المتعلقة بهم ضمن سياق أعمالها الاعتيادية وبالأسعار التجارية للفوائد والعمولات.

تم حذف المعاملات الداخلية بين المجموعة والشركات التابعة عند توحيد البيانات المالية، ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإيضاح.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد والمعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة:

يمثل الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

إيرادات تشغيلية	الأنشطة البنكية التجارية ألف درهم	الأنشطة البنكية الاستثمارية ألف درهم	غير مخصصة ألف درهم	المجموع ألف درهم
- صافي إيرادات الفوائد	٥٣٤,٠٠٣	٣٥,٤٩٣	-	٥٦٩,٤٩٦
- صافي إيرادات الرسوم والعمولات	١٠٦,٤٣٨	-	-	١٠٦,٤٣٨
- أرباح عملات أجنبية	١٥٥,٩٩٩	-	-	١٥٥,٩٩٩
- الخسارة من استثمارات	-	(٢٠,٤١٥)	-	(٢٠,٤١٥)
- خسارة إعادة تقييم عقارات وأسهم	-	(١٩١,١٨٧)	-	(١٩١,١٨٧)
- إيرادات أخرى	٤٢,٦٣٩	-	-	٤٢,٦٣٩
مجموع الإيرادات/(الخسارات) تشغيلية	٨٣٩,٠٧٩	(١٧٦,١٠٩)	-	٦٦٢,٩٧٠

بنود غير نقدية جوهرية أخرى	(٨٩,٣٣٥)	(٦٥٥,١٢٤)	-	(٧٤٤,٤٥٩)
- صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	-	-	(٦٥,٢١٩)	(٦٥,٢١٩)
- إستهلاك	-	-	-	٤٤٩,٣٣٨
- الدخل الغير تشغيلي الاخر	-	-	(٥٧٧,٠٣٧)	(٥٧٧,٠٣٧)
- الخسارة على المركز المالي	(٢٨٥,٩٣٩)	(٤٩,٩٠٤)	-	(٣٣٥,٨٤٣)
- مصاريف عمومية وإدارية	-	-	(٤,٤٠١)	(٤,٤٠١)
- إطفاء موجودات غير ملموسة	-	-	-	(٥١,٧٤٥)
- مصاريف ضرائب الدخل - خارجية	٤٦٣,٨٠٥	(٤٣١,٧٩٩)	(٦٩٨,٤٠٢)	(٦٦٦,٣٩٦)
صافي (الربح)/الخسارة للسنة	٢٥,٤٢٦,٠٠٨	٥,٩٥٠,٩٠٨	٤,٧٦٦,٥٧٤	٣٦,١٤٣,٤٩٠
الموجودات القطاعية	٢٧,٠٢٦,٤٩٦	٤,٩٥٣,٩٥٠	٩٩٧,٦٢٧	٣٢,٩٧٨,٠٧٣

*تشمل البنود غير المخصصة بشكل رئيسي نفقات المكتب الرئيسي وخصوم و مطلوبات ضريبية للشركة التابعة في الخارج.

يمثل الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

إيرادات تشغيلية	الأنشطة البنكية التجارية ألف درهم	الأنشطة البنكية الاستثمارية ألف درهم	غير مخصصة ألف درهم	المجموع ألف درهم
- صافي إيرادات الفوائد	٣٧٤,٠٣١	٤١,٦٢٤	-	٤١٥,٦٥٥
- صافي إيرادات الرسوم والعمولات	١٥٩,٨٢٣	-	-	١٥٩,٨٢٣
- أرباح عملات أجنبية	١١,٥٣٢	-	-	١١,٥٣٢
- الربح من استثمارات	-	٢١,٧٤٠	-	٢١,٧٤٠
- خسارة إعادة تقييم عقارات	-	(٨٤,٦٧٧)	-	(٨٤,٦٧٧)
- إيرادات/(خسارات) أخرى	٤١,٠٣٤	(١,٠٠٠)	-	٤٠,٠٣٤
مجموع الإيرادات تشغيلية	٥٨٦,٤٢٠	(٢٢,٣١٣)	-	٥٦٤,١٠٧

بنود غير نقدية جوهرية أخرى	(١١٩,٠٧١)	(٣١٩,٥٨٣)	-	(٤٣٨,٦٥٤)
- صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	-	-	-	(٢٧٣,٥٥٩)
-انخفاض الشهرة	-	-	-	(٣٤,٨٦٢)
- إستهلاك	-	-	(٣٤,٨٦٢)	(٣٤,٨٦٢)
- مصاريف عمومية وإدارية	(٢٤٠,٥٥٤)	(٤٢,٤٥٠)	-	(٢٨٣,٠٠٤)
- إطفاء موجودات غير ملموسة	-	-	(٥,٩١٠)	(٥,٩١٠)
- مصاريف ضرائب الدخل - خارجية	-	-	(١٥,٨٠٢)	(١٥,٨٠٢)
صافي الخسارة للسنة	(٤٦,٧٦٤)	(٣٨٤,٣٤٦)	(٥٦,٥٧٤)	(٤٨٧,٦٨٤)
الموجودات القطاعية	٢٤,٢٥٦,٠٦٦	٢,٨٢٩,٣٤٨	٤,٦٠٣,٢١٢	٣١,٦٨٨,٦٢٦
المطلوبات القطاعية	٢٢,٢٦٤,٧٣٥	٥,٥٩٧,٩٣٦	٨٠٧,٦٠٥	٢٨,٦٧٠,٢٥٦

*تشمل البنود غير المخصصة بشكل رئيسي نفقات المكتب الرئيسي وخصوم و مطلوبات ضريبية للشركة التابعة في الخارج.

تمثل الإيرادات الواردة أعلاه الإيرادات الناتجة من العملاء الخارجيين. لم تتم أية عمليات بيع بين القطاعات خلال هذه السنة (٢٠١٩: لا شيء). إن المعاملات بين القطاعات، تكلفة الأموال وتخصيص النفقات بين القطاعات لا يتم تحديدها من قبل الإدارة لغرض تخصيص الموارد. إن السياسات المحاسبية لتقارير القطاعات، التي تم تفصيلها في إيضاح ٤، هي نفس السياسات المحاسبية التي تستخدمها المجموعة.

لأغراض مراقبة أداء القطاعات وتخصيص الموارد بين قطاعات:

- تُخصص جميع الموجودات للقطاعات المتضمنة في التقارير باستثناء الممتلكات والمعدات والشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى وبعض المبالغ المدرجة في الموجودات الأخرى و
- تُخصص جميع المطلوبات للقطاعات المتضمنة في التقارير باستثناء بعض المبالغ المدرجة في المطلوبات الأخرى

٣٨,٣ المعلومات الجغرافية

تمارس المجموعة أعمالها ضمن قطاعين جغرافيين رئيسيين- الإمارات العربية المتحدة (بلد المنشأ) ولبنان (يشار إليها "البلد الأجنبي").

إن إيرادات المجموعة من العملاء الخارجيين والمعلومات عن الموجودات غير المتداولة حسب القطاع الجغرافي موضحة أدناه:

بلد المنشأ ألف درهم	البلد الأجنبي ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣٧٦,٦١٥	٢٨٦,٣٥٥	٦٦٢,٩٧٠
٣٦٩,٤٤٠	١٩٤,٦٦٧	٥٦٤,١٠٧

٤-٣٨ معلومات عن كبار العملاء

مثل عميل في سنة ٢٠٢٠ أكثر من ١٠٪ من إيرادات المجموعة من العملاء الخارجيين كل (٢٠١٩ مثل عميل أكثر من ١٠٪ من إيرادات المجموعة من العملاء الخارجيين).

٣٩. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل صنف من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لكل منهما كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

مجموع الموجودات:	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
النقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	٥,٥٣٤,٠٩٩	٥,٥٣٤,٠٩٩
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	-	-	١٢٩,٠٤٦	١٢٩,٠٤٦
إتفاقيات إعادة الشراء	-	-	١١٤,٣٣٤	١١٤,٣٣٤
قروض وسلف، صافي	-	-	١٩,٤٥٥,٦٠٧	١٩,٤٥٥,٦٠٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	١٢١,٧٦٠	٢٩٩,٢١٨	-	٤٢٠,٩٧٨
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	٤,٣٤٠,٨٣٣	٤,٣٤٠,٨٣٣
موجودات أخرى	٥٨,٩١٥	-	٨٥٧,٦٦٧	٩١٦,٥٨٢
المجموع	١٨٠,٦٧٥	٢٩٩,٢١٨	٣٠,٣٣١,٤٨٦	٣٠,٨١١,٣٧٩
مجموع المطلوبات:				
ودائع العملاء	-	-	٢٣,٦٧٢,٥٨٤	٢٣,٦٧٢,٥٨٤
إتفاقيات إعادة بيع	-	-	٢٤٠,٩١٥	٢٤٠,٩١٥
ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك	-	-	٢,٤٣٨,٨٤٢	٢,٤٣٨,٨٤٢
مطلوبات أخرى	١٥,٩٤١	-	١,٥٥٣,٢٧٩	١,٥٦٩,٢٢٠
سندات دين مصدرة	١,٨٩٦,٦٨٢	-	٣,٠٥٧,٢٦٩	٤,٩٥٣,٩٥١
المجموع	١,٩١٢,٦٢٣	-	٣٠,٩٦٢,٨٨٩	٣٢,٨٧٥,٥١٢

(ب) يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل صنف من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لكل منهما كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

بالقيمة العادية من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
مجموع الموجودات:			
النقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	٥,٨٥١,٩٩٤	٥,٨٥١,٩٩٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	-	٣٥٠,٢٨٧	٣٥٠,٢٨٧
إتفاقيات إعادة الشراء	-	٤٥٧,٢٩١	٤٥٧,٢٩١
قروض وسلف، صافي	-	١٧,٧٣٥,٧٥٦	١٧,٧٣٥,٧٥٦
استثمارات مقاسة بالقيمة العادية	١٥٩,٢٨٤	-	٦١٩,٤٧٨
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	٤٥٣,٢١٩	٤٥٣,٢١٩
موجودات أخرى	٣٩,٥٨٥	-	١,٠٢٢,٨٧٧
المجموع	١٨٨,٨٦٩	٣٥,٨٤٠,٨٣٩	٣٦,٤٨٩,٩٠٢
مجموع المطلوبات:			
ودائع العملاء	-	٢١,٣٢٦,٢٣٤	٢١,٣٢٦,٢٣٤
إتفاقيات إعادة بيع	-	٤٢,٩٨٩	٤٢,٩٨٩
ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك	-	١٣٠,٢٣٠	١٣٠,٢٣٠
مطلوبات أخرى	٧,٥٧٧	١,٤٥١,١٣٣	١,٤٥٨,٧١٠
سندات دين مصدرة	٣,٥٧٨,٠٦٥	٣,٠١٩,٨٦١	٥,٥٩٧,٩٢٦
المجموع	٣,٥٨٥,٦٤٢	٣٥,٩٧٠,٤٤٧	٣٨,٥٥٦,٠٨٩

٤٠. إدارة المخاطر

لدى المجموعة لجان للمدراء الرئيسيين تختص بمراقبة إدارة المخاطر. تقوم اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، الحاصلتين على تفويض مجلس الإدارة، بتعريف السياسات، العمليات والأنظمة لإدارة ومراقبة مخاطر الإئتمان. كما تقوم بوضع سياسات، أنظمة وحدود لمخاطر سعر الفائدة، مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة، إضافة إلى أن المجموعة لديها قسم لإدارة مخاطر الإئتمان الذي يقوم بالتأكد من الالتزام بجميع السياسات والعمليات الخاصة بإدارة المخاطر بشكل مستقل. يعمل قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بشكل رئيسي على تقييم مدى فعالية ضوابط مخاطر التشغيل.

منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٩، يواجه لبنان عدم استقرار سياسي واقتصادي. من أجل حماية النظام المصرفي والتخفيف من مخاطر الأزمة، قامت البنوك اللبنانية بمراجعة حدود سحب الدولار الأمريكي وقيدت جميع التحويلات الدولية الصادرة إلى الضروريات الأساسية. إضافة إلى ذلك، أصدر المصرف المركزي اللبناني، في ٤ ديسمبر ٢٠١٩، تعميماً جديداً يطالب المصارف اللبنانية بفرض سقف جديد على أسعار الفائدة على الودائع ودفع نصف الفائدة المستحقة للمودعين على حيازات العملات الأجنبية بالليرة اللبنانية. مع ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع الدين الخارجي للبنان بشكل كبير والبلد يواجه اضطرابات عدة. بدأ تصنيف مخاطر الإئتمان السيادي يشهد تخفيضات متتالية من قبل جميع وكالات التصنيف الرئيسية ليصل إلى مستوى التخلف عن السداد في ٧ مارس ٢٠٢٠، عندما أعلنت الحكومة اللبنانية أنها ستمنع سداد السندات المستحقة في ٩ مارس ٢٠٢٠، يليه إعلان آخر في ٢٣ مارس ٢٠٢٠ عن وقف المدفوعات على جميع سندات اليوروبوندرز المقومة بالدولار الأمريكي. وقد أدى هذا إلى المزيد من التدهور في القيمة السوقية لسندات الحكومة اللبنانية لتصل إلى وضع غير مرغوب فيه. كما تأثرت القيمة السوقية لجميع الأصول المالية الأخرى سلباً.

علاوة على ذلك، شهد السوق تقلبات حادة في سعر صرف العملات الأجنبية و في إنشاء أسواق موازية مع مجموعة واسعة من التباين في الأسعار مقارنة بالربط الرسمي البالغ ١,٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي.

خلال عام ٢٠٢٠، تطورت القيود المفروضة على الدولار الأمريكي حيث:

- هذه الدولارات الإلكترونية، لكونها ودائع بالدولار قبل الأزمة في البنوك التجارية، مقيدة وغير قابلة للتحويل، وتخضع لضوابط صارمة على رأس المال ولا يمكن سحبها إلا بالليرة اللبنانية بسعر السبورة الإلكترونية وبكميات محدودة؛ تحويلها داخل النظام المصرفي المحلي.
- الأوراق النقدية بالدولار والودائع بالدولار الجديد (الدولارات الجديدة) غير مقيدة وقابلة للتحويل. تحتاج معظم الشركات إلى الوصول إلى هذا الدولار من أجل استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية.

نتيجة لما ورد أعلاه، عكست هذه البيانات المالية الموحدة تعديلات بما في ذلك زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة (والمراحل ذات الصلة).

تواصل المجموعة مراقبة الوضع عن كثب وتستمر الشركة التابعة في العمل وتحصل على دعم من المجموعة.

حساسية البيانات المالية الموحدة لأسعار صرف الليرة اللبنانية

كما هو موضح أعلاه، فإن موجودات ومطلوبات بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩، تم تضمينها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة وتحويلها إلى الدرهم الإماراتي، المربوط بالدولار الأمريكي، بسعر الصرف الرسمي البالغ ١ دولار أمريكي = ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية والذي يختلف اختلافاً كبيراً عن مصرف لبنان. ("BDL") سعر المنصة ١ دولار أمريكي = ٣,٩٠٠ ليرة لبنانية (غير مستخدمة على نطاق واسع) أو أسعار الصرف في الأسواق الموازية (متاحة من خلال آليات مختلفة) والتي بلغت ١ دولار أمريكي = ٨,٤١٢,٥ ليرة لبنانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

فيما يلي تحليل الحساسية الذي يوضح التأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة من جراء تحويل الموجودات والمطلوبات وبنود

الربح أو الخسارة لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بسعر منصة مصرف لبنان وسعر السوق

الموازية كما في نهاية العام

سعر الصرف	التغيير في مجموع الموجودات ألف درهم	التغيير في مجموع المطلوبات ألف درهم	التغيير في صافي الربح ألف درهم	التغيير في مجموع الممتلكات ألف درهم
١ دولار أمريكي = ٣,٩٠٠ ليرة لبنانية	(٧٧٢,٨٣٦)	(٣٧٨,١٢٥)	٣٤٣,٠٧٩	(٣٩٤,٧١٢)
١ دولار أمريكي = ٨,٤١٢,٥ ليرة لبنانية	(١,٠٣٤,٠٤٣)	(٥٠٥,٩٢٥)	٤٥٩,٠٣٤	(٥٢٨,١١٨)

إدارة مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الإئتمان في عدم وفاء أحد الأطراف لعقود الأدوات المالية بالتزاماته مما يسفر عن تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تحاول المجموعة التحكم في مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والتقييم المستمر للقدرة الائتمانية المتعلقة بالاطراف التي تتعامل معها المجموعة. وإضافة إلى مراقبة حدود الإئتمان، تدير المجموعة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق إبرام إتفاقيات تسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسبما تقتضيه الظروف لوضع حد لفترة التعرض للمخاطر. قد تلجأ المجموعة في بعض الحالات إلى إلغاء معاملات أو تحويلها إلى أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

تنتج تركيزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مشابه في حالة نشوب تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أية تغيرات أخرى.

وتشير تركيزات الائتمان إلى حساسية أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

تجري اللجنة التنفيذية بالمجموعة مراجعة على السياسات المتعلقة بالإئتمان والتصديق عليها، وتتم الموافقة على جميع حدود الإئتمان بموجب السياسة الائتمانية لدى المجموعة المبينة في دليل سياسات الإئتمان. إن أقسام الإئتمان والتسويق منفصلة، كما أن القروض، علاوة على ذلك، مضمونة بأنواع رهونات مقبولة، قدر الإمكان، وذلك لمقابلة مخاطر الإئتمان. وتعمل المجموعة بالإضافة إلى ذلك على الحد من المخاطر بتوزيع موجوداتها على قطاعات إقتصادية وصناعية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية مداراة ومراقبة من قبل قسم إدارة الإئتمان. وتجري مراجعة دورية من قبل قسم إدارة الائتمان ويتم تصنيف مخاطر التسهيلات بناءً على المقاييس المبينة في دليل سياسات الإئتمان.

إن حدود التعرضات الخارجية وحدود تعرضات المؤسسات المالية للأسواق المالية والخزينة يتم الموافقة عليها بموجب البيئات المعدة من قبل اللجنة التنفيذية بالمجموعة ويتم مراقبتها من قبل المدراء الرئيسيين بشكل يومي.

إن اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع السياسة الائتمانية للمجموعة، كما تقوم بوضع حدود للقطاعات الصناعية وتوافق على

الاستثناءات للسياسات وتجري مراجعة دورية للمحافظ للتحقق من جودتها.

تعهد تقديم القروض التجارية / المؤسسات

إن جميع طلبات الإئتمان للإقراض التجاري والمؤسسات تخضع لسياسات المجموعة الإئتمانية ولمعايير التعهدات وحدود القطاعات (إن وجدت) والمتطلبات القانونية المطبقة من حين لآخر. لا تقوم المجموعة بإقراض شركات تعمل في قطاعات تعتبرها المجموعةعلى أنها ذات صفات خطرة وعندما يكون مطلوب وجود معرفة متخصصة للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، تضع المجموعة حدود إئتمان لجميع العملاء بناءً على ملاءتهم المالية.

إن جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المجموعة تكون وفقاً للموافقة المسبقة بموجب تفويض الصلاحيات المعتمد وتحت المسؤولية النهائية للجنة التنفيذية ، والعضو التنفيذي والمدير العام للمجموعة وتحت مراقبة مجلس الإدارة. يجب أن يكون هناك إمضائين للموافقة على أي طلب إئتماني لإقراض تجاري أو للمؤسسات.

إجراءات مراجعة الإئتمان وتصنيف القروض

يقوم قسم مخاطر الإئتمان للمجموعة بإخضاع موجودات المجموعة الخطرة إلى تقييم جودة مستقل بصورة منتظمة وذلك كما هو مطلوب بموجب توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والسياسات الداخلية بالمجموعة وذلك للمساعدة في الإكتشاف المبكر للإستحقاقات ومشاكل الأداء المحتملة. يقوم قسم مخاطر الإئتمان بتدقيق تصنيف المخاطر لجميع الزبائن التجاريين ويعطي تقييمه لمخاطر المحافظ لكل منتج وقطاع ويراقب إتباع جميع السياسات الإئتمانية المعتمدة والتوجيهات والإجراءات لتكامل قطاعات المجموعة.

تصنف جميع تسهيلات الإقتراض التجارية/ المؤسسات للمجموعة بتصنيف واحد من عشرة تصنيفات (١ إلى ١٠) بحيث يكون تصنيف ١ ممتاز وتصنيف ١٠ خسارة بدون قابلية للإسترداد وتخصيص كامل المبلغ.

عندما تنخفض قيمة الإئتمان يتم تعليق الفوائد ولا تدرج في بيان الدخل أوالخسارة الموحد. إن مخصصات انخفاض القيمة يتم تكوينها بناءً على إمكانية تحصيل الرصيد القائم وتصنيف مخاطر الأصول.

تقيس المجموعة أيضًا تعرضها لمخاطر الائتمان بالرجوع إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصًا المبالغ المقاصة والفائدة المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لمخاطر الائتمان.

إدارة مخاطر الائتمان على مستوى الشركة اللبنانية التابعة

عدم اليقين في القياس وتحليل الحساسية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمصرف لبنان السيادي والمركزي

نظرًا للأزمة المالية الحالية والاقتصادية السائدة في الدولة ، فإن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ينطوي على استخدام أحكام وتقديرات هامة. تشكل إدارة الشركة التابعة ثلاثة سيناريوهات اقتصادية، والتي تتماشى مع أفضل ممارسات السوق، بناءً على التوقعات الاقتصادية، وتطبق هذه الافتراضات على نماذج مخاطر الائتمان لتقدير خسائر الائتمان المستقبلية، ورجح النتائج المحتملة لتحديد تقدير غير متحيز لخسائر الائتمان.

(١) المنهجية

تسببت الأحداث التالية في ارتفاع درجة عدم اليقين التي تحيط بالقطاع المصرفي اللبناني والاقتصاد اللبناني ككل:

- تعطل الأعمال منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٩ ؛

- سلسلة من عمليات خفض مخاطر الائتمان السيادية اللبنانية التي بدأت في التدهور منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٩ ووصلت إلى تصنيف مخاطر الائتمان الافتراضي من قبل جميع التصنيفات الرئيسية خلال عام ٢٠٢٠ ، بعد سنوات من التصنيف المستقر لمخاطر الائتمان في الفئة “ب” ؛

- قيود على حركة وسحب الأموال بالعملات الأجنبية.

- عدم القدرة على تحويل الأموال بالعملة الأجنبية إلى خارج لبنان.

- التقلب الحاد في أسعار صرف العملات الأجنبية وخلق أسواق موازية ذات نطاق واسع من الفروق السعرية.

- في ٧ آذار ٢٠٢٠ ، أعلنت الحكومة اللبنانية قرارها بالتخلف عن سداد سندات ٦,٣٧٥٪ بقيمة ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي المستحقة في ٩ آذار ٢٠٢٠.

إعلان في ٢٣ آذار / مارس ٢٠٢٠ من قبل الحكومة اللبنانية لوقف المدفوعات على جميع سندات اليوروبوند المقومة بالدولار الأمريكي ؛

- مزيد من التدهور في القيمة السوقية لسندات الحكومة اللبنانية إلى حالة غير مرغوب فيها، مما أدى إلى تأثر غالبية تقييم الأصول المالية سلبيًا في لبنان.

- الخمول الشديد المطول في أسواق رأس المال يجعل الأسواق غير سائلة.

قامت إدارة الشركة التابعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية وأخذت بعين الاعتبار العوامل المذكورة أعلاه مثل التصنيف الائتماني وقدرة المقرض على جمع التمويل، وبالتالي صنفت جميع التعرضات المحتفظ بها لدى مصرف لبنان والحكومة اللبنانية ضمن المرحلة.

يشار إلى السيناريوهات الاقتصادية الثلاثة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ونتائجها المحتملة على أنها سيناريوهات خط الأساس والتفاؤل والجانب السلبي. يتوافق السيناريو المتفائل والجانب السلبي مع ترجيح احتمالية بنسبة ١٥٪ و ٣٥٪ على التوالي ، بينما يتم تخصيص ٥٠٪ المتبقية للسيناريو الأساسي خلال عام ٢٠٢٠. على الرغم من عدم وجود نهج علمي وراء أوزان كل سيناريو، تعتقد إدارة البنك أن يمثل كل سيناريو بشكل عادل المخاطر الموكلة إليه. ومن ثم، خلصت إدارة الشركة التابعة إلى أن نظام الترجيح هذا يعتبر مناسبًا للتقدير غير المتحيز للخسائر الائتمانية المتوقعة في معظم الظروف.

تلاحظ إدارة الشركة التابعة أن هناك صعوبة كبيرة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة نظرًا لعدم وجود بيانات داعمة متاحة للعامه. مع احتمال تخلف عن السداد بنسبة ١٠٠٪ على جميع الأدوات، فإن المحدد الرئيسي لخسارة الائتمان المتوقعة هو الخسارة المقدرة على التخلف عن السداد لكل نوع من أنواع الأدوات المالية. إعتبرت الإدارة التخلف عن السداد باستخدام الافتراضات المتاحة. يرتبط الأساس المنطقي وراء معدل الفائدة على الديون المستحقة لكل أداة مع من سيخضع إلى تخفيض أكبر في إعادة الرسملة المحتملة لمصرف لبنان المركزي. بشكل معين، الانتقال من السيناريو المتفائل إلى السيناريو الأساسي والجانب السلبي، يتحول التأثير من إعادة الرسملة من الحكومة اللبنانية (وبالتالي تتطلب اقتطاع سنداها بنسبة أعلى) إلى مودعي مصرف لبنان بالعملة الأجنبية. في تاريخ التقرير ، قام فريق من خبراء التقييم المستقلين بمراجعة إدارة الشركة التابعة أعلاه والسيناريوهات وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.

(٢) وصف السيناريوهات الاقتصادية المتفق عليها

الافتراضات الاقتصادية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

تم وضع الافتراضات الاقتصادية المعروضة في هذا القسم من قبل الشركة التابعة بالرجوع إلى الافتراضات المتاحة بشكل معين لغرض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. نظرت الإدارة في احتمال ثبات المعلمة الافتراضية عند ١ وحسّت الخسارة نظرًا لافتراض التخلف عن السداد لكل نوع من أنواع الأدوات.

تم الاحتفاظ بالاحتياطيات القانونية لمصرف لبنان المركزي بالليرة اللبنانية وأذون الخزانة اللبنانية لجميع السيناريوهات عند مستوى ثابت للخطورة يبلغ ٣,٦٪ و ٢٠٪ على التوالي ؛ طبقت إدارة الشركة التابعة نسبة ٢٠٪ على جميع السيناريوهات بناءً على تقدير سيتي جروب عن إعادة الهيكلة اللبنانية والذي أشار إلى أن ٢٠٪ بمثابة خصم محتمل لسندات الخزانة اللبنانية. بلغ إجمالي تعرض الشركة التابعة في أذون الخزانة اللبنانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ١٧ مليار ليرة لبنانية ، وبالتالي هناك تأثير ثانوي قد ينشأ فيما يتعلق بهذه الأداة.

سيناريو قاعدة الإجماع

تُحسب الحسابات الجارية والاحتياطيات القانونية بالعملة الأجنبية المودعة لدى مصرف لبنان على أساس تصنيف المرحلة الثالثة مع ضمانات خطرة جارية تبلغ ١٥٪ و ٣,٦٪ على التوالي ولكل من الإيداعات طويلة الأجل لدى مصرف لبنان المركزي و شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان خسارة تعثر بنسبة ٢٧٪.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على سندات الحكومة اللبنانية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة على أساس تصنيف المرحلة الثالثة مع ضمان سنوي بنسبة ٧٠٪.

السيناريو المتفائل الإجماعي

تُحسب الحسابات الجارية والاحتياطيات القانونية بالعملة الأجنبية المودعة لدى مصرف لبنان على أساس تصنيف المرحلة الثالثة مع ضمانات عامة بحدود ٧,٥٪ و ٣,٦٪ على التوالي ، ولكل من الإيداعات طويلة الأجل لدى مصرف لبنان و شهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان خسارة تعثر بنسبة ٢٧٪.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على سندات الحكومة اللبنانية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة على أساس تصنيف المرحلة الثالثة خسارة تعثر بنسبة ٨٥٪.

سيناريو الجانب السلبي الإجمالي

تُحسب الحسابات الجارية والاحتياطيات القانونية بالعملة الأجنبية المودعة لدى مصرف لبنان على أساس تصنيف المرحلة الثالثة مع ضمانات خطرة جارية تبلغ ٣٠٪ و ١٢,٤٪ على التوالي ولكل من الإيداعات طويلة الأجل لدى مصرف لبنان المركزي و شهادات ايداع صادرة عن مصرف لبنان بقيمة خسارة تعثر بنسبة ٣٠٪.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على سندات الحكومة اللبنانية بالعملة الأجنبية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة على أساس تصنيف المرحلة الثالثة بنسبة خسارة تعثر بنسبة ٦٥٪.

(٣) تحليل حساسية السيناريوهات الاقتصادية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على انكشاف مصرف لبنان السيادي والمركزي

نظرت الإدارة في حساسية نتيجة الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في إطار كل سيناريو موصوف أعلاه للتعرض السيادي ، وتطبيق ترجيح بنسبة ١٥٪ ، و ٥٠٪ ، و ٣٥٪ على السيناريوهات المتفائلة ، والقاعدة ، والجانب السلبي على التوالي. ينعكس الترجيح في كل من تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة. لا ينبغي أن تؤخذ الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة للسيناريو المتفائل والجانب السلبي لتمثيل الحدود العليا والدنيا لنتائج الخسائر الفعلية المحتملة.

بالنسبة لجميع الأدوات المعلقة بالعملة الأجنبية لمصرف لبنان المركزي ، كان الافتراض الذي توصلت إليه إدارة الشركة التابعة هو أن البنك المركزي سيحتاج إلى إعادة رسملة إلى مركز قابل للاستمرار بموجب أي خطة لإعادة الهيكلة مقدمة وأن الرسملة المطلوبة تعادل البنك المركزي فارق العملات الأجنبية في ميزانيته العمومية معدلة حسب عجز الناتج المحلي الإجمالي المسموح به. تشير التقديرات إلى أن هذه الفارق المعدل يمثل حوالي ٢٧٪ من إجمالي المطلوبات بالعملات الأجنبية المستمدة بشكل أساسي من تقرير مورغان ستانلي بتاريخ مارس ٢٠٢٠ ، كما هو مفصل أدناه:

- بالنسبة للحسابات الجارية بالعملة الأجنبية المودعة لدى مصرف لبنان المركزي ، فإن نهج إدارة الشركة التابعة هو حيث يتم تحديد قيمة الديون المستحقة الدفع في نهاية المطاف بناءً على من سيغطي فارق العملة الأجنبية لدى مصرف لبنان. في حالة استدعاء جميع البنوك المحلية لتغطية العجز بالكامل بدلاً من الحكومة اللبنانية ، وفي المقابل ستحتاج الشركة التابعة إلى اقتطاع ٣٠٪ من أرصدة حساباتها الجارية بالدولار الأمريكي المحتفظ بها لدى مصرف لبنان.

علاوة على ذلك ، فإن الأساس المنطقي لتطبيق خسارة تعثر بنسبة ٧,٥٪ على السيناريوهات المتفائلة و ١٥٪ على السيناريوهات الأساسية هو أن خسارة التعثر على الحسابات الجارية لمصرف لبنان مترابط مع خسارة العثر على سندات اليورو. إذا كان العجز في فجوة العملة الأجنبية لمصرف لبنان سيتم تمويله جزئيًا من قبل الحكومة (أو من خلال تحويل ودائع العملاء و / أو قسها) ، وفي هذه الحالة قد تكون هناك حاجة إلى تخفيض أعلى لسندات الحكومة اللبنانية ، فإن خفض القيمة بنسبة ٣٠٪ يمكن تطبيق ودائع البنك. ومن ثم ، يُفترض حدًا أقصى للمخاطر المحلية يبلغ ٣٠٪ وخفضًا سنويًا أقل للمخاطر إلى السيناريوهات المتبقية ، على افتراض أن حاملي السندات سيغطون الخسائر.

- بالنسبة للاحتياطيات الإلزامية من العملات الأجنبية المحتفظ بها لدى مصرف لبنان ، بالنظر إلى أنها لا تزال غير مستخدمة ، وفي محاولة للحد من استخدام إدارة الشركة التابعة حدًا سنويًا قدره ٣,٦٪ للسيناريوهين المتفائلين والأساسيين و ١٢,٤٪ لسيناريو الاتجاه الهابط.

- بالنسبة للإيداعات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية المودعة لدى مصرف لبنان وشهادات الإيداع بالعملة الأجنبية ، مع الأخذ في الاعتبار المدى الطويل لهذه الحسابات ، قررت إدارة الشركة التابعة أنه في السيناريوهين الأساسيين والمتفائلين ، ستعاني المواضع لأجل والأقراص المدمجة من تخفيض يساوي عجز فجوة مصرف لبنان ، أي ٢٧٪ ، بينما في سيناريو الاتجاه الهبوطي ، ستعاني من نفس قيمة أرصدة الحساب الجاري البالغة ٣٠٪.

- فرضت الهيئة الحاكمة التنظيمية ، وهي مصرف لبنان المركزي ، في التعميم الوسيط ٥٦٧ الصادر في ٢٦ آب / أغسطس ٢٠٢٠ حدًا أدنى للخسائر الائتمانية المتوقعة التنظيمي باستخدام الخسارة المحددة مسبقًا التي لم يتم تشكيلها في السيناريوهات المذكورة أعلاه وهي أقل بكثير من خسارة الائتمان المرجح المحسوب والمحموز من قبل الإدارة.

تم الاعتراف بخسائر إئتمانية متوقعة إضافية بقيمة ٢٠٠ مليون درهم إماراتي على التعرض السيادي للشركة اللبنانية التابعة باتباع نهج حذر ومتحفظ بسبب التقييمات الأخيرة التي تم إجراؤها.

مخصص خسارة الإئتمان المتوقعة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المرحلة ١		المرحلة ٢		المرحلة ٣		الإجمالي	
	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص
الأرصدة لدى المصارف المركزية	٢,٢٩٨,٠٨٩	-	٥٧٤,٨٢٥	٣٨,٣٩٨	٣,٣٧١,٢٩٣	٦٧١,٧١٠	٦,٢٤٤,٢٠٧	٧١٠,١٠٨
مبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية	٧٥,٩٣٦	١,٤٨١	٥٤,٧٣٧	١٣٦	-	-	١٣٠,٦٦٣	١,٦١٧
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	١١٥,٣٨٦	١,١٥٢	-	-	-	-	١١٥,٣٨٦	١,١٥٢
القروض والسلفيات	١٢,٨٧٩,٥٦١	٢٨٩,٦٧٨	٥,٨٠٦,٧٥١	٧٦٠,٩٧٠	٢,٧١٣,٢٤٨	٨٩٣,٣٠٥	٢١,٣٩٩,٥٦٠	١,٩٤٣,٩٥٣
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٦٧,١٣٣	-	-	-	١٠٢,٤٠٧	٧٠,٣٢٢	٣٦٩,٥٤٠	٧٠,٣٢٢
سندات دين بالتكلفة المطفأة	٤,١٦٣,٢٢٥	٤٠,٨٦	-	-	١٩٠,٩٦٢	١٠٩,٢٦٨	٤,٣٥٤,١٨٧	١١٣,٣٥٤
التعرضات الغير مموّلة	٣,٦٢٢,٣٩٠	٤,٧٦٢	٦٥٧,٨٤٢	١٢,٥٢٢	٨٤٦,٥٥٥	١١٤,٢٤٥	٥,١٢٦,٧٨٧	١٣١,٥٢٩
	٢٣,٤٢١,٧٣٠	٣٠١,١٥٩	٧,٠٩٤,١٤٥	٨١٢,٠٢٦	٧,٢٢٤,٤٦٥	١,٨٥٨,٨٥٠	٣٧,٧٤٠,٣٣٠	٢,٩٧٢,٠٣٥

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المرحلة ١		المرحلة ٢		المرحلة ٣		الإجمالي	
	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص
الأرصدة لدى المصارف المركزية	٣,٥٠١,٣١٧	-	-	-	٢,٦٤٨,٤٠٨	٢٩٧,٧٣١	٦,١٤٩,٧٢٥	٢٩٧,٧٣١
مبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية	٣٦٠,٠٥٠	١٠,٦٥٣	٩٠٧	١٧	-	-	٣٦٠,٩٥٧	١٠,٦٧٠
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	٤٥٧,٧١٣	٤٢٢	-	-	-	-	٤٥٧,٧١٣	٤٢٢
القروض والسلفيات	١٢,٧٦٩,٦٠٢	٤٠٩,٢٨٨	٤,١٤٣,٤٤٥	٦٠٧,١٩٨	٢,٦٦٧,٣٣١	٨٢٨,١٣٦	١٩,٥٨٠,٣٧٨	١,٨٤٤,٦٢٢
سندات دين بالتكلفة المطفأة	٢٨١,٢١٠	٣٣٢	-	-	٢٠٥,٢٧٤	٣٣,٩٣٣	٤٨٦,٤٨٤	٣٤,٢٦٥
التعرضات الغير مموّلة	٤,٦٢٧,٦٧٣	٢٣,٤١٩	١٤,١٨١	٢,٨١١	٧٠١,٩٢٧	٩٥,٥٩٠	٥,٣٤٣,٧٨١	١٢١,٨٢٠
	٢١,٩٩٧,٥٦٥	٤٤٤,١١٤	٤,١٥٨,٥٣٣	٦١٠,٠٢٦	٦,٢٢٢,٩٤٠	١,٢٥٥,٣٩٠	٣٢,٣٧٩,٠٣٨	٢,٣٠٩,٥٣٠

مرحلة انتقال القروض و السلفيات

قروض مصرفية للأفراد	المرحلة ١		المرحلة ٢		المرحلة ٣		الإجمالي	
	التعرض ألف درهم	انخفاض القيمة ألف درهم	التعرض ألف درهم	انخفاض القيمة ألف درهم	التعرض ألف درهم	انخفاض القيمة ألف درهم	التعرض ألف درهم	انخفاض القيمة ألف درهم
من ١ يناير ٢٠٢٠	١٨٤,٢٢٢	٣,٢٩١	٣٣,٥٦٩	٥٣	٨,١٤٠	٢,٤٧٨	٢٣٥,٩٣١	٥,٨٢٢
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	-	-	-	-	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	١,٤٦٧	-	(١,٤٦٧)	-	-	-	-	-
التحويلات من ٢٤١ إلى المرحلة ٣	(٤٦١)	-	(١)	-	٤٦٢	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٣	٥	-	٥	-	(١٠)	-	-	-
تحركات أخرى	١٠٠,٩٩٥	٥٢٥	(٢١,٧٢١)	٢٦	٢٩٨	٩٨٢	٧٩,٥٧٢	١,٥٣٣
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٨٦,٢٢٨	٣,٨١٦	١٠,٣٨٥	٧٩	٨,٨٩٠	٣,٤٦٠	٣٠٥,٥٠٣	٧,٣٥٥

التغير المتوقع في خسارة الائتمان/(التدفق) للقروض والسلف

المجموع ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ١ ألف درهم	الإجمالي	
				التعرض ألف درهم	مخصص انخفاض القيمة ألف درهم
قروض مصرفية للأفراد					
٥,٨٢٢	٢,٤٧٨	٥٣	٣,٢٩١	مخصصات خسائر الائتمان في ١ يناير ٢٠٢٠	
١,٥٣٣	٩٨٢	٣٦	٥٢٥	الأخرى	
<u>٧,٣٥٥</u>	<u>٣,٤٦٠</u>	<u>٧٩</u>	<u>٣,٨١٦</u>	مخصصات خسائر الائتمان في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
قروض مصرفية تجارية					
١,٨٣٨,٨٠٠	٨٢٥,٦٥٧	٦٠٧,١٤٥	٤٠٥,٩٩٨	مخصصات خسائر الائتمان في ١ يناير ٢٠٢٠	
١,١٥٥	-	-	١,١٥٥	الحكومة الإماراتية	
٤,٩٣٦	-	-	٤,٩٣٦	المؤسسات المرتبطة بالحكومة (ملكية >٥٠٪) >الحكومة	
٢١,٨٧٤	١٠١,٣٧٣	(٥٢)	(٧٩,٤٤٧)	شركات أخرى	
٧١,٧٤١	(٢٢,٢٤٦)	١٠٩,٧٧٠	(١٥,٧٨٣)	أفراد لديهم صافي قيم ائتمانية عالية	
(١٥,٠٦١)	(٢١,٣٨٩)	٣٦,٠٠٩	(٢٩,٦٨١)	الشركات الصغيرة و المتوسطة	
١٣,١٥٣	٦,٤٥٠	٨,٠١٩	(١,٣١٦)	أخرى	
<u>١,٩٣٦,٥٩٨</u>	<u>٨٨٩,٨٤٥</u>	<u>٧٦٠,٨٩١</u>	<u>٢٨٥,٨٦٢</u>	مخصصات خسائر الائتمان في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
قروض مصرفية للأفراد					
٤,٢٣٣	١,٣٦٨	-	٢,٨٦٥	مخصصات خسائر الائتمان في ١ يناير ٢٠١٩	
-	٣١٨	-	(٣١٨)	قروض شخصية	
١,٥٨٩	٧٩٢	٥٣	٧٤٤	الأخرى	
<u>٥,٨٢٢</u>	<u>٢,٤٧٨</u>	<u>٥٣</u>	<u>٣,٢٩١</u>	مخصصات خسائر الائتمان في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
قروض مصرفية تجارية					
١,٩٩٦,٠٧٦	١,٢٤١,٨٣٨	٧٣٥,٧٧٦	١٨,٤٦٢	مخصصات خسائر الائتمان في ١ يناير ٢٠١٩	
١٤٥	-	-	١٤٥	الحكومة الإماراتية	
١,٢٢١	-	-	١,٢٢١	المؤسسات المرتبطة بالحكومة (ملكية >٥٠٪) >الحكومة	
(٦٤,٨٢٦)	(٣٧٧,٤٦٦)	(١,٣٠٧)	٣١٣,٩٤٧	شركات أخرى	
(٧١,٦٩٣)	(٦٣,٩٤٨)	(٢٤,٧٧٩)	١٧,٠٣٤	أفراد لديهم صافي قيم ائتمانية عالية	
(٢١,٧٤٣)	٢٦,٥١١	(١٠١,٨٢٨)	٥٣,٥٧٤	الشركات الصغيرة و المتوسطة	
(٣٨٠)	(١,٣٧٨)	(٧١٧)	١,٦١٥	أخرى	
<u>١,٨٣٨,٨٠٠</u>	<u>٨٢٥,٦٥٧</u>	<u>٦٠٧,١٤٥</u>	<u>٤٠٥,٩٩٨</u>	مخصصات خسائر الائتمان في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	

مخصص انخفاض القيمة ألف درهم	التعرض ألف درهم	المرحلة ٣		المرحلة ٢		المرحلة ١	
		مخصص انخفاض القيمة ألف درهم	التعرض ألف درهم	مخصص انخفاض القيمة ألف درهم	التعرض ألف درهم	مخصص انخفاض القيمة ألف درهم	التعرض ألف درهم
قروض مصرفية تجارية							
١,٨٣٨,٨٠٠	١٩,٣٥٤,٤٤٧	٨٢٥,٦٥٧	٢,٦٥٩,١٩١	٦٠٧,١٤٥	٤,١٠٩,٨٧٦	٤٠٥,٩٩٨	١٢,٥٨٥,٣٨٠
-	-	-	-	٧٢,٣٢٠	١,١٩٤,٨٢٥	(٧٢,٣٢٠)	(١,١٩٤,٨٢٥)
-	١٤٧,٨١٠	-	-	(١٥,٥٤٢)	(٧١٨,٤٨٠)	١٥,٥٤٢	٨٦٦,٢٩٠
-	-	١,٢٤٩	٣٦,٦٠٨	(١,٠١٦)	(١٦,٣٨٠)	(٢٣٣)	(٢٠,٢٢٨)
-	-	(٤,٠٥٥)	(٣٠,٦٤٣)	٤,٠٥٥	٣٠,٦٤٣	-	-
٩٧,٧٩٨	١,٥٩١,٨٠٠	٦٦,٩٩٤	٣٩,٢٠٢	٩٣,٩٢٩	١,١٩٥,٨٨٢	(٦٣,١٢٥)	٣٥٦,٧١٦
<u>١,٩٣٦,٥٩٨</u>	<u>٢١,٠٩٤,٠٥٧</u>	<u>٨٨٩,٨٤٥</u>	<u>٢,٧٠٤,٣٥٨</u>	<u>٧٦٠,٨٩١</u>	<u>٥,٧٩٦,٣٦٦</u>	<u>٢٨٥,٨٦٢</u>	<u>١٢,٥٩٣,٣٣٣</u>
<u>١,٩٤٣,٩٥٣</u>	<u>٢١,٣٩٩,٥٦٠</u>	<u>٨٩٣,٣٠٥</u>	<u>٢,٧١٣,٢٤٨</u>	<u>٧٦٠,٩٧٠</u>	<u>٥,٨٠٦,٧٥١</u>	<u>٢٨٩,٦٧٨</u>	<u>١٢,٨٧٩,٥٦١</u>
قروض مصرفية للأفراد							
٤,٢٣٤	١٣٥,٦٤٥	١,٥٤٤	٧,٦٧٠	١٧	١,٠٥٥	٢,٦٧٣	١٢٦,٩٢٠
-	-	-	-	-	٤١٦	-	(٤١٦)
-	-	-	-	-	(٤٣)	-	٤٣
-	-	٣١٨	١,٣٠٤	-	(١٨٢)	(٣١٨)	(١,١٢٢)
-	-	-	(٣٠٥)	-	٩٥	-	٢١٠
١,٥٨٨	٩٠,٢٨٦	٦١٦	(٥٢٩)	٣٦	٣٢,٢٢٨	٩٣٦	٥٨,٥٨٧
<u>٥,٨٢٢</u>	<u>٢٣٥,٩٣١</u>	<u>٢,٤٧٨</u>	<u>٨,١٤٠</u>	<u>٥٣</u>	<u>٣٣,٥٦٩</u>	<u>٣,٢٩١</u>	<u>١٨٤,٢٢٢</u>
قروض مصرفية تجارية							
١,٩٩٦,٠٧٧	١٨,٧١٢,٩٧٤	١,٢٤١,٨٣٩	٢,٤٩٩,٦٦٦	٧٣٥,٧٧٦	٧,٣٤٦,٥٦٦	١٨,٤٦٢	٨,٨٦٦,٧١٢
-	-	-	-	٢٩٠	١٥٨,٦٦١	(٢٩٠)	(١٥٨,٦٦١)
-	-	-	-	(٦٦,٠١٣)	(١,٣٤٢,٢٠٩)	٦٦,٠١٣	١,٣٤٢,٢٠٩
-	-	٨٥,٠٦٢	٨٤٤,٦٤٠	(٨٥,٠٥٨)	(٨٤٠,٥٤٨)	(٤)	(٤,٠٩٢)
-	-	(٣٨,٣٥٤)	(١٢,٨٦٤)	٣٤,٢٥٤	٧,٠٦٥	٤,١٠٠	٥,٧٩٩
(١٥٧,٢٧٧)	٦٤١,٤٧٣	(٤٦٢,٨٩٠)	(٦٧٢,٢٨١)	(١٢,١٠٤)	(١,٣١٩,٦٥٩)	٣١٧,٧١٧	٢,٥٣٣,٤١٣
<u>١,٨٣٨,٨٠٠</u>	<u>١٩,٣٥٤,٤٤٧</u>	<u>٨٢٥,٦٥٧</u>	<u>٢,٦٥٩,١٩١</u>	<u>٦٠٧,١٤٥</u>	<u>٤,١٠٩,٨٧٦</u>	<u>٤٠٥,٩٩٨</u>	<u>١٢,٥٨٥,٣٨٠</u>
<u>١,٨٤٤,٦٢٢</u>	<u>١٩,٥٨٠,٣٧٨</u>	<u>٨٢٨,١٣٥</u>	<u>٢,٦٦٧,٣٣١</u>	<u>٦٠٧,١٩٨</u>	<u>٤,١٤٣,٤٤٥</u>	<u>٤٠٩,٢٨٩</u>	<u>١٢,٧٦٩,٦٠٢</u>

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

٢٠٢٠	المرحلة ١ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	الاجمالي الف درهم
القروض والسلفيات				
تصنيف ١	٣٢,٧٣٧	-	-	٣٢,٧٣٧
تصنيف ٢	٢٥١,٠٥٠	-	-	٢٥١,٠٥٠
تصنيف ٣	١,٦٨١,٧٢٧	٩٨٥	-	١,٦٨٢,٧١٢
تصنيف ٤	٦,٠٩٤,٥٠٠	٣٠٠,٦٧٩	-	٦,٣٩٥,١٧٩
تصنيف ٥	٣,٣٢٨,٣٢٩	٧٧١,٠٩٨	-	٤,٠٩٩,٤٢٧
تصنيف ٦	١,٤١٤,٧٠٨	٦٨٥,٥٨٩	-	٢,١٠٠,٢٩٧
تصنيف ٧	٧٦,٥١٠	٤,٠٤٨,٤٠٠	-	٤,١٢٤,٩١٠
	-	-	-	٢,٧١٣,٢٤٨
تصنيف التعثر ٨ - ١٠	١٢,٨٧٩,٥٦١	٥,٨٠٦,٧٥١	-	٢١,٣٩٩,٥٦٠
القيمة الدفترية الإجمالية	(٢٨٩,٦٧٨)	(٧٦٠,٩٧٠)	-	(١,٩٤٣,٩٥٣)
مخصص انخفاض القيمة	١٢,٥٨٩,٨٨٣	٥,٠٤٥,٧٨١	-	١٩,٤٥٥,٦٠٧
صافي القيمة الدفترية				

٢٠١٩	المرحلة ١ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	الاجمالي الف درهم
القروض والسلفيات				
تصنيف ١	-	-	-	-
تصنيف ٢	٥٥٧,٩٠٩	-	-	٥٥٧,٩٠٩
تصنيف ٣	٢,٩٧٥,٠٢٢	-	-	٢,٩٧٥,٠٢٢
تصنيف ٤	٤,١٨٥,٦٩٠	٢٥,٤٢٥	-	٤,٢١١,١١٥
تصنيف ٥	٣,٦٥٢,١٥٣	٤١١,٦٧٧	-	٤,٠٦٣,٨٣٠
تصنيف ٦	٦٥٠,٩٦٦	١,٦٩٧,٢٠٤	-	٢,٣٤٨,١٧٠
تصنيف ٧	٧٤٧,٨٦٢	٢,٠٠٩,١٣٩	-	٢,٧٥٧,٠٠١
	-	-	-	٢,٦٦٧,٣٣١
تصنيف التعثر ٨ - ١٠	١٢,٧٦٩,٦٠٢	٤,١٤٣,٤٤٥	-	١٩,٥٨٠,٣٧٨
القيمة الدفترية الإجمالية	(٤٠٩,٢٨٨)	(٦٠٧,١٩٨)	-	(١,٨٤٤,٦٢٢)
مخصص انخفاض القيمة	١٢,٣٦٠,٣١٤	٣,٥٣٦,٢٤٧	-	١٧,٨٩٦,٥٦١
صافي القيمة الدفترية				

٢٠١٩	المرحلة ١ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	الاجمالي الف درهم
القروض والسلفيات				
تصنيف ١	-	-	-	-
تصنيف ٢	٥٥٧,٩٠٩	-	-	٥٥٧,٩٠٩
تصنيف ٣	٢,٩٧٥,٠٢٢	-	-	٢,٩٧٥,٠٢٢
تصنيف ٤	٤,١٨٥,٦٩٠	٢٥,٤٢٥	-	٤,٢١١,١١٥
تصنيف ٥	٣,٦٥٢,١٥٣	٤١١,٦٧٧	-	٤,٠٦٣,٨٣٠
تصنيف ٦	٦٥٠,٩٦٦	١,٦٩٧,٢٠٤	-	٢,٣٤٨,١٧٠
تصنيف ٧	٧٤٧,٨٦٢	٢,٠٠٩,١٣٩	-	٢,٧٥٧,٠٠١
	-	-	-	٢,٦٦٧,٣٣١
تصنيف التعثر ٨ - ١٠	١٢,٧٦٩,٦٠٢	٤,١٤٣,٤٤٥	-	١٩,٥٨٠,٣٧٨
القيمة الدفترية الإجمالية	(٤٠٩,٢٨٨)	(٦٠٧,١٩٨)	-	(١,٨٤٤,٦٢٢)
مخصص انخفاض القيمة	١٢,٣٦٠,٣١٤	٣,٥٣٦,٢٤٧	-	١٧,٨٩٦,٥٦١
صافي القيمة الدفترية				

ويبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبند قائمة المركز المالي، بما في ذلك الالتزامات الطارئة والالتزامات. يظهر أقصى قدر من التعرض، قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام التحسينات الرئيسية واتفاقيات الضمان.

٢٠٢٠	٢٠١٩		٢٠٢٠	٢٠١٩
أرصدة لدى البنوك المركزية	٦	٥,٥٣٤,٠٩٩	٦	٥,٨٥١,٩٩٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٧	١٢٩,٠٤٦	٧	٣٥٠,٢٨٧
إتفاقيات إعادة الشراء	٨	١١٤,٢٣٤	٨	٤٥٧,٢٩١
قروض وسلفيات، صافي	٩	١٩,٤٥٥,٦٠٧	٩	١٧,٧٣٥,٧٥٦
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	١٠	٤,٢٤٠,٨٣٣	١٠	٤٥٢,٢١٩
موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدما والموجودات المستحوذ عليها مقابل سداد ديون)		٩١٦,٥٨٢		١,٠٢٢,٨٧٧
المجموع		٣٠,٣٩٠,٤٠١		٢٥,٨٧٠,٤٢٤
اعتمادات مستندية	٢٥	١,٣٧٥,٥٤٠	٢٥	٨٣٠,٣١٧
ضمانات	٢٥	٢,٥٧٣,٠٧٩	٢٥	٢,٨٦٣,٣٩٣
التزامات غير قابلة للإلغاء لتقديم تسهيلات ائتمانية	٢٥	١,٤٥٤,٩٩٨	٢٥	١,٦٢٦,٥٠٧
المجموع		٥,٤٠٣,٦١٧		٥,٣٢٠,٢١٧
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان		٣٥,٧٩٤,٠١٨		٣١,١٩٠,٦٤١

حيثما تم قيد الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ الواردة أعلاه تُمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، وليس أقصى تعرض قد ينشأ في المستقبل كنتيجة للتغيرات في القيم.

تحليل أعمار القروض متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة حسب الموجودات المالية داخل بيان المركز المالي				
	أقل من ٣٠ يوم ٢٠٢٠ ألف درهم	من ٣١ إلى ٨٩ يوم ٢٠٢٠ ألف درهم	أكثر من ٩٠ يوم ٢٠٢٠ ألف درهم	المجموع ٢٠٢٠ ألف درهم
القروض والسلفيات	١٤٧,٧٦٣	١١٨	٥٠٩	١٤٨,٣٩٠
القروض والسلفيات	٨٦,١٥١	١٢٣,٩٧٠	١٩٦,٥٨٩	٤٠٦,٧١٠

ضمانات محتفظ بها مقابل قروض وسلفيات

إن القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل قروض وسلفيات متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة تغطي ١٢٣٪ (٢٠١٩:٢٠٠٧٪) من الرصيد القائم. لكل قرض، يتم تحديد قيمة الضمان المعلن عنه بحد أقصى للمبلغ الرمزي للقرض المحتفظ به مقابله.

القيمة الدفترية حسب فئة الموجودات المالية داخل بيان المركز المالي، والتي تمت إعادة التفاوض بشأن الشروط الخاصة بها

٢٠١٩ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
٥٦٥,٣٨٢	٣,١٢٠,٩٠٥

القروض المنخفضة القيمة

إن القروض المنخفضة القيمة هي قروض تحدد المجموعة إجمال عدم تحصيل المبلغ الأساسي والفائدة المستحقة بموجب شروط إتفاقيات التعاقد وتصنف هذه القروض ضمن تصنيف الفئات من ٨ إلى ١٠ بموجب نظام تصنيف مخاطر الإئتمان الداخلية للمجموعة.

سياسة شطب القروض

تشطب المجموعة القرض أو الأوراق المالية (وأي مخصصات متعلقة بخسائر الإنخفاض في القيمة) عندما تحدد المجموعة ان القروض/الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. إن هذا التحديد يتم بعد الأخذ بعين الإعتبار بعض المعلومات مثل ظهور تغييرات جوهرية في الموقف المالي للمقترض/ المصدر حيث يتبين عدم تمكن المقترض/المصدر من تسديد الالتزام، أو أن تكون المتحصلات من رهونات غير كافية لتسديد كامل التعرض.

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والسلف وذلك بشكل رهونات الممتلكات والسيارات والالات، والهوامش النقدية، الدوائج المربوطة، والضمانات وغيرها. توافق المجموعة على ضمانات في الغالب من بنوك محلية لديهم سمعة جيدة أو بنوك عالمية، شركات كبيرة محلية وشركات عالمية، وأفراد لديهم صافي قيم ائتمانية عالية. قدّرت الإدارة القيمة العادلة للضمانات بمبلغ ١٣ مليار درهم (٢٠١٩:١١,٦ مليار درهم) منها ١,٣ مليار درهم ضمانات مقابل المرحلة ٣ من القروض والسلفيات (٢٠١٩:١,٢ مليار درهم). تتضمن القيمة العادلة للضمانات ودائع نقدية غير مرهونة يتمتع البنك بحق تخفيضها من التسهيلات الممنوحة.

تشأ مخاطر التركيز عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية او يكون لها سمات اقتصادية مماثلة، الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الإقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تقوم المجموعة بقياس تعرضها للمخاطر الائتمانية استنادا الى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصا المبالغ التي تمت مقاصتها والأرباح المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، ان وجدت.

يتم بيان تركّز مخاطر الائتمان حسب قطاع العمل فيما يتعلق بدمج التمويل المدينة في الإيضاحين ٥٩ و ٥٩. يتم بيان تركّز مخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات والاستثمارات المالية في الإيضاحين ٩ب و ١٠ب.

إدارة مخاطر السيولة

اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر

مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية.

وبالإضافة إلى عملياتها المتعلقة بالإئتمان، تتمتع اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر بصلاحيات واسعة منحها إياها مجلس الإدارة من أجل إدارة هيكله موجودات ومطلوبات المجموعة وإستراتيجية التمويل. وتجري اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر مراجعة لمعدلات السيولة وهيكله الموجودات والمطلوبات وتعرضات معدلات الفوائد والعملات الأجنبية ومتطلبات المعدلات الداخلية والقانونية وتمويل الفجوات والأوضاع السوقية العالمية والداخلية الإقتصادية والمالية. وتضع اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر توجيهات إدارة مخاطر السيولة لأعمال المجموعة وذلك على إثر المراجعة التي تجريها.

تراقب الإدارة العليا للمجموعة السيولة بشكل يومي مستخدمة نموذج لمحاكاة معدلات الفائدة لقياس ومراقبة حساسية معدلات الفوائد وسيناريوهات تغييرات معدلات الفوائد.

تضم اللجنة التنفيذية رئيس مجلس الإدارة واربعة أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى المدير العام. وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة أو أكثر كل ٤٥ يوم وذلك حسب المتطلبات. ويتطلب النصاب القانوني حضور جميع الأعضاء إجتماعات اللجنة على أن تصدر قراراتها بالإجماع.

تدير المجموعة السيولة لديها بموجب متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة و التوجيهات الداخلية للمجموعة. حدد المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة متطلبات معدل النقد على إجمالي الودائع على أن يتراوح بين ١٪ للودائع لأجل و ١٤٪ للودائع تحت الطلب وذلك حسب فترة الإيداعات. كما ويفرض المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة معدل إستخدام إلزامي يبلغ ١:١ حيث أن القروض والسلف (تضم إيداعات بين البنوك التي لديها تاريخ إستحقاق أكثر من ثلاثة أشهر) لا يجب أن تزيد عن الأموال الثابتة. وتعرف الأموال الثابتة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة على أنها تعني الأموال الحرة للمجموعة، الإيداعات بين البنوك والتي لديها فترة إستحقاق تزيد عن ستة أشهر وودائع العملاء الثابتة. وللحماية مقابل مخاطر السيولة لقد نوعت المجموعة مصادر أموالها وتقوم بإدارة موجوداتها آخذة بعين الإعتبار السيولة، ومحاولة الحفاظ على أفضل النسب بين النقد ومعادلات النقد والإستثمارات المدرجة التي لها سيولة تسييل.تقوم لجنة المخاطر بإعداد ومراقبة معدلات السيولة، ومراجعة وتطوير سياسات المجموعة لإدارة السيولة للتأكد من استيفاء المجموعة لالتزاماتها وقت إستحقاقها. أوكلت مسؤولية إدارة مخاطر السيولة وفقاً للمعايير التي وضعتها لجنة المخاطر إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) والتي تتألف من نائب مدير عام وكبار المسؤولين التنفيذيين في قسم الخزينة والتمويل والائتمان والإستثمار.

ينطوي المنهج الذي تتبعه المجموعة لإدارة السيولة على التأكد من وجود سيولة كافية بشكل دائم لمقابلة إلتزاماتها عند إستحقاقها وذلك خلال الأوضاع العادية والإجهادية وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو أضرار محتملة لسمعة المجموعة.

يقوم قسم الخزينة بالاتصال بوحدات العمل الأخرى بخصوص ملخصات السيولة للموجودات والمطلوبات المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة التي ستننتج من الأعمال المستقبلية المتوقعة. ويحتفظ قسم الخزينة بمحفظة موجودات مسيلة قصيرة الأجل للتأكد من أن السيولة متوفرة من خلال أعمال المجموعة ككل.

تتم مراجعة الوضع اليومي للسيولة ويتم القيام بخصومات سيولة إجهادية بشكل منتظم وذلك تحت سيناريوهات متنوعة تغطي كلٍ من أوضاع السوق العادية والأوضاع الإجهادية. إن جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة لجنة المخاطر. تقوم الإدارة العليا بمراجعة جدول الوضع اليومي الذي يوضح مراكز السيولة والعملات الأجنبية للمجموعة، ويتم إعداد تقرير ملخص يضم أية إستثناءات والخطوات التي يتعين إتباعها لتصحيح الوضع، مع رفع هذا التقرير إلى لجنة المخاطر.

التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي المستخدم من قبل المجموعة لقياس مخاطر السيولة هي التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة (مقياس نظامي) والذي يبلغ ٩١,٣١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩:٢٦,٣٦٪). بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة باستخدام المعدلات/ المعلومات التالية بصورة مستمرة لقياس مخاطر السيولة:

• معدل الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات؛

• معدل صافي القروض إلى الودائع؛

• نسب بازل ٣ (السلف إلى نسبة الموارد المستقرة، ونسبة الأصول السائلة المؤهلة إلخ) تتم مراقبتها داخليا ويتم اطلاع مجلس الادارة عليها بشكل ربع سنوي.

فيما يلي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على أساس الفترة المتبقية من تاريخ البيان المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية:

الموجودات	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	بدون استحقاق ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤,٢٩٣,٨١٠	-	١,٠٧٦,٤٩١	١٦٣,٧٩٨	٥,٥٣٤,٠٩٩
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١٣٧,٤٢١	٩٤	-	١,٥٣١	١٣٩,٠٤٦
إتفاقيات إعادة الشراء	١١٤,٢٣٤	-	-	-	١١٤,٢٣٤
قروض وسلف، صافي	٥,٦١٣,٠٨٥	٣,٩٣٦,٣٧٢	٩,٩٠٦,١٥٠	-	١٩,٤٥٥,٦٠٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	١٣١,٧٦٠	-	-	٢٩٩,٢١٨	٤٣٠,٩٧٨
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	١٨,٦٣٢	-	٤,٢١٩,٠٦٥	٣,١٣٦	٤,٢٤٠,٨٣٣
إستثمارات عقارية	-	-	-	٧٦٧,٥٩٤	٧٦٧,٥٩٤
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	٤٠,٣٧٠	٤٠,٣٧٠
ممتلكات ومعدات	٧٨٨,٥٧٦	١١,٨٥٧	١١٧,٥٤٥	٤,٠٢٠,١٦٥	٤,٩٣٨,١٤٣
مجموع الموجودات	<u>١١,٠٧٧,٥١٨</u>	<u>-</u>	<u>١٥,٣١٩,٢٥١</u>	<u>٥٠٢,٥٨٦</u>	<u>٣٦,١٤٣,٤٩٠</u>
المطلوبات					
ودائع العملاء	١٤,١٦١,٢٣٢	٩,١٩٨,١٣٩	٢٩٤,١٦٦	١٩٠,٤٧	٢٣,٦٧٣,٥٨٤
ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك	-	٢٤٠,٩١٥	-	-	٢٤٠,٩١٥
إتفاقيات إعادة بيع	٢,٣٤٥,٧٥٧	٩٣,٠٨٥	-	-	٢,٤٣٨,٨٤٢
مطلوبات أخرى	١,٤٤٠,٨١٠	٩١,٢٨٣	١٣٩,٦٨٨	-	١,٦٧١,٧٨١
سندات دين مصدرة	-	-	٤,٩٥٣,٩٥١	-	٤,٩٥٣,٩٥١
مجموع المطلوبات	<u>١٧,٩٤٧,٧٩٩</u>	<u>٩,٦٢٣,٤٢٣</u>	<u>٥,٣٨٧,٨٠٥</u>	<u>١٩,٠٤٧</u>	<u>٣٢,٩٧٨,٠٧٣</u>
صافي فجوة السيولة	<u>(٦,٨٧٠,٢٨١)</u>	<u>(٥,٦٧٥,٠٩٩)</u>	<u>٩,٩٣١,٤٤٦</u>	<u>٥,٧٧٩,٣٥١</u>	<u>٣,١٦٥,٤١٧</u>

فيما يلي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على أساس الفترة المتبقية من تاريخ البيان المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية:

الموجودات	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	بدون تاريخ ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤,٧٤٥,٥٣٦	-	١,٠٣٤,٣٦٣	٧٢,١٠٥	٥,٨٥١,٩٩٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٢٣٧,٧٤٣	١١٠,٢٧٦	-	٢,٢٦٨	٣٥٠,٢٨٧
إتفاقيات إعادة الشراء	٤٥٧,٢٩١	-	-	-	٤٥٧,٢٩١
قروض وسلف، صافي	٨,٣٨٤,٧٧٦	١,٧٧٥,٥٩٧	٧,٥٧٥,٣٨٣	-	١٧,٧٣٥,٧٥٦
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	١٥٩,٢٨٤	-	-	٤٦٠,١٩٤	٦١٩,٤٧٨
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٤٣,٨٨٠	١,٥٧٢	٤٠٦,٧٦٧	-	٤٥٢,٢١٩
إستثمارات عقارية	-	-	-	٧٥٦,٠٣٧	٧٥٦,٠٣٧
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	٢٥,٨٦١	٢٥,٨٦١
موجودات أخرى	١٧٦,٤٤٩	٨٣,٦٦٨	٧٦٤,٠٩٤	٤,٠٤٤,٥٧٢	٥,٠٦٨,٧٨٣
ممتلكات ومعدات	-	-	-	٣٧٠,٩٢٠	٣٧٠,٩٢٠
مجموع الموجودات	<u>١٤,٢٠٤,٩٤٩</u>	<u>١,٩٧١,١١٣</u>	<u>٩,٧٨٠,٦٠٧</u>	<u>٥,٧٣١,٩٥٧</u>	<u>٣١,٦٨٨,٦٢٦</u>
المطلوبات					
ودائع العملاء	١٥,٢٨٧,٤٦٣	٥,٩٤١,٥١٢	٦٩,٢٥٨	٢٨,٠٠١	٢١,٣٢٦,٢٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك	٧٦,٢٨١	٩٦,٩٣٨	-	-	١٧٣,٢١٩
مطلوبات أخرى	١,٥١٣,٥٥٢	٥٩,٣٢٥	-	-	١,٥٧٢,٨٧٧
سندات دين مصدرة	-	٧١٢,٩٨٩	٤,٨٨٤,٩٣٧	-	٥,٥٩٧,٩٢٦
مجموع المطلوبات	<u>١٦,٨٧٧,٢٩٦</u>	<u>٦,٨١٠,٧٦٤</u>	<u>٤,٩٥٤,١٩٥</u>	<u>٢٨,٠٠١</u>	<u>٢٨,٦٧٠,٢٥٦</u>
صافي فجوة السيولة	<u>(٢,٦٧٢,٣٤٧)</u>	<u>(٤,٨٣٩,٦٥١)</u>	<u>٤,٨٢٦,٤١٢</u>	<u>٥,٧٠٣,٩٥٦</u>	<u>٣,٠١٨,٣٧٠</u>
إدارة مخاطر السوق					
مخاطر السوق هي تلك المخاطر التي ينتج عنها تقلبات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغيرات في السوق مثل معدلات الفوائد وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تقوم المجموعة بتصنيف التعرض إلى مخاطر السوق إما لمخاطر تجارية أو مخاطر غير تجارية أو بنكية.					

أ) مخاطر السوق – المحافظ التجارية

قام المجلس التنفيذي بوضع حدود لدرجة المخاطر المقبولة لإدارة المحفظة التجارية. تحتفظ المجموعة بمحفظة إستثمارية متنوعة بصورة جيدة. لإدارة مخاطر السوق في المحافظ التجارية، تحتفظ المجموعة بدرجة محدودة من مخاطر السوق بناءً على السياسات المختارة والتي تقوم الإدارة العليا بمراقبتها بشكل مستمر. تُدار المعاملات التجارية لحساب المجموعة الخاص بواسطة وضع حدود للمعاملات التجارية لحساب المجموعة الخاص مع حد لإيقاف الخسائر.

تتكون المحفظة التجارية للمجموعة بشكل رئيسي من أدوات حقوق الملكية في شركات مدرجة بالأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولهذا فإن مخاطر السوق للمحفظة التجارية مقتصرة على مخاطر أسعار الأسهم.

إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم المدرجة ضمن المحافظ التجارية للمجموعة نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

فيما يلي حساسية استثمارات حقوق الملكية لدى المجموعة نتيجة تغير مقبول في مؤشرات الأسهم مع إبقاء باقي المتغيرات ثابتة:

مؤشرات السوق	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
	التغير في سعر السهم %	التأثير على الدخل ألف درهم	التغير في سعر السهم %	التأثير على الدخل ألف درهم
أسواق أسهم عالمية	٪١+	١,٢١٨	٪١+	١,٥٩٣
أسواق أسهم عالمية	٪١-	(١,٢١٨)	٪١-	(١,٥٩٣)

(ب) مخاطر السوق – الحسابات غير التجارية أو البنكية

تنشأ مخاطر السوق للحسابات غير التجارية او البنكية بشكل رئيسي على إثر التغيرات في سعر الفائدة، وتعرضت أسعار العملات الأجنبية وتغيرات أسعار الأسهم.

(١) مخاطر اسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الإحتمال في أن التغيرات في سعر الفائدة قد تؤثر على قيم الأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة عدم مطابقة قيمة الموجودات والمطلوبات إضافة إلى الفجوات بها.

تستخدم المجموعة نماذج المحاكاه لقياس ومراقبة حساسية معدلات الفوائد بصورة دورية ويتم تحليل ومراجعة النتائج من قبل الإدارة العليا. حيث أن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة المالية هي بمعدلات عائمة، بالتالي فإن القروض وإيداعات العملاء يتم إعادة تسعيرها بشكل متزامن ويتم الحصول على تحوط طبيعي وبالتالي يتم تقليل مخاطر معدلات أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك فإنه يتم إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المجموعة المالية سنوياً وبالتالي يتم الحد من مخاطر معدلات أسعار الفائدة.

فيما يلي حساسية أسعار الفائدة للمجموعة بناءً على أساس ترتيبات إعادة تسعير الفائدة أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الموجودات	المتوسط المرجح للعائد الفعلي	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	غير حساسة لسعر الفائدة ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٪٠,١٢	٣٧٥,٣٣٢	-	٩٣٦,٥٤١	٤,٣٢٢,٣٣٦	٥,٥٣٤,٠٩٩
إيداعات وأرصدة مستحقة من البنوك	٪٠,٠٠	٧٦,٦٨١	-	-	٥٢,٣٦٥	١٢٩,٠٤٦
إتفاقيات إعادة الشراء	٪١,١٠	١١٤,٢٣٤	-	-	-	١١٤,٢٣٤
قروض وسلف، صافي	٪٥,٤٣	١٦,٨٠٦,٧١٧	٧٩,٦٦٥	١٠٩,٣٧٨	٢,٤٥٩,٩٤٧	١٩,٤٥٥,٦٠٧
موجودات مالية أخرى-أدوات حقوق الملكية	-	-	-	٣٦,١٤٠	٣٨٤,٨٣٨	٤٣٠,٩٧٨
موجودات مالية أخرى – سندات دين	٪٢,٣٥	-	٤,١٦١,٨٥٣	٧٨,٩٨٠	-	٤,٢٤٠,٨٣٣
إستثمارات عقارية	-	-	-	-	٧٦٧,٥٩٤	٧٦٧,٥٩٤
الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى	-	-	-	-	٤٠,٣٧٠	٤٠,٣٧٠
موجودات أخرى	-	-	-	-	٤,٩٣٨,١٤٣	٤,٩٣٨,١٤٣
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	٥٠٢,٥٨٦	٥٠٢,٥٨٦
مجموع الموجودات	١٧,٢٧٢,٩٥٤	٤,٢٤١,٥١٨	١,١٦٠,٩٣٩	١,٤٦٨,٠٧٩	١٣,٤٦٨,٠٧٩	٣٦,١٤٣,٤٩٠

المطلوبات وحقوق الملكية

ودائع العملاء	٪٢,٥٣	٩,٩٣٦,١٣٥	٨,٩٤٤,٠٨٤	٣٩٤,١٦٥	٤,٥٠٨,٢٠٠	٢٣,٦٧٢,٥٨٤
ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك	٪٠,٢٥	٣٣٩,٩٨٨	-	-	٩٣٧	٣٤٠,٩١٥
إتفاقيات إعادة بيع	٪٠,٩٠	٣,١٠٤,٨٤٢	٣٣٤,٠٠٠	-	-	٣,٤٣٨,٨٤٢
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	١,٦٧١,٧٨١	١,٦٧١,٧٨١
سندات دين مصدرة	٪٣,٧٠	-	-	٤,٩٥٣,٩٥١	-	٤,٩٥٣,٩٥١
حقوق الملكية	-	-	-	-	٣,١٦٥,٤١٧	٣,١٦٥,٤١٧

مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

١٢,٢٧٠,٩٦٥	٩,٢٧٨,٠٨٤	٥,٢٤٨,١١٦	٩,٣٤٦,٣٢٥	٩,٣٤٦,٣٢٥	٣٦,١٤٣,٤٩٠
٥,٠٠١,٩٨٩	(٥,٠٣٦,٥٦٦)	(٤,٠٨٧,١٧٧)	٤,١٢١,٧٥٤	٤,١٢١,٧٥٤	-
٥,٠٠١,٩٨٩	(٣٤,٥٧٧)	(٤,١٢١,٧٥٤)	-	-	-

فيما يلي حساسية أسعار الفائدة للمجموعة بناءً على أساس ترتيبات إعادة تسعير الفائدة أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الموجودات	المتوسط المرجح للعائد الفعلي	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	غير حساسة لسعر الفائدة ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٪١,٧١	٢,٧٣٩,٩٧٠	-	-	٢,١٥٧,١١٨	٥,٨٥١,٩٩٤
إيداعات وأرصدة مستحقة من البنوك	٪٢,٩٤	٣٦,٨٥٦	-	-	٣١٣,٤٣١	٣٥٠,٢٨٧
إتفاقيات إعادة الشراء	٪٢,٠٩	٤٥٧,٢٩١	-	-	-	٤٥٧,٢٩١
قروض وسلف، صافي	٪٦,٦٩	١٤,٩١٨,٤٨٦	٥٦,٨٢٧	٢٢٥,٦٤٧	٢,٥٣٤,٧٩٦	١٧,٧٣٥,٧٥٦
موجودات مالية أخرى-أدوات حقوق الملكية	-	٤٣,٨٥٧	٧٢,٩٥٤	-	٤٦٦,٥٣٦	٦١٩,٤٧٨
موجودات مالية أخرى – سندات دين	٪٥,٢٦	٢٠٥,٧٣٧	١,٥٧٢	٢٤٤,٩١٠	-	٤٥٢,٢١٩
إستثمارات عقارية	-	-	-	-	٧٥٦,٠٣٧	٧٥٦,٠٣٧
الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى	-	-	-	-	٢٥,٨٦١	٢٥,٨٦١
موجودات أخرى	-	-	-	-	٥,٠٦٨,٧٨٣	٥,٠٦٨,٧٨٣
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	٣٧٠,٩٢٠	٣٧٠,٩٢٠
مجموع الموجودات	١٨,٤٠٢,١٩٧	١٣١,٣٥٣	١,٤٦١,٥٩٤	١١,٦٩٣,٤٨٢	١١,٦٩٣,٤٨٢	٣١,٦٨٨,٦٢٦

المطلوبات وحقوق الملكية

ودائع العملاء	٪٣,٢٥	١١,٤٣٩,٤٩٣	٥,٦٩٢,٦٧٦	٦٩,٤٢٨	٤,١٢٤,٦٣٧	٢١,٣٢٦,٢٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك	٪٣,١٢	١١,٢٦٢	٨,٧٨٦	-	٢٢,٩٤١	٤٢,٩٨٩
إتفاقيات إعادة بيع	٪٢,٦٨	١٣٠,٢٣٠	-	-	-	١٣٠,٢٣٠
مطلوبات أخرى	-	٢,٢٦٤	-	-	١,٥٧٢,٨٧٧	١,٥٧٢,٨٧٧
سندات دين مصدرة	٪٤,٠٠	-	-	٥,٥٩٧,٩٢٦	-	٥,٥٩٧,٩٢٦
حقوق الملكية	-	-	-	-	٣,٠١٨,٣٧٠	٣,٠١٨,٣٧٠

مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

١١,٥٨٣,٢٤٩	٥,٧٠١,٤٦٢	٥,٦٦٧,٣٥٤	٨,٧٣٦,٥٦١	١١,٦٨٨,٦٢٦
٦,٨١٨,٩٤٨	(٥,٥٧٠,١٠٩)	(٤,٢٠٥,٧٦٠)	٢,٩٥٦,٩٢١	-
٦,٨١٨,٩٤٨	١,٢٤٨,٨٣٩	(٢,٩٥٦,٩٢١)	-	-

فجوة البنود المدرجة في بيان المركز المالي

فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة

إن سعر الفائدة الفعال (العائد الفعلي) للاداة المالية النقدية هو المعدل الذي عندما يتم إستخدامه في حساب القيمة الحالية، ينتج عنه القيمة المدرجة للأداة بدون البنود غير الخاضعة للفوائد. إن المعدل هو معدل تاريخي للأدوات ذات المعدل الثابت التي تظهر بالتكلفة المطفأة، ومعدل السوق الحالية للأدوات ذات معدل الفائدة العائم أو الأدوات التي تظهر بالقيمة العادلة.

يظهر الجدول التالي حساسية بيان الدخل أوالخسارة الموحد وحقوق الملكية للمجموعة نتيجة تغير محتمل ومنطقي في معدلات الفائدة مع إبقاء باقي المتغيرات ثابتة. إن حساسية بيان الدخل هو تأثير التغير المفترض في معدل الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية الغير تجارية والمطلوبات المالية ذات معدلات الفائدة المعومة بما في ذلك التأثير على أدوات التحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نتيجة التغير المحتمل في معدلات الفائدة. يتم إحتساب حساسية حقوق الملكية بإعادة تقييم الفائدة الثابتة بما في ذلك تأثير أدوات التحوط المتعلقة بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نتيجة تغير محتمل في معدلات الفائدة. يتم تحليل حساسية حقوق الملكية على أساس مدة الإستحقاق للأصل أو عقد المقايضة. يتم مراقبة جميع حسابات البنك المتعرضة وتحليلها لتركيزات العملات ويتم إظهار الحساسيات المتعلقة بها بآلاف الدراهم.

إن التحليل الموضح أدناه يحتسب تأثير تغير محتمل في معدل العملات مقابل درهم الإمارات العربية المتحدة مع إبقاء باقي المتغيرات الثابتة على بيان الدخل أوالخسارة الموحد (نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية الحساسة للعملة) وعلى حقوق الملكية (نتيجة تغير القيمة العادلة لعقود مقايضات العملة وعقود صرف عملات أجنبية آجلة مستخدمة للتحوط للتدفقات النقدية). يظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في بيان الدخل أوالخسارة الموحد أو حقوق الملكية، بينما يظهر التأثير السلبي إنخفاض محتمل في بيان الدخل أوالخسارة الموحد أو حقوق الملكية.

(ألف درهم)			
تعرض العملات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	التغير في سعر العملة %	التغير في صافي الدخل	التغير في حقوق الملكية
يورو	+٥%	(١,١٢٩)	(١,١٢٩)
يورو	-٥%	١,١٢٩	١,١٢٩
(ألف درهم)			
تعرض العملات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	التغير في سعر العملة %	التغير في صافي الدخل	التغير في حقوق الملكية
يورو	+٥%	١,٢٦١	١,٢٦١
يورو	-٥%	(١,٢٦١)	(١,٢٦١)

٣) مخاطر أسعار الأسهم

(ألف درهم)			
تعرض العملات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	التغير في سعر العملة %	التغير في صافي الدخل	التغير في حقوق الملكية
يورو	+٥%	١,٢٦١	١,٢٦١
يورو	-٥%	(١,٢٦١)	(١,٢٦١)

تمثل مخاطر أسعار الأسهم الإنخفاض في القيمة العادلة للأسهم في محفظة المجموعة الاستثمارية غير التجارية نتيجة تغيرات محتملة مقبولة في معدلات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

إن التأثير على استثمارات حقوق الملكية المدرجة للمجموعة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة تغير محتمل في مؤشرات الأسهم مع إبقاء باقي التغيرات ثابتة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠١٩		مؤشر السوق
تغير سعر السهم	التأثير على حقوق الملكية	تغير سعر السهم	التأثير على حقوق الملكية	
%	ألف درهم	%	ألف درهم	أسواق أسهم عالمية
+١%	٩٤٨	+١%	١,٢٧٢	أسواق أسهم عالمية
-١%	(٩٤٨)	-١%	(١,٢٧٢)	

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناتجة عن مشاكل أنظمة التشغيل والأخطاء البشرية أو الغش والإحتيال أو العوامل الخارجية. وفي حالة فشل الضوابط بالعمل كما ينبغي، فإن مخاطر التشغيل قد تسبب تشويه للسمعة وعواقب قانونية وتنظيمية وبالتالي تؤدي إلى خسارة مالية. لا تستطيع المجموعة التخلص من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن بوجود إطار للضوابط الرقابية ومن خلال المراقبة والإستجابة للمخاطر المحتملة، فيكون باستطاعة المجموعة تقليل هذه المخاطر. تشمل الضوابط الرقابية وجود فصل فعّال في المهام، والاستخدام وإجراءات التسويات وتدريب الموظفين وإجراءات التقييم، بما في ذلك إستخدام التدقيق الداخلي.

٢٠٢٠ العملة			
الزيادة في الأساس	حساسية إيرادات الفوائد	حساسية حقوق الملكية	
+٢٠٠	(٢٥,٥٨٦)	(٢٥,٥٨٦)	درهم
+٢٠٠	(٣,٠٤٤)	(٣,٠٤٤)	دولار أمريكي
+٢٠٠	(٢٥٦)	(٢٥٦)	أخرى
-٢٠٠	٢٥,٥٨٦	٢٥,٥٨٦	درهم
-٢٠٠	٣,٠٤٤	٣,٠٤٤	دولار أمريكي
-٢٠٠	٢٥٦	٢٥٦	أخرى

٢٠١٩ Currency			
الزيادة في الأساس	حساسية إيرادات الفوائد	حساسية حقوق الملكية	
+٢٠٠	٣٨,٠٧٢	٣٨,٠٧٢	درهم
+٢٠٠	(٤٤,٤٨٣)	(٤٤,٤٨٣)	دولار أمريكي
+٢٠٠	(١,٩٥٩)	(١,٩٥٩)	أخرى
-٢٠٠	(٣٨,٠٧٢)	(٣٨,٠٧٢)	درهم
-٢٠٠	٤٤,٤٨٣	٤٤,٤٨٣	دولار أمريكي
-٢٠٠	١,٩٥٩	١,٩٥٩	أخرى

٢) مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملة في مخاطر تغير قيم الأدوات المالية نتيجة تغير في معدلات العملات الأجنبية. إن مجلس الإدارة يضع حدود لمستويات التركزات لكل عملة والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم إستخدام أدوات تحوط للتأكد من إبقاء تركيزات المجموعة في العملات الأجنبية ضمن الحدود .

تمول موجودات المجموعة بصورة رئيسية بنفس العملات التي يتم التعامل بها وذلك لتقليل مخاطر المجموعة تجاه العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية ضمن سياق أعمالها الإعتيادية بتمويل نشاطات عملاتها. يقوم المجلس التنفيذي بوضع حدود لمستوى التعرض لكل عملة وذلك للمراكز الليلية واليومية والتي يتم مراقبتها من قبل الإدارة العليا. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يكن لدى المجموعة صافي تعرض جوهري للعملات، كما كانت جميع التعرضات ضمن الحدود المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي.

وبما ان الدرهم الاماراتي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى مربوطة حاليا بالدولار الامريكي، فان الارصدة بالدولار الامريكي لا تعتبر انها تمثل مخاطر عملة مهمة.

يوضح الجدول أدناه العملات التي لدى المجموعة تعرضات جوهرية لها:

٢٠٢٠		٢٠١٩	
ألف درهم مايعادله طويل (قصير)			
(٢٢,٥٧٠)	٢٥,٢٢٢		
يورو			

٤١. كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

تهدف المجموعة عند إدارة رأس المال، وهو مفهوم أشمل من “حقوق الملكية” في بيان المركز المالي الموحد، إلى ما يلي:

• الالتزام بمتطلبات رأس المال وفق التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛

• المحافظة على مقدرة المجموعة على الإستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛ و

• الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمالها.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي له بشكل مستمر، مستعينة في ذلك بالتقنيات إستناداً إلى المباديء التطويرية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة. وترفع المعلومات المطلوبة إلى لجنة الرقابة كل ثلاثة أشهر.

تكون موجودات المجموعة مرجحة بالمخاطر بناء على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تنطوي عليها. تتضمن مخاطر الائتمان المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية وغير المدرجة بها. يتم تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز المالية المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والناشئة عن الحركة في أسعار السوق وتتضمن مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض في حقوق الملكية ومخاطر السلع. ويتم تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن الأخطاء البشرية أو تعطل الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية.

فيما يلي تحليل رأس المال النظامي للمجموعة في شقين:

• رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول ويشتمل على رأس المال العادي، والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والأرباح المحتجزة، احتياطيات القيمة العادلة، بعد خصم الموجودات الغير ملموسة، و تعديلات تنظيمية اخرى تتعلق بالعناصر المدرجة في حقوق الملكية و لكن يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية راس المال بموجب ارشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

• الشق الثاني لرأس المال يتكون من مخصص عام لا يتجاوز ١,٢٥٪ من اجمالي الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان.

تم تطبيق الحدود التالية للشق الثاني لرأس المال:

- الشق الثاني لرأس المال يجب ان لا يتخطى ٦٧٪ من الشق الثاني لرأس المال

- المطلوبات الثانوية يجب ان لا تتخطى ٥٠٪ من الشق الاول لرأس المال

- المخصصات العامة يجب ان لا تتخطى ١,٢٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان

فيما يلي الحد الادنى لمتطلبات كفاية راس المال كما هو موضح من قبل البنك المركزي:

- الحد الادنى لنسبة الشق الاول لرأس المال هو ٧٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان

- الحد الادنى لنسبة الشق الاول هو ٨,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان

- مجموع نسبة كفاية راس المال الاول هو ١٠,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان

بالاضافة الى الشق الاول لرأس المال هو ٧٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان, يجب الحفاظ على مخزن مؤقت الحماية الراس مالية قدره ٢,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان على شكل الشق الاول.

علاوة على ذلك, يجب الوفاء بمتطلبات العازلة الدورية المضادة باستخدام الشق الاول. مستوى العازل الدوري المضادة ليتم اخطاره من قبل البنك المركزي لو يوجد متطلبات للعازل الدوري المضاد خلال الفترة الحالية.

امتثلت المجوعة لجميع متطلبات راس المال المفروضة من الخارج.

بازل ٣

يتم إحساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للتعاميم الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	ألف درهم (مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)
قاعدة رأس المال		
كفاية رأس المال الإجمالي الموحد	٢,٧٢٣,٦١٦	٢,٩٢٠,٥٨١
الشق الأول الإضافي	-	-
مستوى ١	٢,٧٢٣,٦١٦	٢,٩٢٠,٥٨١
مستوى ٢	<u>٣٣٩,٧٧٣</u>	<u>٣٢٩,٨٧١</u>
مجموع قاعدة رأس المال	<u>٣,٠٦٣,٣٨٩</u>	<u>٣,٢٥٠,٤٥٢</u>
الموجودات المرجحة حسب المخاطر		
مخاطر الائتمان	٣٧,١٨١,٨٥٥	٣٦,٣٨٩,٦٨٠
مخاطر السوق	٣٦٦,٥١٧	٣٦٠,٨٣٨
مخاطر تشغيلية	<u>١,١٤٩,٣٦١</u>	<u>١,٢٩٠,٩٨٢</u>
الموجودات المرجحة حسب المخاطر	<u>٣٨,٥٩٧,٧٣٣</u>	<u>٣٨,٠٤١,٥٠٠</u>
نسب رأس المال		
نسبة كفاية رأس المال الإجمالي الموحد	٩,٥٢٪	١٠,٤٢٪
نسبة الشق الأول	٩,٥٢٪	١٠,٤٢٪
نسبة حقوق الملكية العادية	<u>١٠,٧١٪</u>	<u>١١,٥٩٪</u>

٤٢. تأثير كوفيد-١٩

تم تأكيد وجود فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩) مطلع العام ٢٠٢٠ والذي تفشى على مستوى العالم، مما تسبب في حدوث عدم استقرار في الشركات والنشاط الاقتصادي. واستجابة لذلك، طرحت الحكومات والمصارف المركزية خطة دعم اقتصادي وإجراءات إغاثية (بما فيها تأجيل سداد الدفعات) لتقليل التأثير على الأفراد والشركات.

في إطار تحديد خسائر الائتمان المتوقعة ، وضعت المجموعة في الاعتبار التأثير المحتمل (بناء على أفضل المعلومات المتاحة) لحالات عدم اليقين التي تسببها جائحة كوفيد – ١٩ أخذة في الحسبان الدعم الاقتصادي وإجراءات الإغاثة المتخذة من قبل الحكومات والمصارف المركزية. كما وضعت المجموعة في الحسبان الإشعارات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن خطة الدعم الاقتصادي الموجهة والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٠.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

موجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ،من المطلوب ترحيل القروض من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ إذا وفقط في حال كانت تخضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ منحها. تحدث الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر حدوث التعثر على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى من عدم احتمال الدفع، مع الأخذ في الاعتبار السبب الأساسي لأي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن يكون مؤقتًا نتيجة كوفيد - ١٩ أو على المدى الطويل.

خلال ٢٠٢٠، طرحت المجموعة برنامج التخفيف من أعباء الدفع لمعاملها المتأثرين من خلال تأجيل سداد الربح/المبلغ الأصلي المستحق لمدة تتراوح من شهر إلى تسعة أشهر. تم اعتبار مبادرة التخفيف من أعباء الدفع هذه على أنها سيولة قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات التدفق النقدي للمقترضين. وقد يشير برنامج التخفيف من أعباء الدفع المقدم للمتعاملين إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تعتقد المجموعة بأن تمديد فترات تأجيل الدفعات لن يؤدي تلقائيًا إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان والانتقال من فئة إلى أخرى ضمن التصنيف المحدد لأغراض حساب خسائر الائتمان المتوقعة، على اعتبار أنه يتم تقديم هذه المبادرة لمساعدة المقترضين المتضررين من

تفشي وباء كوفيد ١٩ على استئناف الدفعات بشكل منتظم. في هذه المرحلة لا تتوفر معلومات كافية وواقية لتمكين المجموعة من التمييز فردياً بين قيود السيولة قصيرة الأجل للمقترضين والتغير في فترة مخاطر الائتمان ذات الصلة بها. وهذا النهج يتوافق مع توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لما هو مشار إليه في إشعار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

تم تقييم الأثر المحاسبي لتمديد التسهيلات الائتمانية لمرة واحدة بسبب (كوفيد-١٩) وتمت معالجته وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من أجل تعديل أحكام وشروط الترتيبات.

المعلومات التطلعية

في ضوء البيئة الاقتصادية غير المؤكدة الحالية، قامت المجموعة بتقييم مجموعة من النتائج لسيناريوهات الاقتصاد الكلي و الوزن المرتبط بها، و تحليل أثرها على تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لذلك. قامت المجموعة بدمج المتغيرات المتأثرة ب Covid-١٩ في حسابات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في ، بما في ذلك التوقعات الاقتصادية الكلية المحدثة ، لتعكس تأثير Covid-١٩. وقد أدى ذلك إلى تأثير يقدر بنحو ١٥٥ مليون درهم إماراتي على الخسائر الائتمانية المتوقعة صافي من التراكمات الأخرى، وهو ما ينعكس في بيان الربح والخسارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كما هو الحال بالنسبة لأي توقعات اقتصادية، تخضع توقعات واحتمالات الحدوث لعدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

تحليل العملاء المستفيدين من تأجيل الدفع

تبلغ التكلفة الصفرية للتمويل بموجب برنامج مصرف الإمارات العربية المتحدة TESS الذي توفره المجموعة ٣٣٤ مليون درهم إماراتي لتخفيض المدفوعات للعملاء المتأثرين.

وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ، قسمت المجموعة عملائها المستفيدين من تأجيل الدفع إلى مجموعتين على النحو التالي:

المجموعة ١: تشمل العملاء الذين لا يُتوقع أن يواجهوا تغييرات كبيرة في جدارة الائتمان الخاصة بهم ، بما يتجاوز مشاكل السيولة والذين تأثروا بشكل مؤقت و معتدل بأزمة كوفيد-١٩.

بالنسبة لهؤلاء العملاء ، يُعتقد أن تأجيل الدفع فعال ، وبالتالي لا يُتوقع أن تتأثر القيمة الاقتصادية للتسهيلات بشكل جوهري. سيبقى هؤلاء العملاء في المرحلة الحالية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، على الأقل طوال مدة الأزمة ، أو محتتم ، أيهما أقصر.

المجموعة ٢: تشمل العملاء المتوقع أن يواجهوا تغييرات جوهريّة في جدارة الائتمان الخاصة بهم ، بالإضافة إلى قضايا السيولة التي ستتم معالجتها عن طريق تأجيل الدفع.

بالنسبة لهؤلاء العملاء ، يوجد تدهور كاف في مخاطر الائتمان لترحيل المرحلة ٩ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية. تواصل المجموعة مراقبة الجدارة الائتمانية لهؤلاء العملاء ، خصوصاً مؤشرات عدم القدرة المحتملة على سداد أي من التزاماتهم عند استحقاقها.

معلومات التأجيل في بداية العام

عملاء مشمولين في خطة الدعم الإقتصادي الموجهة + عملاء غير مشمولين في خطة الدعم الإقتصادي الموجهة

تاريخ المحفظة: ١ يناير ٢٠٢٠

القطاع	المرحلة	المجموعة	عدد العملاء المؤجل	تأجيلات الدفع ألف درهم	التعرض ألف درهم	مخصص انخفاض القيمة ألف درهم
الخدمات المصرفية للأفراد	مرحلة ١	مجموعة ١	٤١	-	١٨,٩١٨	٤٠٥
		مجموعة ٢	-	-	-	-
		مجموع الخدمات المصرفية للأفراد	<u>٤١</u>	<u>=</u>	<u>١٨,٩١٨</u>	<u>٤٠٥</u>
الخدمات المصرفية التجارية	مرحلة ١	مجموعة ١	٢١	-	٢,٥٤٦,٧٣٩	٥٥,٧٥٧
		مجموعة ٢	١٢	-	١٤٩,٨٤٣	٣,٧٩٢
		مجموع الخدمات المصرفية التجارية	<u>٣٣</u>	<u>=</u>	<u>٢,٦٩٦,٥٨٢</u>	<u>٥٩,٥٤٩</u>
	مرحلة ٢	مجموعة ١	٨	-	٩٩٧,٤٦٠	٩٥,٨٧٦
		مجموعة ٢	٨	-	١,١٩٠,٩٨٧	١٧٩,٣٤٦
		مجموع الخدمات المصرفية التجارية	<u>١٦</u>	<u>=</u>	<u>٢,١٨٨,٤٤٧</u>	<u>٢٧٥,٢٢٢</u>
	مرحلة ٣	مجموعة ١	-	-	-	-
		مجموعة ٢	١	-	١٦٠,٠٠٠	٤٠,٤٧٩
		مجموع الخدمات المصرفية التجارية	<u>١</u>	<u>=</u>	<u>١٦٠,٠٠٠</u>	<u>٤٠,٤٧٩</u>
مجموع الخدمات المصرفية التجارية			<u>٥٠</u>	<u>=</u>	<u>٥,٠٤٥,٠٢٩</u>	<u>٣٧٥,٢٥٠</u>

معلومات التأجيل خلال العام

عملاء مشمولين في خطة الدعم الإقتصادي الموجهة + عملاء غير مشمولين في خطة الدعم الإقتصادي الموجهة

تاريخ المحفظة: ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

القطاع	المرحلة	المجموعة	عدد العملاء المؤجل	تأجيلات الدفع ألف درهم	التعرض ألف درهم	مخصص انخفاض القيمة ألف درهم
الخدمات المصرفية للأفراد	مرحلة ١	مجموعة ١	٣٦	٤,٠٣١	٣٢,٤٢٢	٣٣٠
		مجموعة ٢	-	-	-	-
		مجموع الخدمات المصرفية للأفراد	<u>٣٦</u>	<u>٤,٠٣١</u>	<u>٣٢,٤٢٢</u>	<u>٣٣٠</u>
الخدمات المصرفية التجارية	مرحلة ١	مجموعة ١	١٨	٥٣٢,٣٥٩	٣,٧٤٨,٩١٦	٣٥,٧٦١
		مجموعة ٢	٨	١٢,٠٥٦	٣٦,٩٥٤	١١٦
		مجموع الخدمات المصرفية التجارية	<u>٢٦</u>	<u>٥٤٤,٤١٥</u>	<u>٣,٧٨٥,٨٧٠</u>	<u>٣٥,٨٧٧</u>
	مرحلة ٢	مجموعة ١	٨	١٠٠,٠٣٥	٦٠٥,٤٩٢	١١٤,٨٧١
		مجموعة ٢	١٠	٢١٣,٩٦٣	١,٣٣١,٩٤٤	٢١٥,٨٥٧
		مجموع الخدمات المصرفية التجارية	<u>١٨</u>	<u>٣١٣,٩٩٨</u>	<u>١,٩٣٧,٤٣٦</u>	<u>٣٣٠,٧٢٨</u>
مجموع الخدمات المصرفية التجارية			<u>٤٤</u>	<u>٨٥٨,٤١٣</u>	<u>٥,٧٢٣,٣٠٦</u>	<u>٣٦٦,٦٠٥</u>

تراكم كلي اضافة إلى خسائر الإئتمان المتوقعة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

كمية التراكم المرتبطة بالكوفيد ألف درهم	كمية التراكم الغير مرتبطة بالكوفيد ألف درهم	مجموع التراكم الكلي ألف درهم
٤٥٢,٧٦٦	-	٤٥٢,٧٦٦
<u>٤٥٢,٧٦٦</u>	=	<u>٤٥٢,٧٦٦</u>

قروض مصرفية تجارية

الملتزمون الغير مرتبطين بالحكومة

مجموع القروض المصرفية التجارية

٤٣. القيمة العادلة للأدوات المالية

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تمثل الإستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الإستثمارات في أوراق مالية والتي تقدم للمجموعة فرصة للحصول على عائدات من خلال توزيعات الأرباح وأرباح ومكاسب المتاجرة وارتفاع قيمة رأس المال. تتضمن تلك الاستثمارات أوراق ملكية مدرجة تستند قيمها العادلة على أسعار الإغلاق المعلنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كما تتضمن سندات غير مدرجة تستمد قيمها العادلة من التقييم الداخلي الذي يتم وفقاً لأنظمة التسعير المقبولة بشكل عام، علماً بأن جميع المدخلات المستخدمة في التقييم مستوحاة من أسعار السوق الملاحظة.

إستثمارات غير مدرجة محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتضمن البيانات المالية الموحدة على أوراق مالية غير مدرجة محتفظ بها بمبلغ ١٧٥ مليون درهم (٢٠١٩:٢٠١٩ مليون درهم) والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيم العادلة بالرجوع إلى نماذج التسعير المعترف بها مقارنة مع أدوات مشابهة مدعومة بنماذج خصم التدفقات النقدية وفقا للإستثمار والقطاع. ويتضمن نموذج التقييم بعض التحاليل غير المدعومة بأسعار وفوائد مستخدمة عادة من قبل السوق.

تمثل الاستثمارات التي تستخدم قيمة نسب المقارنة وأسعار الأسهم في الشركات المماثلة مدخلات هامة في نموذج التقييم، إذا كانت أسعار أسهم الشركات المماثلة %٥ أعلى/ أقل في حين أن جميع المتغيرات الأخرى ثابتة فإن القيمة العادلة للأوراق المالية ستزيد/ تقل بواقع ٩ مليون درهم (٢٠١٩: ١١ مليون درهم).

تم الاعتراف بأثر التغيير في تقييم القيمة العادلة والمعترف بها سابقاً بقيمتها المدرجة كجزء من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في حقوق المساهمين.

القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

باستثناء ما هو مبين في الجدول أدناه، ترى الإدارة أن القيم الدفترية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية الواردة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة.

		٢٠٢٠		٢٠١٩	
المستوى	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم	
الموجودات					
- موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة	<u>٤,٢٤٠,٨٣٣</u>	<u>٤,٢٤٢,١٢٧</u>	<u>٤٥٢,٢١٩</u>	<u>٤٠٠,٧٤٩</u>	٣
-قروض وسلف، صافي	<u>١٩,٤٥٥,٦٠٧</u>	<u>١٩,٤٥٥,٦٠٧</u>	<u>١٧,٧٣٥,٧٥٦</u>	<u>١٧,٧٣٥,٧٥٦</u>	٣
المطلوبات					
- ودائع العملاء	<u>٢٣,٦٧٢,٥٨٤</u>	<u>٢٣,٦٧٢,٥٨٤</u>	<u>٢١,٣٢٦,٢٣٤</u>	<u>٢١,٣٢٦,٢٣٤</u>	٢
- سندات دين مصدرة	<u>٣,٠٥٧,٢٦٩</u>	<u>٣,١٦٧,٦٠٣</u>	<u>٣,٠١٩,٨٦١</u>	<u>٣,٠١٩,٨٦١</u>	٢

تُبنى القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة على أساس أسعار السوق.

الاعتراف بقياس القيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مقسمة إلى المستويات من ١ إلى ٣ استناداً إلى الدرجة التي يمكن فيها ملاحظة القيمة العادلة.

- المستوى ١ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في أسواق الأوراق المالية النشطة للموجودات أو المطلوبات المطابقة.
- المستوى ٢ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من مدخلات أخرى غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى (١) التي يمكن ملاحظتها في الموجودات أو المطلوبات، إما مباشرةً (كما في الأسعار) أو بشكلٍ غير مباشر (أي المستمدة من الأسعار، بما فيها الأسعار المدرجة في أسواق غير نظامية).
- المستوى ٣ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من تقنيات التقييم التي تشمل مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند في ملاحظاتها إلى بيانات السوق (بيانات غير ملحوظة).

المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
<i>موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة</i>			
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	١٢١,٧٦٠
اسهم ملكية مدرجة	-	-	١٢١,٧٦٠
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
اسهم ملكية مدرجة	-	-	٩٤,٨١٨
اسهم ملكية غير مدرجة	-	-	-
سندات دين غير مدرجة	<u>٢٩,٣٥٨</u>	-	-
المجموع	<u>٢٩,٣٥٨</u>	<u>٢٩,٣٥٨</u>	<u>٢١٦,٥٧٨</u>

مطلوبات مالية أخرى بالقيمة العادلة

سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

سندات دين مدرجة

موجودات / مطلوبات أخرى

القيمة العادلة الموجبة للمشتقات

القيمة العادلة السالبة للمشتقات

٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
<i>موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة</i>			
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	١٥٩,٢٨٤
اسهم ملكية مدرجة	-	-	١٥٩,٢٨٤
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
اسهم ملكية مدرجة	-	-	١٢٧,١٨٣
اسهم ملكية غير مدرجة	-	-	-
سندات دين غير مدرجة	<u>١٢٣,٧٥٩</u>	-	-
المجموع	<u>١٢٣,٧٥٩</u>	<u>١٢٣,٧٥٩</u>	<u>٢٨٦,٤٦٧</u>
مطلوبات مالية أخرى بالقيمة العادلة			
سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	٢,٥٧٨,٠٦٦
سندات دين مدرجة	-	-	٢,٥٧٨,٠٦٦

موجودات أخرى

القيمة العادلة الموجبة للمشتقات

القيمة العادلة السالبة للمشتقات

لم تتم أية تحويلات بين المستوى ١ و ٢ خلال السنة الحالية.

٢٠٢٠	٢٠٢٠
قبل التضخم المرتفع و مخصصات زائدة لخسارة انخفاض القيمة الإضافية المتعلقة بشركة تابعة لبنانية ألف درهم	بعد التضخم المرتفع و مخصصات زائدة لخسارة انخفاض القيمة الإضافية المتعلقة بشركة تابعة لبنانية ألف درهم
١,٢٨٣,٢٤٧ (٨٠٨,٨٤٣)	١,٤٣٠,٧٧٩ (٨٦١,٢٨٣)
٤٧٣,٤٠٤ ٩٥,٥٩٩ ١٥٣,٥١٠ (٢٠,٤٣٣) (١٩١,١٨٧) ٤٢,٤٩٠	٥٦٩,٤٩٦ ١٠٦,٤٣٨ ١٥٥,٩٩٩ (٢٠,٤١٥) (١٩١,١٨٧) ٤٢,٦٣٩
٥٥٣,٣٩٣ (٤٨٤,١١٥)	٦٦٣,٩٧٠ (٧٤٤,٤٥٩)
٦٩,٣٧٨ ٤٤٩,٣٣٨ (١٨٧,٦٧٦) (٣٨,٧٠٧) (١٠٦,٠٩٧) (١,٣٥٢) -	(٨١,٤٨٩) ٤٤٩,٣٣٨ (٢١٧,٧٤٢) (٦٥,٢١٩) (١١٨,١٠١) (٤,٤٠١) (٥٧٧,٠٣٧)
١٨٤,٨٨٤	(٦١٤,٦٥١)
(٨,٧٧٦)	(٥١,٧٤٥)
١٧٦,١٠٨	(٦٦٦,٣٩٦)

إيرادات الفوائد
مصاريف الفوائد

صافي إيرادات الفوائد
صافي إيرادات الرسوم والعمولات
أرباح عملات أجنبية
الخسارة من الاستثمارات
خسارة إعادة تقييم عقارات وأسهم
الإيرادات الأخرى

إيرادات العمليات
صافي خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية

صافي (خسارة) / إيرادات العمليات
الدخل الغير تشغيلي الاخر
مصاريف شؤون الموظفين
الاستهلاك
مصاريف أخرى
إطفاء موجودات غير ملموسة
خسارة في المركز النقدي

(الخسارة)/الربح قبل الضرائب

مصاريف ضريبة الدخل - خارجية

صافي (الخسارة)/الربح للسنة

٤٧. اعتماد البيانات المالية الموحدة

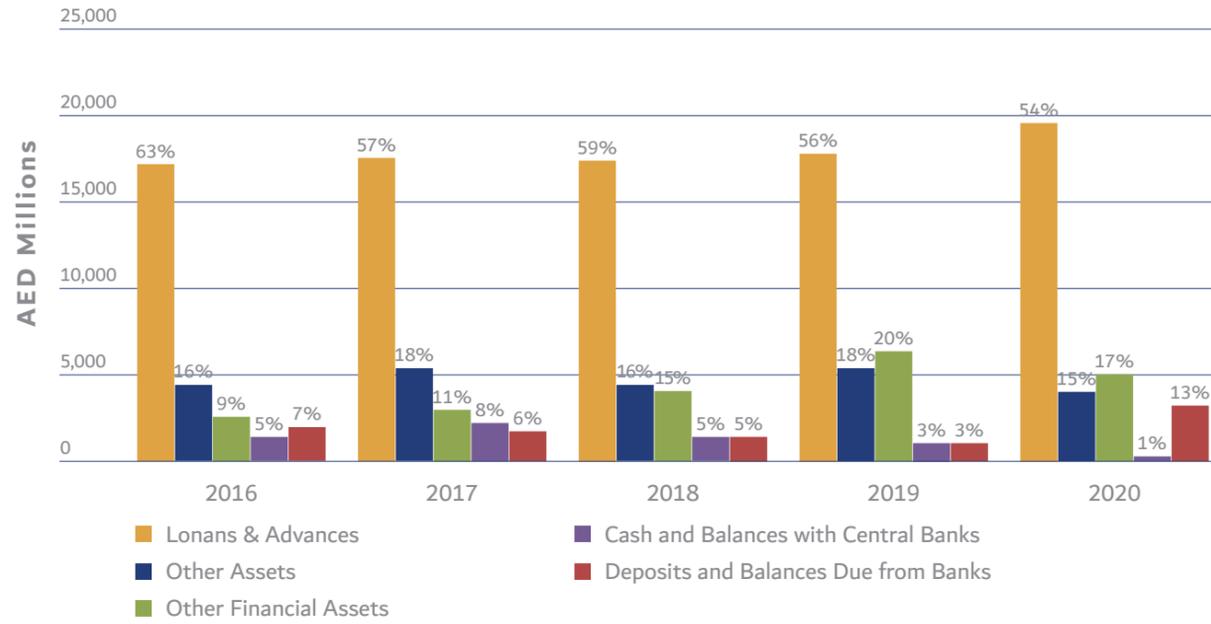
تم اعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢ مايو ٢٠٢١.



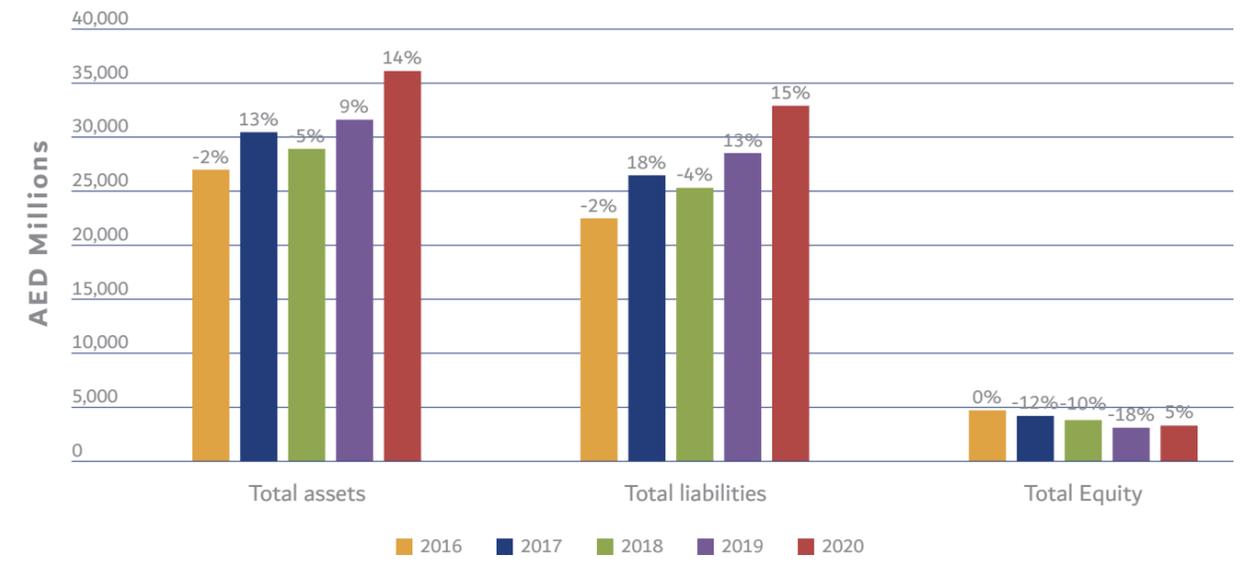
الرسوم البيانية



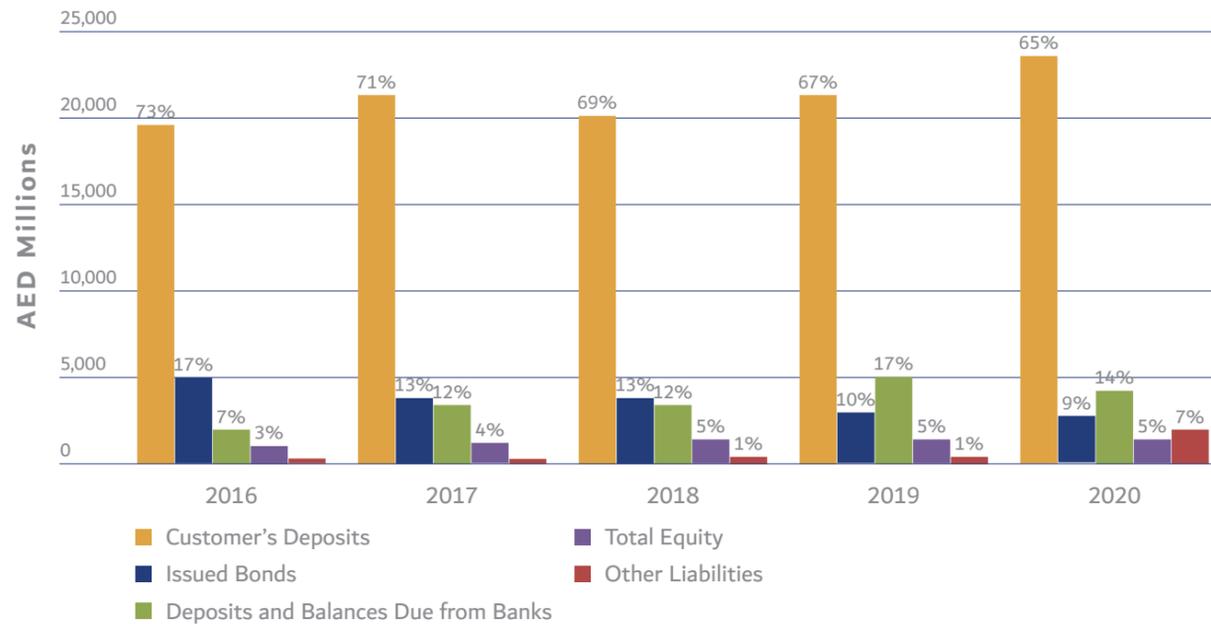
هيكلية بيان المركز المالي الموحد - الموجودات
Consolidated Statement of Financial Position Structure - Assets



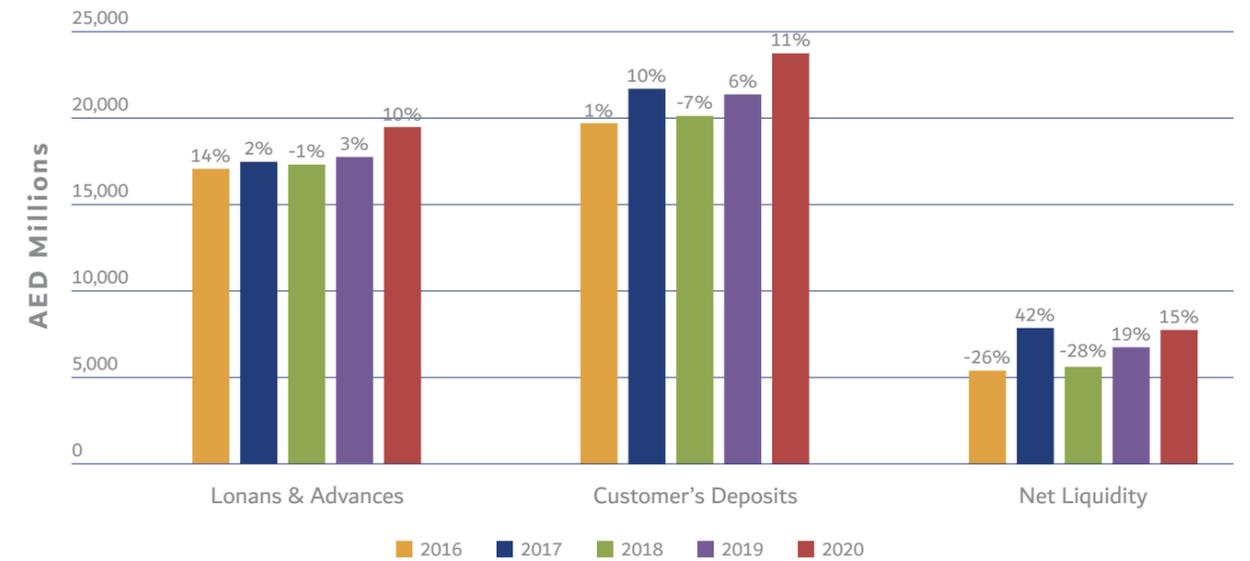
تطور مجموع الموجودات، المطلوبات و حقوق المساهمين الموحد
Evolution of Consolidated Total Assets, Liabilities and Equity



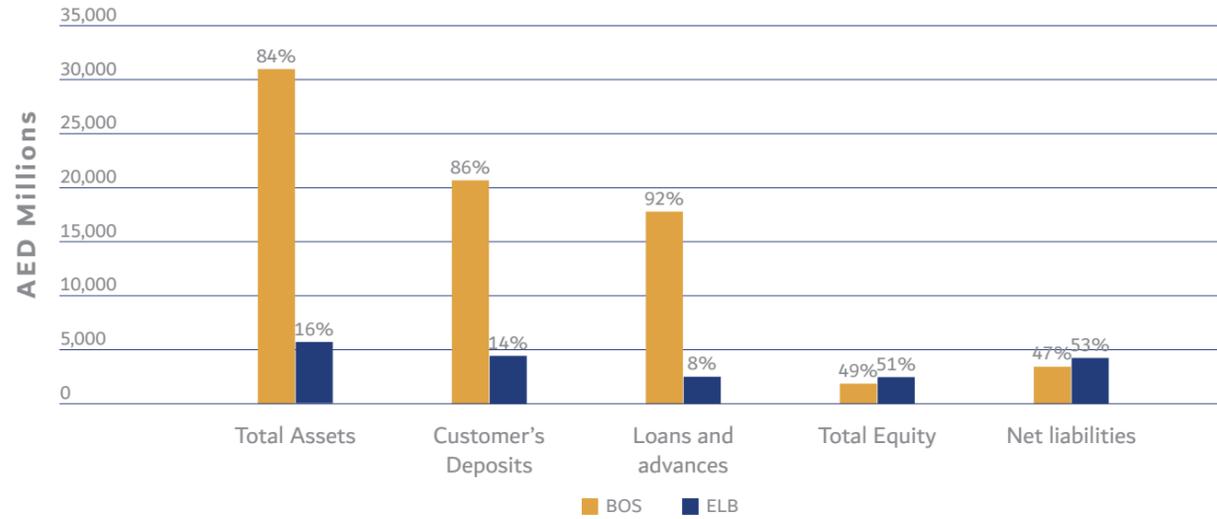
هيكلية بيان المركز المالي الموحد - المطلوبات وحقوق المساهمين
Consolidated Statement of Financial Position Structure - Liabilities and Equity



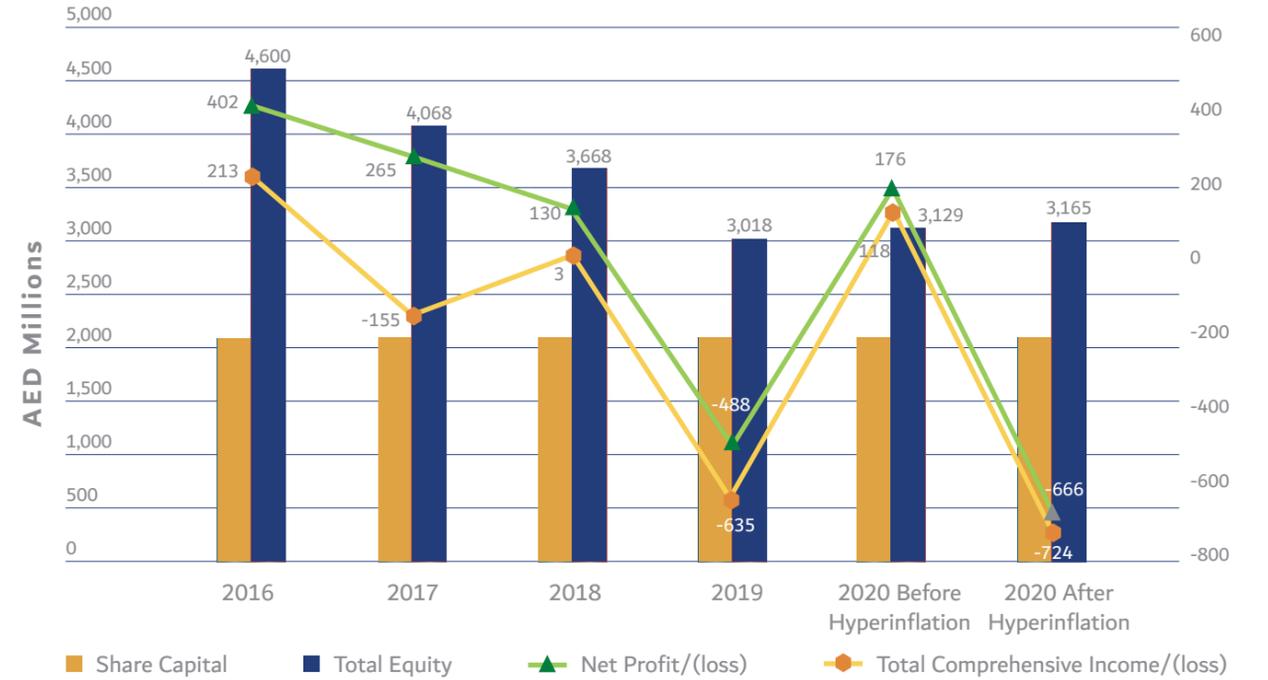
تطور القروض والسلفيات، ودائع العملاء وصافي السيولة الموحد
Evolution of Consolidated Loans & Advances, Customers' Deposits and Net Liquidity



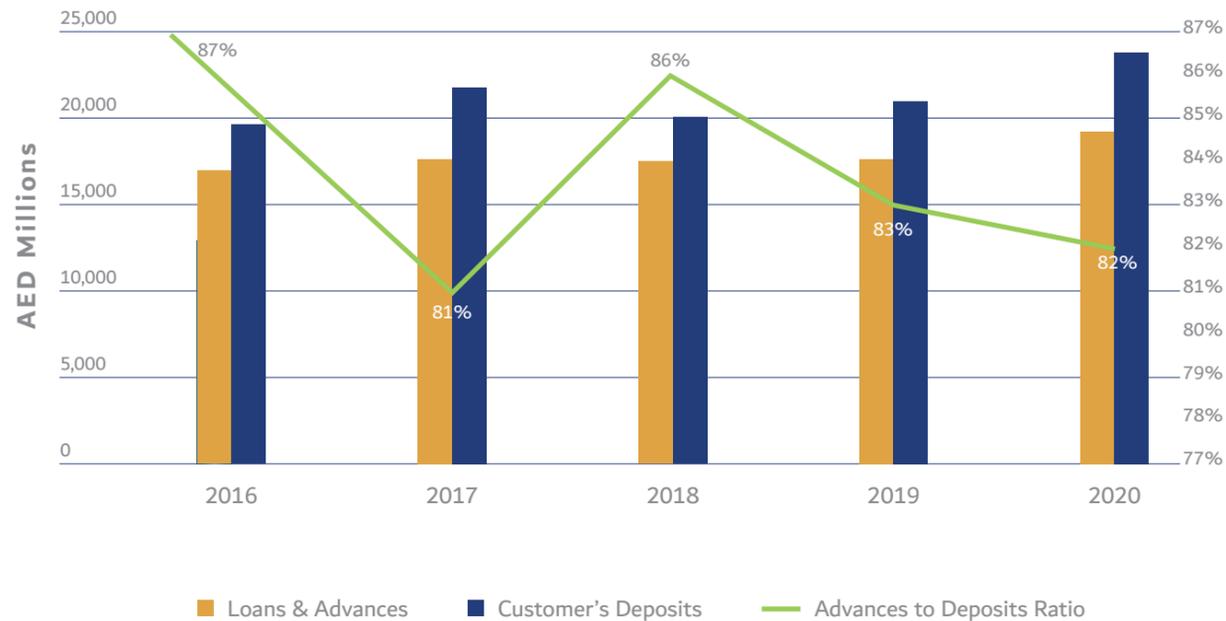
بيان المركز المالي الموحد
Consolidated statement of financial position (after hyperinflation)



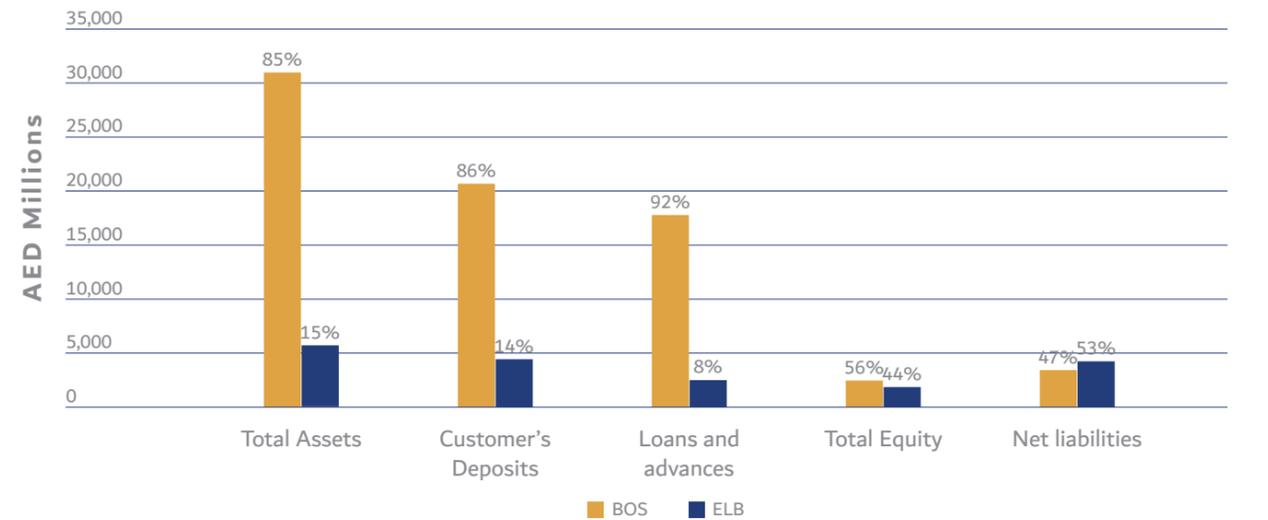
تطور رأس المال و حقوق المساهمين والربح الصافي
Evolution of Share Capital, Total Equity & Net Profit



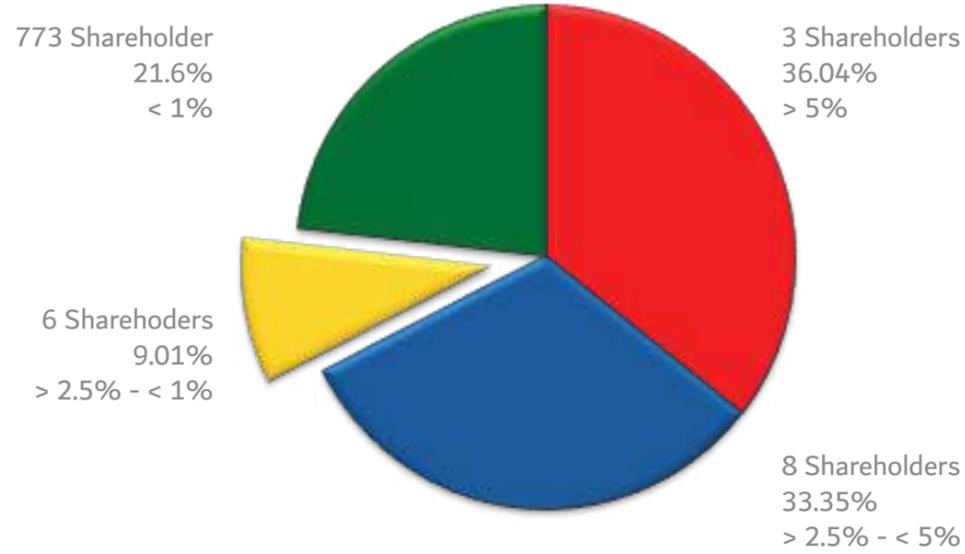
تطور القروض والسلفيات وودائع العملاء
Evolution of Loans and Advances and Customers' Deposits



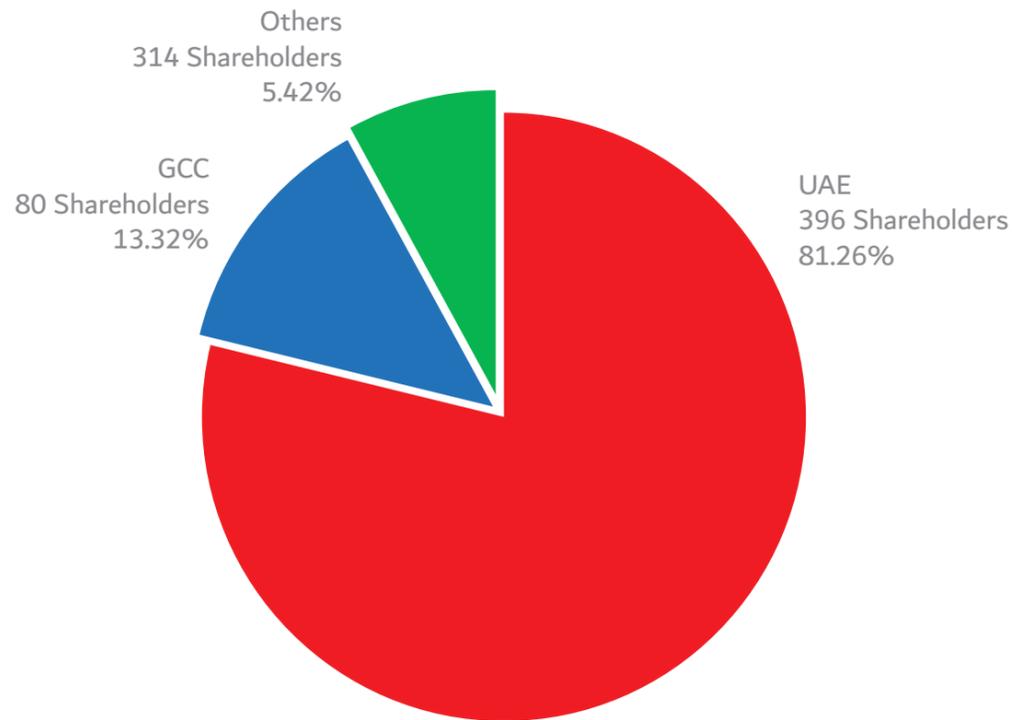
بيان المركز المالي الموحد
Consolidated statement of financial position (before hyperinflation)



نسبة التملك
كما في 31 ديسمبر 2020
Ownership by Percentage
As At 31 December 2020

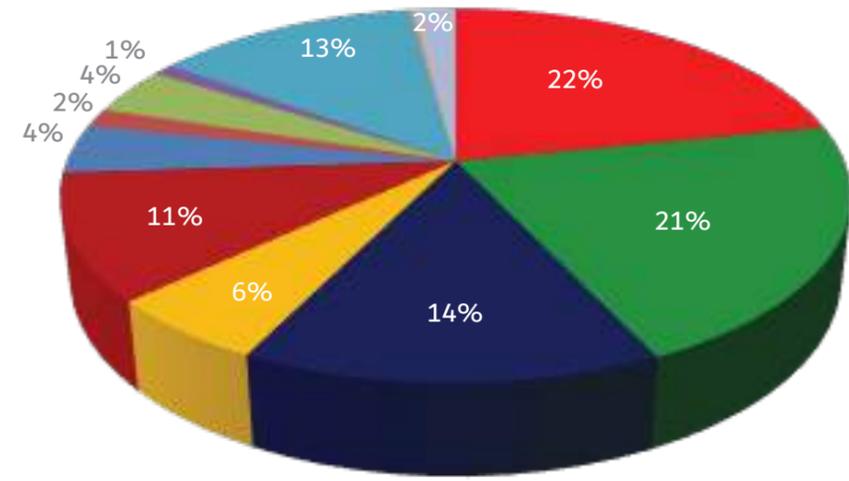


المساهمون حسب الجنسيات ونسبة حيازة الأسهم
كما في 31 ديسمبر 2020
Shareholders By Nationality & % of Holding
As at 31 December 2020

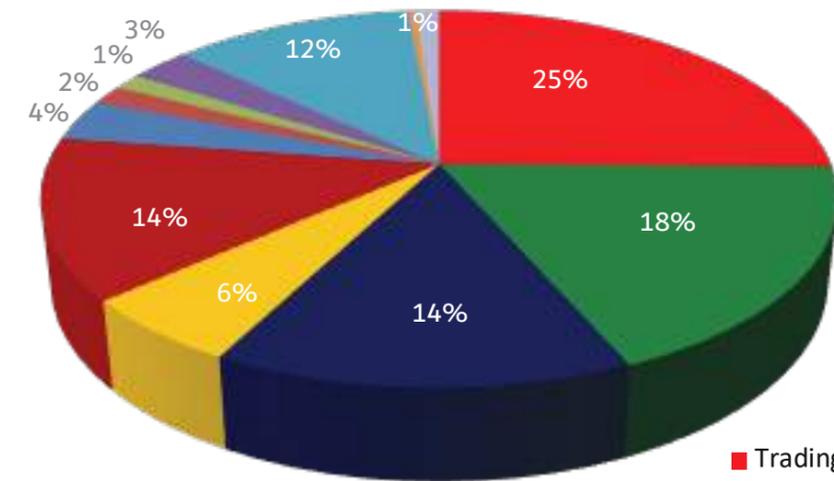


توزيع القروض والسلفيات حسب القطاع الاقتصادي
Breakdown of Loans and Advances by economic sector

2020



2019



- Trading
- Services
- Manufacturing
- Construction
- Public utilities
- Personal loans
- Mining and quarrying
- Transport and communication
- Financial Institution
- Government
- GRE
- Agriculture
- Others